

منظمة العفو الدولية

أوغندا

الخروج من دائرة العنف والعنف المضاد

حماية حقوق الإنسان في منطقة العمليات العسكرية

في شمال البلاد

الوثيقة رقم: AFR/59/01/99

ملخص

مارس/آذار 1999

التوزيع: SC/CO/PG/PO/CO/GR

دخلت الحرب الدائرة حالياً في شمال أوغندا عامها الثالث عشر. ويبدو أن فرض السيطرة على المدنيين هدف استراتيجي رئيسي سواءً بالنسبة لجيش الدفاع الشعبي الأوغندي أو فصائل المعارضة المسلحة المتمثلة في "جيش الرب للمقاومة".

وكانت النتيجة تحول سكان القرى إلى عنصر محوري من عناصر الحرب وتعرضهم بالتالي لانتهاك حقوقهم الإنسانية على يد الطرفين المتحاربين على حد سواء. لقد حل الخراب بمنطقتي غولو وكتيغوم، واضطر أربعمئة ألف شخص أو 50% من سكان غولو وكتيغوم إلى الترحيل من مزارعهم إلى المخيمات حيث يعيشون حالياً. وقد أضربت منطقة غولو أكثر من غيرها حيث تعرض 80% من سكانها للتشريد.

وفي سبتمبر/أيلول 1997، نشرت منظمة العفو الدولية تقريراً بعنوانه "عصيان أوامر الرب: سحق براءة الطفولة على يد جيش الرب للمقاومة"، وهو يصف خطف الأطفال بهدف استرقاقهم وتجنيدهم على يد جيش الرب للمقاومة. وما زال الاعتداء على المدنيين والقتل والاعتصاب وخطف الأطفال من الأساليب التقليدية التي تتصف بها عمليات جيش الرب للمقاومة. كما أن حكومة السودان مازالت مستمرة في إمدادها ذلك الجيش بالأسلحة وفي تزويده بالقواعد العسكرية.

ويخفي الحجم الهائل لعمليات العنف التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة نمطاً من انتهاكات حقوق الإنسان تمارسه القوات الحكومية. ولكن هذا التقرير يفضح أفعال تلك القوات، كما يستعرض التحركات التي قامت بها السلطات لتقديم من انتهكوا حقوق الإنسان للعدالة.

وكانت منظمة العفو الدولية قد وثقت عبر السنوات الثلاث الماضية عشرات وعشرات من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء والاعتصاب، ومئات من حوادث الاعتداء بالضرب على يد القوات الحكومية، التي كانت تستعين بالقصف العشوائي بالمدفعية لبعض الجهات لإجبار سكان القرى على إخلاء المناطق الريفية.

وإفلات من ينتهكون حقوق الإنسان من أفراد الجيش من المساءلة مشكلة عامة تمس جميع الرتب العسكرية، بدءاً من كبار الضباط الذين تورطوا في عمليات إعدام غوغائية بدون محاكمة في مدينة غولو، إلى جنود الحرس الوطني

الذين يمارسون الاغتصاب في المناطق الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، فقلما يُلقى القبض على الجنود عند وقوع الانتهاكات في مناطق نائية. ولئن كان بعضهم قد قبض عليه بالفعل ووجه إليهم الاتهام عندما ارتكبوا انتهاكات داخل مخيمات النازحين، لكنهم كلهم تقريباً لم يقدموا للمحاكمة.

ويحلل التقرير الأسباب الداعية إلى استمرار ظاهرة الإفلات من المسائلة سالفه الذكر. وهي تشمل باختصار تقاعس المؤسسات المتكرر عن تطبيق العدالة. ومن ضمن العوامل الهامة في هذا الشأن، ضعف قدرة قوات الشرطة على إجراء التحقيقات الجنائية، وقد حول رجالها الضرب إلى عرف اعتيادي في التحقيق. كما لا يوجد في غولو أو في كينغوم وكيل نيابة مقيم، رغم أن وجود النيابة العامة عنصر رئيسي لازم لإقامة الدعوى في القضايا الجنائية الخطيرة. واستمرار المشكلات التي تعاني منها هذه المؤسسات راجع إلى تقاعس السلطات على أعلى مستوياتها، بما في ذلك الرئيس الأوغندي يوييري موزيفيني، عن إيلاء تطبيق العدالة في شمال البلاد الأولوية المطلوبة.

وضخامة أعداد السكان النازحين من ديارهم مشكلة تُورق أهالي الشمال، وقد بدأوا يترحون عن ديارهم على النحو الراهن منذ سنة 1996، نتيجة للهجمات الوحشية التي تعرض لها سكان القرى على يد جيش الرب للمقاومة، ولسياسة التهجير إلى المخيمات التي تنتهجها الحكومة في منطقة غولو.

إن القانون الدولي الإنساني يبيح ترحيل السكان في ظروف معينة. واتساع أبعاد أعمال العنف التي يمارسها جيش الرب للمقاومة ضد سكان القرى، لا سيما في سنة 1996، يدفع منظمة العفو الدولية إلى الاعتقاد بأن إقامة المخيمات في شمال أوغندا، وترحيل السكان إليها لا يمثل انتهاكاً جوهرياً لقانون حقوق الإنسان الدولية أو للقانون الإنساني الدولي من جانب السلطات.

ومع ذلك، تشعر المنظمة بالقلق لأن الطرق التي تنتهك بها القوات الحكومية حقوق الإنسان، ومنها مثلاً الإعدام خارج نطاق القضاء والقصف العشوائي والاغتصاب والضرب، أدت إلى إجبار السكان على الترحيل من ديارهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السلطات ملزمة وفق القانون الإنساني الدولي بتوفير الحماية لرعاياها من انتهاكات حقوق الإنسان سواء فيما يتعلق بظروف المعيشة أو تأمينهم على أنفسهم. ولكن تلك السلطات، قد تقاعست عن ضمان الأمن الغذائي وتوفير حماية كافية من أعمال العنف داخل المخيمات (أو بالنسبة للتجمعات السكانية التي تعيش في مناطق لم تُنشأ فيها المخيمات حتى الآن)، إذ أدى نقص الغذاء إلى عودة بعض سكان القرى إلى ديارهم في بعض المناطق للقيام بالزراعة أو للبحث عن الغذاء، فتعرضوا بالتالي لانتهاكات لحقوق الإنسان. ولم تبد السلطات أية إجراءات للحد من نزوح السكان على الأقل في منطقة غولو، كما أنها تقاعست عن اتخاذ خطوات فعالة لإنهاء الوضع الذي أدى إلى رحيل السكان في المقام الأول. وتثير كل هذه الاعتبارات عدداً من التساؤلات الخطيرة حول مدى اتفاق استمرار إجراءات دفع السكان إلى مغادرة المناطق الريفية مع قواعد القانون الدولي.

وفي تلك الأثناء، كان جيش الرب للمقاومة يدهم المخيمات لختف الأطفال ونهب الطعام، ووسع نطاق عملياته التي تشمل الخطف والقتل لتمتد إلى المناطق المجاورة، مثل ليرا وأباك، اللتين لا يعيش سكانهما في مخيمات، والذين تمكنوا من فلاحه الأرض (وإنتاج محاصيل تغري الناهبين). وكان من ضمن الآثار المترتبة على إقامة المخيمات في غولو امتداد العنف إلى مجتمعات محلية أخرى.

ويرى التقرير أن حماية حقوق الإنسان جزء من العملية الرامية إلى تهيئة الظروف المواتية لاستتباب السلام. إذ إنها تحدد المسار الذي ينبغي إتباعه لضمان تحسين سبل حماية حقوق الإنسان.

ويناشد التقرير الرئيس يوييري موزيفيني والحكومة الأوغندية إتباع أسلوب قيادي حاسم لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان في شمال أوغندا. كما يدعو إلى التوقف عن استخدام القسر لترحيل السكان، ورفع مستوى الأمن في داخل المخيمات. وهو يدعو أيضاً إلى اتخاذ خطوات فعالة لإنهاء ظاهرة إفلات منتهكي حقوق الإنسان من العقاب، ومن ضمنها اعتبار تطبيق العدالة على وجهها الأكمل في منطقة العمليات العسكرية في الشمال أولوية وطنية، وإجراء استقصاء عام لمعالجة الآثار المتخلفة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي. كما يناشد هذا التقرير جيش الرب للمقاومة الكف عن خطف الأطفال وغيره من ضروب انتهاك حقوق الإنسان، وهو يناشد أيضاً الحكومة السودانية التوقف عن توفير المساعدات العسكرية وغيرها لجيش الرب للمقاومة، ما دامت تلك الجماعة المسلحة ماضية في انتهاكها لحقوق الإنسان.

وتناشد منظمة العفو الدولية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع الدولي الآخرين استخدام نفوذهم لدي أوغندا والسودان لدعم التحرك من أجل نصرة حقوق الإنسان، إذ ينبغي توصيل رسالة واضحة للحكومة الأوغندية تبين مشاعر القلق إزاء الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان على يد جيش الدفاع الشعبي الأوغندي. كما تدعو منظمة العفو الدولية إلى مساندة المبادرات الأوغندية الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان، ومن ضمنها على سبيل المثال، التحرك لإنهاء إفلات منتهكي حقوق الإنسان من العقاب.

ويناشد التقرير أيضاً الحكومات القيام بتحريات حول من لهم علاقة مزعومة بجيش الرب للمقاومة، ولا سيما من يدعون الانتماء إلى قيادته؛ وذلك للتثبت من صحة مشاركتهم المباشرة في انتهاك حقوق الإنسان من جهة، وللكشف عن المبررات التي قد تستدعي تقديمهم للعدالة خارج أوغندا من جهة أخرى.

يلخص هذا التقرير وثيقة عنونها "أوغندا — الخروج من دائرة العنف والعنف المضاد: حماية حقوق الإنسان في منطقة العمليات العسكرية في شمال البلاد". وقد أصدرتها منظمة العفو الدولية في 17 مارس/آذار 1999. وعلى من يريد الحصول على المزيد من التفاصيل أو القيام بتحريك بشأن هذه القضية، الرجوع إلى الوثيقة الكاملة ورقمها: AFR 59/01/99.

1 EASTON STREET, LONDON WC1X 8DJ, UNITED KINGDOM الأمانة الدولية

أوغندا

الخروج من دائرة العنف والعنف المضاد

حماية حقوق الإنسان في منطقة العمليات العسكرية في شمال البلاد

17 مارس/آذار 1999

الوثيقة رقم: AFR/59/01/99

التوزيع: SC/CO/PG/PO/CO/GR

الأمانة الدولية 1 EASTON STREET, LONDON WC1X 8DJ, UNITED KINGDOM

المحتويات

7	مقدمة	1
10	الأهداف والمنهج	1/1
12	التزامات يفرضها القانون الدولي	2/ 1
14	استعراض تاريخي لسياق القتال الناشب وانتهاكات حقوق الإنسان	3/ 1
18	مدنيون في أتون الحرب الدائرة - تشريد السكان	.2
19	السيطرة على المدنيين وموضوع التمرد ومكافحته	1/2
21	انتهاكات حقوق الإنسان ضد سكان منطقة غولو المدنيين في 1996	2/2

25	إرغام السكان على مغادرة القرى وانتهاك حقوق الإنسان على يد أفراد جيش الدفاع الشعبي الأوغندي	3/2
28	التقاعس عن حماية حقوق الإنسان	.3
30	تدني أوضاع المعيشة في المخيمات	1/3
32	انتهاك حقوق الإنسان على يد أفراد جيش الدفاع الشعبي الأوغندي في المناطق الخالية من السكان في غولو	2/3
33	□ العمليات الهجومية الهادفة إلى إعادة السكان إلى المخيمات	
33	□ البحث عن الطعام	
35	انتهاك حقوق الإنسان في ريف كيتغوم	3/3
35	* قتل الأطفال المخطوفين	
37	انتهاك حقوق الإنسان على يد الجيش الإوغندي في المخيمات	4/3
38	* انتهاك حقوق الإنسان في أوبيت	
39	انتهاك حقوق الإنسان في أجزاء أخرى من منطقة غولو	
41	هجمات جيش مقاومة الرب رداً على إنشاء المخيمات	5/3
41	□ الاعتداء على المخيمات	
43	□ تعرض المناطق المجاورة لكيتغوم لعنف جيش مقاومة الرب	
44	طرق معاملة المشبته في انتمائهم لجيش مقاومة الرب	.4
45	الاحتجاز والتعذيب	1/4
50	استغلال الاتهامات الجنائية	2/4
50	تطبيق العدالة والإفلات من العقاب	.5
61	محاسبة الجنود	1/5
52	الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، المساءلة عن الأفعال	2/5
55	تفاوت آليات التحقيق الجنائي	3/5
55	* الاعتقال على يد جنود الجيش أو ضباط الأمن	
57	* الاعتقال على يد ضباط الشرطة	
58	* استخدام التعذيب من قبل الشرطة	
60	التكؤ في إقامة الدعاوى والمحاكمات	4/5
61	* غياب الشهود	
62	الإفلات من العقوبة	5/5
63	* مشكلة المصادقية	
64	النتائج والتوصيات — كيف نكسر دائرة انتهاك حقوق الإنسان	6
64	التحرك في الدوائر العليا	1/6

65	أوغندا تطالب بالسلام مع العدل	2/ 6
66	التصدي للإفلات من العقاب	3/6
68	منح الكفالة وتفسير الدستور	4/ 6
69	الإبلاغ عن انتهاك حقوق الإنسان	5/ 6
69	معالجة مشكلة التزوح	6/ 6
71	تحركات مطلوبة من جيش مقاومة الرب	7/ 6
71	التحرك المطلوب على المستوى الدولي	8/ 6
73	تحركات	

أوغندا

الخروج من دائرة العنف والعنف المضاد

حماية حقوق الإنسان في منطقة العمليات العسكرية في شمال البلاد

1. مقدمة

دخلت الحرب الدائرة في شمال أوغندا عامها الثالث عشر. وقد حل الخراب بمنطقتي غولو وكيغوم، موطن شعب الأنتشولي. إذ تم تشريد أربعمئة ألف شخص تقريباً، أي حوالي 50% من عدد النازحين في داخل أوغندا. وقد تدنى اقتصاد المناطق الريفية إلى حد الكارثة.

نشرت منظمة العفو الدولية في سبتمبر/أيلول 1997، تقريراً عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها الأطفال على يد جيش الرب للمقاومة، أحد أطراف هذه الحرب. ويصف التقرير من خلال أقوال الأطفال الجنود، الرحلة التي مر بها الأطفال المختطفون في دروب الجحيم. كما يفصّل العنف الذي اضطروا إلى ممارسته مع بعضهم البعض، ومع سكان القرى بصفتهم أعضاء في جماعة مسلحة تُعتبر مدمرة المدنيين من أساليب عملياتها العسكرية المعتادة. وقد قام جيش الرب للمقاومة، كما يتضح من التقرير، بخطف آلاف الأطفال والبالغين، وقتل مئات وآلاف المدنيين بصورة غير مشروعة، واغتصب آلاف النساء، واعتدى على آلاف الرجال والنساء والأطفال بالضرب. ولو لم يكن جيش الرب للمقاومة يخطف الأطفال لم كان لديه عدداً كافياً من الجنود¹.

ومع ذلك، فإن انتهاك حقوق الإنسان الذي مارسه جيش الرب للمقاومة ضد الأطفال لا يمثل إلا جزءاً من ديناميات الحرب الجارية في شمال أوغندا. فالسيطرة على السكان المدنيين قضية استراتيجية بالنسبة لجيش الدفاع الشعبي الأوغندي التابع للحكومة وبالنسبة لجيش الرب للمقاومة على حد سواء²، الأمر الذي يضع السكان المدنيين من كل الأعمار في بؤرة الصراع، ويعرضهم بالتالي لمخاطر انتهاك حقوق الإنسان على يد كلا الجانبين المتقاتلين.

وقد غطت أبعاد عنف جيش الرب للمقاومة على نمط انتهاك حقوق الإنسان الذي يتبعه جنود جيش الدفاع الشعبي الأوغندي. ولكن منظمة العفو الدولية وثقت عشرات وعشرات من حالات القتل والاعتصاب، ومئات من حالات الضرب منذ سنة 1996. وإفلات الجنود، الذين ارتكبوا جرائم خطيرة في حق المدنيين من العقاب، مشكلة عامة. إذ بالرغم من القبض على أعداد كبيرة منهم، إلا أن قلة قليلة منهم هي التي قدمت للمحاكمة. والسبب في ذلك سلسلة معقدة من القصور المؤسسي في تطبيق العدالة. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن السماح باستمرار هذه الأوضاع مرده تقاعس المسؤولين السياسيين على أعلى المستويات، بما في ذلك الرئيس الأوغندي يويري موزيفيني، عن إيلاء موضوع تطبيق العدالة في شمال أوغندا نصيباً كافياً من الأولوية.

والتزوح القسري من أكثر قضايا شمال أوغندا إثارة للجدل. فأهالي المنطقة يرون أن نزوحهم عن ديارهم هو أهم جوانب الصراع الذي يخوضونه من أجل البقاء. وقد ازداد عدد النازحين إلى أربعة أمثال منذ سنة 1996، ووفق

¹ أوغندا "عصيان أوامر الرب": سحق براءة الطفولة على يد جيش الرب للمقاومة". منظمة العفو الدولية، وثيقة رقم: AFR/59/01/97. 18 سبتمبر/أيلول 1997.

² كان جيش الدفاع الشعبي الأوغندي يعرف بجيش المقاومة الوطني إلى حين صدور الدستور الجديد في سبتمبر/أيلول 1995.

تقديرات البرنامج العالمي للغذاء، فقد جاوز عددهم في آخر ذروة له، أي في يونيو/حزيران 1998، 320 ألفاً في منطقة غولو، يقيم أغلبهم في عشرين مخيماً رسمياً، يضم أحدها ما يزيد على 30 ألفاً منهم. وفي منطقة كيتغوم، التي فر حوالي 80 ألف من سكانها من ديارهم في يونيو/حزيران 1998، سبعة مخيمات أخرى على الأقل.³ وقد لجأ النازحون أيضاً إلى مدن غولو وكيتغوم وأجزاء أخرى من أوغندا.

وانتقل الكثيرون إلى المخيمات بصورة "تلقائية"، هرباً من جيش الرب للمقاومة، وشعر آخرون أن السلطات لم تترك لهم خياراً غير مغادرة مزارعهم وترك مصادر رزقهم. وقد أجبر فريق ثالث على الرحيل بالقوة على يد جنود الحكومة. ولا يشعر الكثيرون بالسعادة لوجودهم في المخيمات، التي اكتسبت صفة شبه دائمة، حيث يعتبرون الإقامة فيها لونهاً من العقاب. وعلى أية حال، فإن عنف جيش الرب للمقاومة، يمثل مشكلة فعلية. فالعودة إلى المناطق الريفية قد توفر فرصاً أفضل (مثل الزراعة)، ولكنها في نفس الوقت تزيد من مخاطر التعرض للقتل على يد جيش الرب للمقاومة أو دوريات الجنود الحكوميين.

ويبيح القانون الدولي ترحيل السكان من أجل سلامتهم أو للضرورات العسكرية. ولكن هذا لا يعني أن تتصرف الحكومة أو القوات المعارضة وفق هواها. إذ تفصل المعاهدات الدولية التي يتضمنها القانون الدولي حقوق السكان وجوانب الحماية التي ينبغي توفيرها لهم، كما يتضح من مضمون المادة الثالثة المشتركة بين "اتفاقيات حنيف الخاصة بحماية ضحايا الصراعات المسلحة غير الدولية". ومن ضمن معاهدات القانون الدولي الخاص بحقوق الإنسان التي تنطبق على الوضع المعني "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الأطفال، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب".

وفي سياق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يمارسها جيش الرب للمقاومة ضد المدنيين العزل، لا تعتقد منظمة العفو الدولية أن إنشاء المخيمات لإيواء النازحين في أوغندا، أو أن سياسة نقل السكان للمخيمات على يد السلطات، أمراً يمثل انتهاكاً جوهرياً لحقوق الإنسان الدولية أو للقانون الإنساني الدولي من جانب الحكومة الأوغندية. ولكنها لا تخفي قلقها من الطريقة التي أدت بها انتهاكات حقوق الإنسان في بعض المناطق، إلى تهجير السكان قسراً من ديارهم، سواء على يد القوات الحكومية وكذلك جيش الرب للمقاومة.

إن من حق السكان النازحين أن ينتظروا من السلطات أن توفر لهم الحماية من حيث تهيئة الظروف المعيشية المناسبة (مثل، توفير الحد الأدنى من المأوى والغذاء والمرافق الصحية اللائمة والمياه النقية) وتأمين سلامتهم وحقوقهم الإنسانية. ولكن السلطات لم تف بالتزاماتها التي نص عليها القانون الإنساني الدولي بشأن توفير الاحتياجات المعيشية الأساسية إلا بصورة جزئية. فالأمن الغذائي في داخل المخيمات مازال ضعيفاً. إذ يشكو السكان المحليون منذ أن أنشئت المخيمات من تقاعس الجيش عن حمايتهم من هجمات جيش الرب للمقاومة الرامية إلى خطف الأطفال ونهب الغذاء. وفضلاً عن ذلك، يذكر هذا التقرير حالات كثيرة مارس فيها جنود جيش الدفاع الشعبي الأوغندي أنفسهم انتهاكات لحقوق الإنسان ضد سكان المخيمات بصورة مباشرة.

ومن ثم عاد بعض سكان القرى إلى قراهم لفلاحة أرضهم أو للبحث عن الطعام تحت وطأة ظروف المعيشة المتدنية في المخيمات من جهة، ولعدم اقتناعهم بمستوى الحماية الموفرة لهم فيها من جهة أخرى. وقد انتهكت القوات

³ تقريراً برنامج الغذاء العالمي عن حالات الطوارئ، رقم 25 بتاريخ 19 يونيو/حزيران 1998، ورقم: 23 بتاريخ 5 يونيو/حزيران 1998.

الحكومية حقوق الإنسان أثناء عمليات عسكرية جرت في المناطق الريفية، سواء في المناطق التي يفترض خلوها من المدنيين أو في المناطق التي ظل فيها سكان القرى في بيوتهم. وقد وقعت حوادث كثيرة في المناطق الريفية تعرض فيها مدنيون عزل وقبوا في قبضة جنود جيش الدفاع الشعبي الأوغندي للإعدام خارج نطاق القضاء أو الضرب. كما تعتقد منظمة العفو الدولية أن البلاغات الواردة عن وقائع الاغتصاب لا تمثل سوى جانب منها فحسب، وأن هذا النوع من الانتهاكات واسع الانتشار. ويبدو أن بعض الأنشطة العسكرية تهدف إلى إجبار الأشخاص على العودة إلى المخيمات، ومن ضمنها تعريض سكان القرى للقصف العشوائي بالمدافع في بعض المناطق.

وهذه الأعمال تمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان في أي وضع كان. وعلاوة على ذلك، يضاف الإخفاق المستمر في ضمان الأمن الغذائي والأمان من العنف، لم تبتد السلطات أنها تتخذ الخطوات اللازمة للحد من التشريد في منطقة غولو، أو لم تتخذ خطوات فاعلة لإنهاء الوضع الذي أدى إلى تشريد من نزحوا منهم بالفعل. وهو أمر يثير تساؤلات خطيرة حول مدى اتفاق الإجراءات التي تتخذها السلطات لإجبار السكان على ترك المناطق الريفية مع التزامات أوغندا بموجب القانون الإنساني الدولي.

وما زال جيش الرب للمقاومة في تلك الأثناء يواصل الإغارة على القرى وخطف الأطفال ونهب الغذاء في المناطق التي ظل فيها السكان. وشمل ذلك توسيع العمليات العسكرية لتشمل المدنيين في مناطق ليرا وأباك وسورتي (مايو/أيار 1998) وكوتيدو (ديسمبر/كانون الأول 1998) المحاورة.

يتضح مما سبق مدى تعقيد ديناميات انتهاك حقوق الإنسان في شمال أوغندا. ويركز هذا التقرير على أربع مجموعات من القضايا. المجموعة الأولى، الموصوفة في الفصل الثاني، هي مسؤولية الطرفين عن تشريد السكان في منطقة غولو، ودور الذي لعبه العنف في هذا الصدد.

والمجموعة الثانية، هي حماية المدنيين من انتهاك حقوق الإنسان منذ إنشاء المخيمات، وهو ما ناقشه في الفصل الثالث في تمهيد موجز نعرض فيه للظروف المعيشية في المخيمات. ولكن الفصل يركز بصورة أساسية على انتهاك حقوق الإنسان على يد القوات الحكومية في المناطق الريفية والمخيمات.⁴ وينتهي الفصل بوصف هجمات جيش الرب للمقاومة على أهالي العزل الذين لجئوا إلى العيش في المخيمات وسكان القرى في المناطق المحاورة الذين ظلوا في ديارهم. وكان من ضمن النتائج التي تترتب على إنشاء المخيمات، تعرض المقيمين في المناطق الأخرى لمخاطر الانتهاكات التي يمارسها جيش الرب للمقاومة.

والقضية الثالثة، التي يتناولها الفصل الرابع، تدور حول معاملة الأشخاص المزعوم تعاونهم مع جيش الرب للمقاومة. وبالرغم من أن عدد من يحتجزون بدون محاكمة أو سند من القانون في الوقت الحاضر قد أصبح أقل من عددهم في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات بكثير، إلا أن هذا النوع من الممارسات مازال متبعاً. وقد اكتشفت منظمة العفو الدولية عدداً من الحالات التي تعرض أصحابها للتعذيب وسوء المعاملة. وبالإضافة إلى ذلك، وُجّهت لهم جنائية خطيرة إلى أشخاص دون توفر أدلة أو أدلة كافية. وتعتبر هذه التهم من وجهة نظر السلطات والجهات القضائية مبرراً لرفض الإفراج بكفالة لفترات محددة عن المتهمين، الأمر الذي يثير شبهة استغلال السلطات التهم الجنائية كذريعة لاحتجاز الأشخاص بصفة مؤقتة.

⁴ لم تزر منظمة العفو الدولية كينغوم، لذلك فالمعلومات المتوفرة عنها أقل من غيرها من المناطق.

وفي بعض الحوادث، التي ورد ذكرها في هذه الأجزاء، قامت السلطات باتخاذ التدابير اللازمة للقبض على الجنود الذين يزعم أنهم مسؤولون عن انتهاك حقوق الإنسان. لذا فسوف نعرض في المجموعة الرابعة للوسائل التي اتبعتها الدولة لمعالجة قضية انتهاك حقوق الإنسان على يد أفراد جيش الدفاع الشعبي الأوغندي. وقد ناقشنا هذا الموضوع في الفصل الخامس، الذي يتضمن تحليلاً موسعاً لتطبيق العدالة في منطقة غولو، كما يحدد الوسائل المتاحة أمام الجمهور لإبلاغ السلطات بانتهاكات حقوق الإنسان. فضلاً عن طرق التثبت من صحة هذه البلاغات، وما يحدث عند إلقاء القبض على من يرتكب انتهاكات أو يقوم بأعمال إجرامية أخرى مزعومة. والنظام في الوقت حاضر أسير حلقة من التفاعس المؤسسي الذي يبيح للعسكريين، من أصغرهم إلى أكبرهم، انتهاك حقوق الإنسان دون خوف من المساءلة.

وقد تبدى تحسن عام في مستوى الانضباط العسكري في صفوف جيش المقاومة الوطنية/قوات الدفاع الشعبي الأوغندية منذ سنة 1992. ومع ذلك، يوضح هذا التقرير وجود عدد من المشكلات التي مازالت تحتاج للمعالجة. وقد ظهرت انتهاكات جديدة، كما أن هناك انتهاكات كثيرة في أماكن أخرى من أوغندا. وعلى أية حال، فإن قضايا حقوق الإنسان السابقة تبرز معاً في تلاحم وتكامل في سياق الحرب الدائرة في شمال أوغندا وبصورة لها تداعيات سياسية وأخرى تمس حقوق الإنسان بالنسبة للشخص العادي، وبالنسبة أيضاً لأولي الأمر الحريصين على تحسين العلاقات بين الحكومة وشعب الشمال.

والحق أن الحرب تدور بوجه عام في حلقة مفرغة محورها ممارسة العنف وانتهاك حقوق الإنسان ضد المدنيين. فانتهاك حقوق الإنسان على يد الجنائين يلعب دوراً في استمرار الصراع. ويطلب هذا التقرير كلاً من الحكومة و جيش الرب للمقاومة بتحطيم هذه الحلقة.

1/1 الأهداف والمناهج

إن من السهل أن يصبح التراشق بالاتهامات بين الأطراف المتصارعة حول ما فعله كل جانب بالآخر طرفاً من الحملات الدعائية في الحروب، بل لعله أمر حتمي، وفي هذا الإطار يعمد كل طرف إلى استغلال كل حادث لإثبات طبيعة العدو الشريرة. وأنصار الحكومة يستخدمون عمليات القتل غير المشروع التي قام بها جيش الرب للمقاومة، والتي تربو في عددها على تلك التي ارتكبتها قوات الدفاع الشعبي الأوغندي، لتبرئة ساحة الدولة. ومن جهة أخرى، يزعم بعض مؤيدي جيش الرب للمقاومة، ولا سيما المقيمين منهم في المنفى على بعد آلاف الأميال من شمال أوغندا، أن قوات جيش الدفاع الشعبي الأوغندي هي التي تختطف الأطفال.⁵

ليس الهدف من تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان مناقشة أي الجنائين أكثر التزاماً بالأخلاقيات، بل إن الهدف هو التعرف على ما يحدث حتى تتخذ التدابير الصحيحة لتحسين الوضع. وأياً كان مستوى الانتهاكات التي ارتكبتها جيش الرب للمقاومة، فإن الحكومة تتحمل المسؤولية القانونية الرئيسية عن ضمان حماية حقوق الإنسان بموجب القانون الدولي.

لذلك، عُني هذا التقرير بإبراز انتهاك حقوق الإنسان على يد القوات الحكومية. فقيام جيش الرب للمقاومة في الوقت الحاضر بتعريض المدنيين العزل لانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان لا يعفي الحكومة من ضرورة معالجة

⁵ صرح زعماء جيش الرب للمقاومة الذين يعيشون في المنفى أثناء اجتماع عام انعقد في لندن في 27 يونيو/حزيران 1998، أن حقوق الإنسان تمثل لب برنامجهم.

انتهاك حقوق الإنسان جانب قواها أو من اتخاذ الإجراءات اللازمة حيثما يتضح لها عدم تنفيذ واجبها الخاص بحماية المدنيين على الوجه الأكمل.

وعلاوة على ذلك، يعتقد الكثيرون من أهل الشمال أن الحكومة المركزية تكن لهم العداوة.⁶ وإذا كان الشماليون يرفضون أساليب جيش الرب للمقاومة بصفة عامة، فإنهم يولون الحكومة قدراً ضئيلاً من الثقة.⁷ وقد أعرب معظم المدنيين الذين تحدثت معهم منظمة العفو الدولية عن شكوكهم في صدق اهتمام الطرفين بآثار الحرب على سكان الريف. ولا يشعر أهالي القرى الذين وجدوا أنفسهم بين شقيّ الرحي، أنهم يعيشون في مجتمع لا تسوده العدالة، سواء بمعناها الضيق الذي يعني قيام آليات العدالة بوظيفتها، أو بمعناها الأشمل الذي يعني الحياة في مجتمع عادل.

توجه مؤسسات المجتمع المدني في شمال أوغندا جهودها بصورة متزايدة نحو التماس طريق يؤدي إلى السلام. وتبحث الكنيسة وعدة منظمات غير حكومية مبادرات مختلفة تهدف إلى حل الصراع بالطرق السلمية. ولا تبدي الحكومة المركزية حماساً صادقاً لهذا الاتجاه. إذ إنها تؤكد في العلن، على الأقل، أنها تبحث عن حل عسكري للحرب. وقد حاولت في سنة 1994 تشويه سمعة أصوات معروفة من الكنيسة تطالب بالسلام عن طريق اتهام سبعة قساوسة في الشمال "بالتعاون مع المتمردين". ويواجه أعضاء البرلمان الشماليون المعارضون للحكومة نفس الاتهام بصورة دورية.

إن التحرك نحو السلام أو احترام حقوق الإنسان يتطلبان تدبر الماضي وأخذ أحداثه في الاعتبار، لأن بقاء انتهاكات حقوق الإنسان في دائرة الظل وتواري مرتكبيها عن الأعين قد يوحيان بأن العدالة منسية، وتظل مشكلات ذات جذور عميقة بغير حسم. وفي نفس الوقت، قد يصبح اجترار الماضي في حد ذاته عائقاً يحول دون المضي قدماً. إن استغلال الحكومة ومعارضيه للماضي لتبرير تصرفاتهم وتبادل الاتهامات لا يساعد سكان الشمال بحال من الأحوال. ومن ثم، فإن العثور على إطار يتم من خلاله التعامل مع الماضي كوسيلة لاستشراف المستقبل هو أحد التحديات التي تواجه الأوغنديين.

والاتفاق على طبيعة مفهوم العدالة من أصعب المهام التي تواجه السلطات وأهالي شمال أوغندا على حد سواء. وهي مسألة تحتاج إلى إجراء حوار بينهما، وفيما بين أهالي الشمال، وفي داخل المجتمع الأوغندي بصفة عامة.

ويرمي هذا التقرير إلى المساهمة في إجراء حوار من هذا النوع. كما أنه يسعى لاستقراء المستقبل بتحليل حالة حقوق الإنسان في الماضي القريب بهدف تحديد القضايا والمشكلات الإجرائية التي تحتاج كل الأطراف المعنية بإنهاء الحرب إلى معالجتها. وترى منظمة العفو الدولية أن ضمان حماية حقوق الإنسان ليس غاية في حد ذاته فحسب، ولكنه خطوة رئيسية أيضاً باتجاه توفير الظروف المواتية للسلام. وبعبارة أخرى، إن حماية حقوق الإنسان ليست مهمة يمكن تأجيلها إلى مرحلة إعادة البناء بعد انتهاء الحرب، بل إنها جزء لا يتجزأ من العملية الرامية إلى إنهاء الصراع.

ويتناول هذا التقرير الفترة التي تبدأ في سنة 1996 لأنها الحقبة الزمنية التي بدأ فيها تهجير سكان المناطق الريفية على النطاق الهائل الذي نشاهده في الوقت الحاضر. ومع ذلك، يوجد عدد كبير من قضايا حقوق الإنسان غير المحسومة التي بدأت

⁶ الصفحتان 52 و56، من التقرير السنوي بشأن الحرب في الشمال، اللجنة الخاصة بالدورات المختصة بالدفاع والشؤون الداخلية، البرلمان الأوغندي، فبراير/شباط 1997.

⁷ حصل بول سيموجيريري الذي يدعو إلى تسوية الحرب عن طريق المفاوضات على 90% من أصوات الناخبين في غولو و89% من أصواتهم في كيتغوم أثناء انتخابات الرئاسة في سنة 1996، أما على المستوى الوطني، فقد حصل على 24% من الأصوات في مقابل 74% حصل عليها منافسه يويري موزيغيني.

قبل التاريخ السابق والتي مازال الكثير من الأوغنديين يهتمون بها. وقد وصفنا بعضها في السياق التاريخي للحرب الذي أوردناه في نهاية هذه المقدمة. كما أن منظمة العفو الدولية سبق أن كشفت عن عدد كبير من هذه الحوادث في تقارير سابقة.

ويستند التقرير الحالي إلى جهود ثلاث بعثات ميدانية لأوغندا أرسلتها منظمة العفو الدولية، حيث زار فريقان من الباحثين غولو وأباك في مايو/أيار ويوليو/تموز 1997 ومايو/أيار 1998، وتلاههما فريق آخر بزيارة غولو لمتابعة القضايا التي درست في السنة السابقة. وكانت منظمة العفو تلتقي في كل زيارة بالمنظمات والأفراد في كمبالا. وأجرت منظمة العفو الدولية ما يزيد على المائتين مقابلة مع عدد كبير من الأشخاص من مختلف المستويات. وفي يوليو/تموز 1998، دعيت منظمة العفو لحضور "الكاكوكي ماديت"، الاجتماع السنوي الذي يعقده في لندن أبناء الأنتشولي على اختلاف انتماءاتهم السياسية والقادمين من كافة أنحاء العالم. وقد أفسح الاجتماع المجال أيضاً للاستماع لوجهات نظر متباينة حول مستقبل شمال أوغندا، وكذلك للالتقاء بالمسؤولين الأوغنديين وأبناء أوغندا ممن يعيشون في المنفى على حد سواء. وتود منظمة العفو الدولية التعبير عن تقديرها على التعاون الذي أبدته الكثير من المنظمات والأفراد من أصحاب وجهات النظر المتعارضة تماماً من داخل وخارج شمال أوغندا أثناء بحوثها وإعداد هذا التقرير.

1/2 التزامات يفرضها القانون الدولي

إن الالتزامات والواجبات التي يفرضها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على الحكومات والجماعات المسلحة، وتلك التي يفرضها القانون الدولي الإنساني على الجماعات المسلحة، تمثل مرجعية تصلح لمناقشة انتهاكات حقوق الإنسان، دون الانزلاق في جدل عقيم حول أي طرف "أفضل" من الجانب الآخر. فإن انتهاك حقوق الإنسان على يد طرف، أياً كانت حسامته، لا يضيف الشرعية على الانتهاكات التي يرتكبها الطرف الآخر. فالخطوة الأولى صوب كسر حلقة العنف المفرغة هي تقييم حقوق الإنسان على ضوء مجموعة من المعايير القانونية.

وكل أطراف الحرب الدائرة في شمال أوغندا مسؤولون قانوناً وفق المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، حيث إن المادة 3 التي تشترك فيها اتفاقيات جنيف الأربع تبسط حمايتها على: "الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدوانية بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم والأشخاص العاجزين عن القتال بسبب المرض أو الجراح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر...". وهي تقضي بمعاملة هؤلاء الأشخاص بصورة إنسانية على أقل تقدير، كما تحظر أفعالاً معينة "في جميع الأوقات والأماكن"، من ضمنها الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، والقتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية والتعذيب، وأخذ الرهائن، والمعاملة المهينة والحاطة بالكرامة.

والبروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف المتعلق بحماية ضحايا الصراعات المسلحة غير الدولية، يضيف ويوسع أحكام المادة 3 المشتركة، كما إنه يستحدث التزامات على كل أطراف الصراع. وهو يعرف الأفعال المحظورة أيضاً مع التركيز على السكان المدنيين. فبالإضافة إلى الأفعال التي تحظرها المادة 3 المشتركة بين الاتفاقيات، تحرم المادة 4 من البروتوكول الإضافي الثاني، مثلاً، الرق والنخاسة بكافة صورها، فضلاً عن الاغتصاب والسلب. وتنص المادة 13 على ضرورة حماية السكان المدنيين بجماعات وأفراداً من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية. لذلك، تحظر المادة استهداف المدنيين بالعمليات الهجومية، كما تحظر ممارسة العنف أو التهديد بالجوع إلى أي ضرب منه يهدف أساساً إلى إشاعة الذعر بين السكان. وتمنع المادة 14 استخدام التجويع ضمن وسائل الحرب.

وتحرم المادة 17 ترحيل المدنيين القسري، وإن كان التحريم السابق لا يحمل صفة الإطلاق، لأنها تميزه في حالة إثبات أحد أطراف الصراع أنه ضرورة تتطلبها سلامة المدنيين أو الاعتبارات العسكرية الملحة. وتستطرد المادة في تحديد الالتزامات الإيجابية في فقرة هامة تنص على الآتي: "في حالة الاضطراب إلى ترحيل السكان، ينبغي اتخاذ جميع التدابير المستطاعة لضمان استقبال المدنيين في أماكن تتوفر لهم فيها مستويات مُرضية من الإيواء والنظافة والرعاية الصحية والأمان والغذاء". وتهدف المادة 17 بصفة عامة إلى حظر الترحيل الإجباري إلا في الظروف الاستثنائية الشديدة، مع اشتراطها ضرورة اتخاذ إجراءات احتياطية معينة في حالة تنفيذه لحماية المدنيين المعنيين.⁸

كما أن الحكومة بصفتها دولة طرف، ملزمة أيضاً بموجب مجموعة المبادئ القانونية المعقدة البعيدة الأثر التي يتضمنها القانون الدولي لحقوق الإنسان. فقد صدقت أوغندا على كل اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية أو انضمت إليها، وهي من ثم ملزمة بتنفيذها.⁹ ويجيز العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الذي يعتبر من أهم المعاهدات الدولية، التخفف من بعض حقوق معينة عند الإعلان رسمياً حالة الطوارئ بسبب أزمة تهدد وجود الأمة (شريطة ألا يتعارض التخفف المشار إليه مع الالتزامات القانونية الدولية الأخرى). ولم تعلن أوغندا حالة طوارئ عامة في شمال أراضيها، كما أنها لم تعلن عن عدم تقيدها بأي من بنود العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ كما أن حقوقاً معينة، من ضمنها حظر القتل التعسفي والتعذيب، لا يمكن التخفف منها حتى في وقت الحرب. ولا يبيح الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وهو أهم صكوك حقوق الإنسان الإقليمية، التخفف من الحقوق الواردة فيه.

وفي يوليو/تموز 1998، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في روما القانون الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وهي خطوة تمثل تطوراً هاماً بشأن حماية حقوق الإنسان في مناطق القتال؛ كما أنها تستحدث محكمة جنائية دولية تكمل دور القضاء الوطني، ولها سلطة محاكمة المتهمين بجرائم إبادة الجنس والجرائم ضد الإنسانية. ويجمع القانون الأساسي للمحكمة قواعد القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان الأساسية في إطار موحد. لذلك، ستخضع انتهاكات القانون الإنساني الدولي في المستقبل للملاحقة القضائية الجنائية الدولية.

وفي أبريل/نيسان 1998، عرض ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بشؤون النازحين داخل الأوطان "المبادئ التوجيهية الخاصة بالتزوح داخل الوطن" على لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.¹⁰ وحددت القواعد السابقة حقوق النازحين في داخل أوطانهم والالتزامات الحكومات وجماعات المعارضة المسلحة في كل مرحلة من مراحل التزوح. وبالرغم من أن "المبادئ التوجيهية" لا تمثل صكاً ملزماً من ناحية قانونية، إلا أنها تجمع قواعد القانون الإنساني الدولي

⁸ انضمت أوغندا إلى معاهدة جنيف للسكان عشرين من أغسطس/أب 1949، في 18 مايو/أيار 1964، والى البروتوكولين الإضافيين في 13 مارس/آذار 1991. والبروتوكول الثاني يتعلق "بحماية ضحايا الصراعات المسلحة غير الدولية".

⁹ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، 21 يونيو/حزيران 1995، البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد المذكور 14 نوفمبر/تشرين الثاني 1995؛ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة اللاإنسانية والمهينة، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 1986، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 21 يناير/كانون الثاني 1987؛ اتفاقية حقوق الطفل، 17 أغسطس/أب 1990؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 22 يوليو/تموز 1985؛ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، 10 مايو/أيار 1986؛ الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، 21 أكتوبر/تشرين الأول 1994.

¹⁰ وثيقة الأمم المتحدة رقم E/CN.4/1998/53/Add.2.

والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين الدولي في وثيقة واحدة بهدف تعزيز وتدعيم الأحكام القضائية الحالية.¹¹ كما أنها توفر دليلاً عملياً لحقوق النازحين في داخل أوطانهم بصورة تتفق تحديداً مع احتياجاتهم.

والقواعد القانونية الدولية المتصلة بالزوح واضحة فيما يلي: أولاً أنها لا تمنح للتمييز؛ ثانياً، أنها لا تجيز اللجوء إليه إلا بصورة استثنائية ووفق حالات محددة منصوص عليها في القانون الدولي. فلا يجوز على سبيل المثال تهجير المدنيين كتكتيك حربي. ثالثاً، يمكن تقييم هذه الظروف على أساس الحاجة والنسبية، أي يتوجب أن تجعل طبيعة الموقف من تهجير السكان ضرورة قصوى. ويثير ذلك عدداً من التساؤلات، مثل: هل يمكن توفير سلامة المدنيين بوسائل أخرى؟ هل يتناسب حجم التهجير مع طبيعة الموقف؟ رابعاً: لا يجب أن يستمر تهجير السكان إلى مناطق أخرى فترة أطول مما تحتمه الضرورة القصوى. خامساً، يجب توفير الحماية للنازحين من التعرض لعمليات إبادة الجنس، والقتل، والإعدام خارج نطاق القضاء أو الإعدام بدون محاكمة، أو الخطف أو كافة الأفعال الأخرى التي تنتهك حقوقهم في الحياة والكرامة والحرية. ويشمل هذا النوع من الأفعال، الاعتداء المباشر أو العشوائي على المدنيين العزل، والاعتصاب، والتعذيب وضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة. سادساً، يجب على الحكومات أن توفر الاحتياجات الأساسية اللازمة لمعيشة النازحين.

وفي حالة وجود ظروف من النوع الذي يبيح فيه القانون الدولي تهجير السكان، يتعين على الدول أولاً، وفق القواعد السابقة، أن تثبت أنها تتخذ خطوات معقولة لتضييق نطاق الزوح إلى أقصى درجة ممكنة، وأن تهيئ ثانياً الأسباب الكفيلة بإنهاء مشكلة الزوح في أقرب وقت مستطاع. وفي حالة عدم تحرك الدولة أو الأطراف الأخرى خلال فترة معقولة لمعالجة هذه القضايا، تصبح صلاحية السلطات لفرض التهجير محلاً للشك.

3/1 استعراض تاريخي لسياق القتال الناشب وانتهاكات حقوق الإنسان

تعود جذور الحرب إلى بداية الثمانينيات أثناء الصراع العسكري بين حكومة ميلتون أوبوتو وحركة/جيش المقاومة الوطنية المسلحة المعارضة بقيادة يويري موزيفيني. واتسمت تلك الحرب بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من جانب الجيش الحكومي، المعروف آنذاك بجيش تحرير أوغندا الوطني، منها مذابح راح ضحيتها مئات آلاف المدنيين في أجزاء من مناطق مبيغي وبوشيني ولوويرو. وكان الجزء الأكبر من جيش تحرير أوغندا الوطني يتكون من قوات من جماعات اللانغي والأنتشولي العرقية بشمال أوغندا.

وفي يوليو/تموز 1985، نشأ صراع على السلطة بين قوات اللانغي والأنتشولي، انتهى باستيلاء اثنين من كبار ضباط الأنتشولي، هما تيتو أوكيلو وبازيليو أوكيلو على الحكم. ولكن الحكومة العسكرية لم تعمر سوى بضعة شهور، ففي يناير/كانون الثاني 1986، استولى جيش المقاومة الوطنية، المتمركز في الجنوب والغرب بصورة رئيسية، على الحكم، وأصبح يويري موزيفيني رئيساً للجمهورية. وهرب الأخوان أوكيلو وعدد كبير من القوات إلى الشمال. وقام بعض الجنود بدفن أسلحتهم وملابسهم العسكرية وعادوا إلى بيوتهم، بينما عبر البعض الآخر منطقتي كيتنغوم وغولو باتجاه السودان. وقامت تلك القوات بعد وصولها هناك بتجميع صفوفها ثم عادت إلى غزو أوغندا في 1986، بعد أن أطلقت

¹¹ "اتجاهات حديثة بشأن حماية ومساعدة النازحين في داخل أوطانهم" تأليف روبرتا كوهين، وهي منشورة في "النازحون داخل أوطانهم" - مسح عالمي" إصدار جاني هامبتون، تحرير دار إيريسكان للطباعة والنشر، لندن، 1998.

على نفسها اسم "حركة/جيش أوغندا الديمقراطية الشعبية". ولكن انتصار جيش المقاومة الوطنية لم يمه الصراع في أوغندا بل نقله إلى مناطق أبعد.

لقد مرت الحرب في كيتغوم وغولو منذ 1986 بمراحل عديدة شملت جماعات مقاتلة مختلفة. وكان انتهاك حقوق الإنسان على يد طرف أو آخر جانباً مستمراً في كل منها. وأججت انتهاكات حقوق الإنسان، التي ارتكبتها القوات الحكومية المتمركزة في الشمال، الصراع في أواخر عام 1986، حيث أغارت بعض الجماعات من كاراموجا في شرق كيتغوم على مراعي الماشية في سنة 1987 وأبادت قطعان الماشية التي تمثل مقوماً اجتماعياً واقتصادياً هاماً لحياة قبائل الأنتشولي. ويدعي الكثير من أبناء تلك القبائل أن تلك الغارات كانت تتم بالتواطؤ مع جنود جيش المقاومة الوطنية الذين لم يكتفوا بعدم التدخل، بل شاركوا في سرقة المواشي في بعض الحالات. ولم يستمر "جيش أوغندا الديمقراطية الشعبية" كقوة عسكرية لمدة طويلة. ففي يونيو/حزيران 1988، خرجت معظم قواته من الأحرار بعد توقيع الحكومة على اتفاقيات السلام. وظلت فصيلة صغير منه في قواعد في داخل السودان. وتصالح قادة الجيش الأوغندي الآخرون مع الحكومة في سنة 1990.

وفي تلك الأثناء، قامت امرأة تدعى أليس آووما، المعروفة أيضاً باللاكويينا (كاهنة في لغة الأنتشولي) بتشكيل قوة عرفت باسم حركة الروح القدس. وكانت أليس لاكويينا قد جندت بالفعل جنود الجيش الأوغندي المارين من الخدمة، وأفراد سابقين في جيش التحرير الوطني الأوغندي، ومدنيين من الأنتشولي واللوو في أواخر عام 1986، باستخدامها لمزيج مؤثر من الأفكار المحلية الخاصة بالأرواح والمعتقدات المسيحية. ولكن قواتها هزمت في النهاية خارج جينجا في نوفمبر/تشرين الثاني 1987،

ثم شكلت جماعة مسلحة، بعد هزيمة أليس لاكويينا، بقيادة جوزيف كوي، كانت تعرف في البداية باسم لاكويينا الثانية قبل أن تعرف أيضاً بمسمى حركة الروح القدس، وأصبحت تلك الحركة لب حركة المعارضة العسكرية لجيش المقاومة الوطني في منطقة غولو. وادعى جوزيف كوي، شأنه في ذلك شأن أليس لاكويينا، أن قوى روحية تتقمصه وتستخدمه كوسيط.

ارتكبت القوات التي كان جوزيف كوي يقودها منذ بداية ظهورها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضد المدنيين. فقامت على سبيل المثال في سنة 1988، بتقطيع أوصال مئات سكان القرى وضربهم بالهراوات حتى الموت في غاراتها على كوتش غوما وأجزاء أخرى كثيرة من غولو وكيتغوم، وكان من ضمن ضحاياها مرضى مقعدون في الفراش في مستوصف في شهر فبراير/شباط. وأصبح خطف الأطفال والبالغين لتجنيدهم عرفاً ثابتاً لديها، وإن كانت العمليات السابقة لم تبلغ المستويات التي بدأت في الظهور في سنة 1995. فقد اختطفت ما يزيد على ثلاثمائة مدني مثلاً في 6 مارس/آذار 1989 في نغاي بمنطقة أباك، وقتلت العشرات من سكان القرى في حوادث وقعت في منطقة كيتغوم في بداية 1990، حيث مزقت أحساد 43 قروياً في ألوي ناحية أتشوليبور بالقرب من مدينة كيتغوم على سبيل المثال. وفي سنة 1991 و1992، مرت الجماعة، التي أصبح اسمها في ذلك الوقت الجيش الديمقراطي المسيحي المتحد، بمرحلة كانت تقوم

أنشأها بتشويه سكان القرى ببتير أيديهم أو آذانهم أو شفاهم أو فقء عيونهم عقاباً لهم على الانضمام إلى جماعات الأمن الأهلية، المعروفة "بكتائب السهم"¹² أو مساندتها.

كما مارست القوات الحكومية انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان. إذ قام جيش المقاومة الوطنية، أثناء أكثر مراحل الحرب شراسة، بين أكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول 1988، بطرد حوالي مائة ألف شخص من بيوتهم في مدينة غولو والمناطق المحيطة بها. وأعدم الجنود المقات خارج نطاق القضاء، كما طردوا السكان من بيوتهم، وأضرموا النار في بيوتهم وفي مخازن الحبوب¹³. فخرج السكان إلى المدينة والمراكز التجارية المحيطة بها، ولكنهم لم يجدوا أية استعدادات لاستقبالهم. وقد ظل السكان المشردون على مدى شهور بدون مأوى أو مرافق صحية أو مياه أو إمدادات كافية من الغذاء.

وشن جيش المقاومة الوطنية أثناء سنة 1991 عملية هجومية كبيرة أخرى، كان من ضمن أهدافها عزل الشمال عن باقي البلاد. وبالرغم من نجاح الهجوم من الناحية العسكرية، إلا أن انتهاكات حقوق الإنسان قد لوّثت سجله من جديد. فعلى سبيل المثال، وردت مزاعم مفادها أن جنود جيش المقاومة الوطنية قد أعدموا ما يزيد على الثلاثين من سكان القرى خارج نطاق القضاء في أبريل/نيسان 1991، في كومبوكي بأتانغا، إحدى مقاطعات كيتغوم الفرعية. وفي نفس الشهر قام الجنود بتعذيب 34 من الأسرى بحبسهم في حفرة في بوركورو، ببايتشو، إحدى مقاطعات غولو الفرعية. وورد أن ثلاثة رجال ضربوا ضرباً مبرحاً أفضى بهم إلى الموت، وأن أربعة غيرهم ماتوا بسبب الاحتناق.¹⁴

وفي عدد من حوادث الاغتصاب أو القتل، التي ارتكبتها الجنود خارج الخدمة أو على يد الفارين من الخدمة العسكرية، كانت السلطات العسكرية تقدم الجناة إلى المحاكمة أمام محاكم عسكرية ميدانية، الأمر الذي كان يفضي في كل الحالات على وجه التقريب إلى إعدامهم في الحال. ولم تكن المحاكمات السابقة محاكمات عادلة (فهي لم تتح للمتهمين الحق في توكيل محام للدفاع عنهم ولا الحق في استئناف الأحكام الصادرة عليهما، وهما من الحقوق المنصوص عليهما دولياً). وأدت الاحتجاجات الصادرة من داخل أوغندا ومن خارجها في أواخر 1992 إلى إصلاح نظام القضاء العسكري والتوقف عن الاستعانة بالمحاكم العسكرية الميدانية.¹⁵ ومع ذلك، ما زال نظام القضاء العسكري يمثل مشكلة. فمن

¹² للحصول على وصف أكثر تفصيلاً، أنظر "أوغندا: الإخفاق في حفظ حقوق الإنسان"، وثيقة منظمة العفو الدولية، رقم: AFR/59/05/92، سبتمبر/أيلول 1992.

¹³ ومثال ذلك ما أورده رئيس مجلس المقاومة الثالث في منطقة كوتش غوما في تقريره الثالث الذي قدمه إلى رئيس مجلس المقاومة الخامس في منطقة غولو بتاريخ 29 ديسمبر/كانون الأول 1988، من تفاصيل لعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء المزعومة التي كان من ضحاياها ما يزيد على تسعين قروياً، فضلاً على عمليات السلب والنهب التي تمت على يد أفراد جيش المقاومة الوطني في مراكز باكويرا وأوروم وكوتش أمار ولوكوتسو وإيما وأونغاكو التجارية بين 7 و 25 ديسمبر/كانون الأول 1988. وتصف لجنة مشكلة من شيوخ الأنشولي وأعضاء مجلس المقاومة ومسؤولين من مكتب مفتش الحكومة العام والضابط المسؤول عن الشؤون القانونية بالفرقة الرابعة من جيش المقاومة الوطنية، في تقرير عنوانه "تقرير عن نشاط مجلس التحقيقات - 1991" ما ثبت قيام أفراد جيش المقاومة الوطني بسبع وأربعين عملية إعدام أخرى خارج نطاق القضاء في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 1988 في القرى المحيطة بكسل من: أتياك ويايو وبونغاتيرا وبالارو وباتيكو وباتيشو وكوتش غوما وأوديك. ولم تتم اللجنة عملها كما أن تقاريرها لم تنشر في أي وقت من الأوقات. وقد وثقت منظمة العفو الدولية انتهاكاً آخر لحقوق الإنسان في تقرير "أوغندا: سجل حقوق الإنسان، 1986-1989" (وثيقة منظمة العفو الدولية (AFR/59/01/89)) مارس/آذار 1989.

¹⁴ راجع تقرير منظمة العفو الدولية "أوغندا: انتهاك حقوق الإنسان على يد جيش المقاومة الوطنية" (AFR/59/02/91)، 4 ديسمبر/كانون الأول 1991.

¹⁵ راجع "أوغندا: عقوبة الإعدام حاجز يعترض تحسين أوضاع حقوق الإنسان"، رقم الوثيقة (AFR/59/03/93)، مايو/أيار 1993.

منظور حقوق الإنسان، مازال النظام السابق مخالف للمعايير الدولية (كعدم توفير فرص كافية لاستئناف الأحكام). وكان نظام محاكمة الجنود يجري في سرية على مستوى الوحدات، الأمر الذي أفقد الجمهور الثقة في أن من يقبض عليهم من الجنود بسبب ارتكابهم جرائم ضد المدنيين سيقدّمون للمحاكمة بالفعل. فضلاً عن عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقدم من ينتهكون حقوق الإنسان من الجنود للمحاكمة في حالة وقوع حوادث جسيمة من هذا النوع أثناء العمليات العسكرية.

وفي سنة 1992، وضع قادة جيش المقاومة الوطني الجدد استراتيجية لمكافحة التمرد في شمال البلاد حسنت من أساليب التعاون بين الجيش والسلطات المدنية. وشهدت السننات والنصف التاليتان انخفاضاً في مستويات النشاط العسكري من جانب قوات جوزيف كوني والجيش على حد سواء. وفي أواخر عامي 1993 وأوائل 1994، أجرى المسؤولون الحكوميون محادثات سلام مع قادة جيش الرب للمقاومة — وهو الاسم الذي كانت هذه الجماعة المسلحة قد اشتهرت به في ذلك الوقت.

بدأت المرحلة الأخيرة من الحرب في أوائل 1994. إذ انهارت محادثات السلام في فبراير/شباط بعد أن أعطى الرئيس موزيفيبي المتمرد مهلة مدتها سبعة أيام لإلقاء أسلحتهم. وفي تلك الأثناء، بدأت الحكومة السودانية في تزويد جيش الرب للمقاومة بالأسلحة والقواعد وبوسائل الدعم الأخرى مما وفر للحركة سبل تكثيف نشاطها. وقد وُصف الدعم السابق، الذي يعتبر أحد المقومات الرئيسية التي تمد جيش الرب للمقاومة بالقدرة على مواصلة نشاطه العسكري المكثف، في تقرير عنوانه "عصيان أوامر الرب" — سحق براءة الطفولة علي يد جيش الرب للمقاومة"، الذي نشرته منظمة العفو الدولية في 18 سبتمبر/أيلول 1997.

وفي سنة 1995، اتسع نطاق العنف وخطف الأطفال من جانب جيش الرب للمقاومة بصورة مذهلة. إذ زاد جيش الرب للمقاومة من استخدامه للألغام المضادة للأفراد والمضادة للمركبات في طول منطقتي غولو وكيغوم وعرضهما بصورة أدت إلى وقوع مئات الوفيات والإصابات، كما أدت بعض عمليات الهجوم على المدنيين إلى خسائر هائلة في الأرواح. وعلى سبيل المثال، أغار جيش الرب للمقاومة على مركز أتياك التجاري في شمال منطقة غولو، وقامت القوات المغيرة بالقبض على مئات الأشخاص ونقلهم إلى شاطئ أحد الأنهار على بعد عشرة كيلومترات، حيث قتلوا مائة وثلاثين صبياً وشاباً بإطلاق النار عليهم. ومن المرجح أن عدد المدنيين الكلي الذين قتلوا أثناء الغارة يزيد على المائتين. وقد أفادت مصادر كندية في كيتغوم أن عدد الأطفال الذين اختطفوا مع حلول نهاية عام 1995 بلغ 730 طفلاً في باجولي، وأكثر من 250 في بورانغا و502 في باتونغوما يربو على الستمائة في أتانغا.

ومع بداية عام 1996، لحقت أضرار جسيمة بكيغوم وغولو نتيجة لانعدام الأمن فيهما، الذي يعود بدرجة كبيرة إلى هجمات جيش الرب للمقاومة على المدنيين. وفي نهاية سنة 1995، هدأت الأحوال بصورة نسبية، ولكن اتضح أن الهدوء كان مؤقتاً. إذ كان جيش الرب للمقاومة يعيد تنظيم صفوفه في السودان في ذلك الوقت؛ وفي فبراير/شباط 1996، عبرت وحدات جديدة الحدود ودخلت أوغندا.

2. مديون في أتون الحرب الدائرة — تشريد السكان

إن المدنيين وعلاقة كل طرف من أطراف الصراع بهم، هم محور الطريقة التي تدار بها الحرب، ونتيجة لذلك فقد سُرد حوالي 400 ألف شخص في بداية عام 1999 في منطقتي كيتغوم وغولو، التي عانت من مشكلات النزوح أكثر من غيرها، حيث نزح حوالي 80% من سكانها من ديارهم.

لقد هجر هؤلاء ديارهم وأصبحوا يعتمدون في معيشتهم على معونات الإغاثة، كما أنهم فقدوا معظم ممتلكاتهم. وكُندس معظمهم في مخيمات مزدحمة، تختلف بصورة كاملة عن نمط حياتهم السابق في المزارع والبيوت المتباعدة والمحاطة بالحقول، وهو نمط السكن المألوف في ريف غولو وكيتغوم. وفر آخرون إلى مدن غولو وكيتغوم، كما لجأ عشرات الألوف من الآخرين إلى المناطق المجاورة، ولاسيما الواقعة منها على الضفة الأخرى من نهر النيل في مازيندي.

وقد أصبح الحديث عن حياة الجماعات المشردة جزءاً من حرب الدعاية التي تشن بالتوازي مع المعارك الحربية. وتحول العمليات التي أدت إلى تشريد السكان وظروف معيشتهم الحالية وتعرضهم لمخاطر انتهاك حقوق الإنسان إلى قضايا سياسية حساسة، وهو أمر لا ينبغي أن يثير الدهشة عند أخذ أبعاد مأساة النزوح في الاعتبار. وباتت كل كلمة تستخدم في وصف النزوح مثقلة بالمعاني السياسية. فعلى سبيل المثال، يطلق المسؤولون الحكوميون وغيرهم على المخيمات مسمى "القرى المحمية". كما إن بعض معارضي الحكومة، بما في ذلك جيش الرب للمقاومة، يستخدمون مصطلح "المعتقلات" عند الإشارة إليها. إن هذا الضرب من الشعارات يلقي ظلالاً كثيفة على الأحداث التي أدت إلى إنشاء المخيمات الموجودة حالياً وواقع حياة سكانها اليومي، بدلاً من توضيحها. ولذا اختارت منظمة العفو الدولية مسمى "المخيمات" سعياً منها للتوصل إلى مصطلح يخلو من المضامين الإيجابية أو السلبية على حد سواء.

وقد تذبذب عدد النازحين في داخل أوطانهم منذ بداية الحرب بين الصعود والهبوط وفق مسار الأحداث. فلا يوجد نمط واحد يعينه. فقد عاد بعض سكان القرى إلى الحقول في بعض المناطق إبان مواسم الزراعة والحراث خلال عامي 1997 و1998. وبيست البعض في المخيمات في بعض الأماكن ويمضون ساعات النهار في بيوتهم القريبة. وكان النزوح يبلغ ذروته عندما يقحم أحد الطرفين المتنازعين المدنيين في تكتيكاته العسكرية.

لقد بدأ النزوح الحالي الواسع النطاق في منطقة غولو في سنة 1996، ويعود ذلك لسببين رئيسيين. السبب الأول، هو تكثيف جيش الرب للمقاومة لنشاطه العسكري المكثف ضد سكان القرى؛ أما السبب الثاني، فمرده تنفيذ الحكومة لسياسة ترمي إلى إيواء السكان في المخيمات، وفي إطار هذه السياسة وقعت حوادث انتهاك فيها الجيش الأوغندي حقوق الإنسان لحمل السكان على الرحيل. أما في منطقة كيتغوم التي بدأ سكانها في النزوح على نطاق واسع في سنة 1997، فلم تتبع السلطات سياسة تركز على تأسيس المخيمات ونقل السكان إليها مما أدى إلى تشريد عدد أقل من السكان.

وانتقال السكان إلى المخيمات في منطقتي غولو وكيتغوم مسألة تثير سلسلة من المعضلات المحيرة من منظور حقوق الإنسان. إذ يتعرض سكان القرى لهجمات بالغة العنف من جانب جيش الرب للمقاومة، الأمر الذي يمثل انتهاكاً للمادة 3 من "اتفاقيات جنيف". والسلطات ملزمة بتوفير الحماية للسكان من العنف سواء من جانب جيش الرب للمقاومة أو من جانب أفراد الجيش الأوغندي أو القوات الحكومية الأخرى بطبيعة الحال. ولكن السلطات تجادل بأن توفير الحماية للسكان من جيش الرب للمقاومة متعذر طالما ظل هؤلاء مبعثرين في طول وعرض الريف.

ومن جهة أخرى، يجد سكان المخيمات أنفسهم محصورين في قلب منطقة عمليات عسكرية، مما يضطرهم إلى الاعتماد بصورة كاملة على السلطات، التي لا تحوز على ثقة عدد كبير منهم من الناحية السياسية. فالمخيمات، شأنها شأن القرى، محط هجمات جيش الرب للمقاومة؛ كما أن أهالي القرى من سكان المخيمات أقل تحكماً في مصائرهم عما كان عليه حالهم عندما كانوا يعيشون في الريف حيث كان باستطاعتهم على الأقل ممارسة الزراعة ومحاوله ضمان أمنهم والبقاء على قيد الحياة بجهودهم الذاتية. وكانت النتيجة، هي عزوف السكان الشديد في بعض المناطق عن المعيشة في المخيمات.

ولا تعتقد منظمة العفو الدولية أن إنشاء المخيمات عن طريق السلطات أو إتباع سياسة نقل السكان إلى المخيمات، تمثل في جوهرها انتهاكاً لحقوق الإنسان أو للقانون الإنساني الدولي، عند ما نأخذ في الاعتبار انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي مارسها جيش الرب للمقاومة. ومع ذلك، تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق لأن انتهاكات حقوق الإنسان على يد القوات الحكومية كانت من ضمن العوامل التي أدت إلى إجبار السكان على الرحيل. فقد تعرض هؤلاء، على سبيل المثال، في بعض الأماكن للقصف العشوائي أو الضرب على يد القوات البرية.

ويفصل الجزء الأول من هذا الفصل أهداف جيش الرب للمقاومة من تمرد، والأهداف التي يروم الجيش الأوغندي تحقيقها في تصديده لهذا التمرد، أو بعبارة أخرى إننا سنعرض لأسباب نزوح السكان.

ويصف الفصل الثاني موجة العنف التي اجتاحت منطقة غولو واستهدفت المدنيين من جانب جيش الرب للمقاومة في سنة 1996، قبل أن تقرر الحكومة المركزية في سبتمبر/أيلول من نفس السنة إنشاء مخيمات خاصة بالنازحين في أراضيها. وبالرغم من أن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جنود القوات الحكومية كانت على نطاق أضيق من تلك التي صدرت من جيش الرب للمقاومة، إلا أن أفراد الجيش الأوغندي مسؤولون بدورهم عن انتهاكات لحقوق الإنسان خلال الفترة التي سبقت إنشاء المخيمات. إذ شارك ضباط من ذوي الرتب العالية في حادثة مشينة عندما تورطوا في عملية قتل تعسفي في مدينة غولو في أغسطس/آب 1996.

ويصف القسم الثالث انتهاكات حقوق الإنسان على يد الجيش الأوغندي في منطقة غولو لإجبار السكان على الانتقال إلى المخيمات، التي كانت الحكومة قد بدأت في إنشائها في أواخر سنة 1996 وأوائل سنة 1997. وإذا كان من حق السلطات نقل السكان، فإن القانون الإنساني الدولي ومواثيق حقوق الإنسان يحظران على السواء الاعتداء على المدنيين العزل وغيره ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان.

1/2 السيطرة على المدنيين: قضية التمرد ومكافحته

يتنافس جيش الرب للمقاومة والجيش الأوغندي معاً على السيطرة على المدنيين. إذ تدل تصريحات زعماء جيش الرب للمقاومة وتحذيراتهم لسكان القرى على أن إحكام السيطرة عليهم هي مرادهم الأساسي، وهم يهدفون من ذلك إلى تجنيد المدنيين وخطف الأطفال لتعويض خسائرهم، وتوفير الغذاء والأفراد الذين يقومون بحمل المؤن والأسلحة. وفي هذا الإطار حاولوا في سنة 1996، إجبار السكان على الابتعاد عن الطرق الرئيسية لتقليل فرص اتصال سكان القرى بالجيش الأوغندي أو السلطات المدنية من جهة، ولتسهيل زرع الألغام وإعداد الكمائن من جهة أخرى. وكان من ضمن أهداف محاولة السيطرة على المدنيين في سنة 1998، إجبار السكان على ترك المخيمات التي أنشأتها الحكومة (سنناقش هذا الموضوع في الفصل الثالث). وعلاوة على ذلك، تهدف الاعتداءات إلى إرباك الاتصالات

البرية، ومعاقبة سكان القرى أفراداً وجماعات ممن يشتبهون في تزويدهم السلطات بالمعلومات أو مناوأة جيش الرب للمقاومة بصورة أو بأخرى.

وإزاء تطویر جيش الرب للمقاومة لتكتيكاته، انتهج الجيش الأوغندي في سبتمبر/أيلول 1996، عدة تكتيكات من ضمنها: إنشاء المخيمات، وترحيل السكان من المناطق الاستراتيجية الهامة أو من المناطق التي يعجز الجيش عن منع أنشطة جيش الرب للمقاومة في داخلها. وقد اتخذ قرار إنشاء المخيمات على أعلى المستويات الرسمية. ففي 27 سبتمبر/أيلول 1996، أخطر الرئيس جوزيف موزيفيني أعضاء اللجنة البرلمانية الخاصة بشؤون الرئاسة، ورئيس الوزراء، ووزير الخارجية بأن السلطات بصدد إنشاء "قرى محمية". ويتراءى لمنظمة العفو الدولية من خلال مقابلاتها مع سكان القرى وغيرهم، أن بعض وحدات الجيش الأوغندي كانت قد بدأت في نقل السكان من بيوتهم قبل إخطار اللجنة البرلمانية بقرار الجهات العليا بشأن إنشاء المعسكرات ببضعة أسابيع.

ويبدو أن أهداف الجيش الأوغندي العامة، كانت وستظل، منع جيش الرب للمقاومة من تحقيق أهدافه، وإطلاق يد الحكومة في شن العمليات العسكرية. ويتضح ذلك مثلاً من قيام الرائد/كازوكا موتالي مستشار الرئيس للشؤون السياسية بنشر شبكة استخبارات شعبية في أكتوبر/تشرين الأول 1996 في غولو. وترفع تلك الاستخبارات تقاريرها إلى مكتب الرئيس عن طريق الرائد المذكور. وكان من مهامها الأولى إقناع السكان بالانتقال إلى المخيمات. وفي نهاية أكتوبر/تشرين الأول أخبر الرائد الصحفيين بأن فكرة الرئيس يويري موزيفيني من إنشاء المخيمات، هي التوصل إلى تدمير "مراكز استخبارات المتمردين"¹⁶ حيث يقول:

"إن إخلاء القرى من السكان يزيل الأهداف السهلة وسبل التموين والإيواء اللازمة لبقاء المتمردين، الأمر الذي يحرمهم من الغذاء والمعلومات والشباب الذين يختطفونهم والناس الذين يقتلونهم، وسوف يدفعهم اليأس إلى مهاجمة الجيش ومعسكراته فيسعون بذلك إلى حتفهم".¹⁷

وجاء في صحيفة "ذا نيو فيجين" عند نشرها قرار الرئيس موسوفيني، إن الرئيس كان قد ألمح إلى أن تلك التدابير ستجعل من الريف ساحة خالية تمكن الجيش الأوغندي من مواجهة شراذم المتمردين التي تعيث فيه فساداً وتروع حالياً بترويع الأبرياء".¹⁸

¹⁶ تصريحات الرائد كازوكا موتالي المنشورة في صحيفة "ذا مونيتور" في 30 أكتوبر/تشرين الأول - الأول من نوفمبر/تشرين الثاني 1996.

¹⁷ صحيفة "نيو فيجين" 13 نوفمبر/تشرين الثاني 1996.

¹⁸ صحيفة "نيو فيجين"، 29 سبتمبر/أيلول 1996.

2/2 انتهاكات حقوق الإنسان ضد سكان منطقة غولو من المدنيين في سنة 1996

كانت معظم منطقة غولو تستمتع بمهدوء نسبي من الناحية العسكرية في مطلع 1996، ولكن وحدات جديدة من جيش الرب للمقاومة جاءت في فبراير/شباط 1996 إلى أوغندا من السودان. وأصدرت مرسوماً يحظر الاستيطان بعرض ميلين (ثلاثة كيلومترات) على طول الطرق الرئيسية ومنعت السكان من استخدام الدراجات. وقسمت الوحدات نفسها إلى مجموعات أصغر وانتشرت في منطقة غولو لتنفيذ المرسوم عن طريق هجمات قاسية على القرى والمراكز التجارية وذبح من يستخدمون الطرق من سكان القرى.

فتعرضت بوبونيا، مثلاً، القريبة من أتيك في مقاطعة كيلاك في 19 فبراير/شباط 1996 للهجوم، حيث قتل عشر مدنيين عمداً وبشكل تعسفي. وفي الأسبوع التالي من فبراير/شباط، أضرمت النيران في 520 منزلاً في بابو الواقعة جنوب أتيك. وفي 17 مارس/آذار، أغار جيش الرب للمقاومة على قرية تقع على الطريق الذي يصل غولو بموروتو في مقاطعة بايتشو الفرعية التابعة لمقاطعة أسوا، بعد إنذاره سكان المنطقة بعدم استعمال الدراجات. كما قتل في الفترة الواقعة بين 17 و20 مارس/آذار 48 مدنياً عمداً وعلى نحو تعسفي في قرية تقع شمال غرب بابو وحول باويل جنوب أتيك. وفي 22 مارس/آذار أحرق جيش الرب للمقاومة 30 منزلاً في لوكومي الكائنة على بعد 12 كيلومتراً تقريباً شمال مدينة غولو، كما هاجم مركز أتيك التجاري الذي شهد مذبحاً هائلة في أبريل/نيسان 1995.

لقد وقعت حوادث أخرى مماثلة في غولو، وفي كيتغوم أيضاً، ابتداء من مارس/آذار، حيث قتل قرويون وأحرقت بيوتهم وخطف أطفالهم. ولكن جيش الرب للمقاومة، أعلن وقف إطلاق النار بصفة مؤقتة في أبريل/نيسان، بحجة إتاحة الفرصة للقيام بالدعاية للانتخابات الرئاسية.¹⁹ وبالرغم من ضعف الالتزام بوقف إطلاق النار، إلا أن عدد حوادث العنف قد انخفض. وفي 14 مايو/أيار 1996، دُمر ما يزيد على مائة بيت في لارو، التي تبعد عن شرق غولو بمسافة ثلاث كيلومترات، مما اضطر السكان إلى الهروب إلى المدينة. وفي الأيام التالية، وقع السكان في كمائن أقيمت على طريقي كيتغوم — ليرا وغولو — باكواش الرئيسيين.

وبالرغم من أن معظم أعمال العنف التي استهدفت المدنيين في ذلك الوقت، كانت من صنع جيش الرب للمقاومة، إلا أن قوات الجيش الأوغندي المحمولة شنت أيضاً اعتداءات على المدنيين وارتكبت انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. وكان الحصلة انتشار الشعور بعدم الأمان في المناطق الريفية. ففي 19 فبراير/شباط 1996، قامت القوات التي كانت تطارد وحدة جيش الرب للمقاومة المسؤولة عن الهجوم على بوبونيا بإعدام تسعة مدنيين خارج نطاق القضاء لاشتباهاً في قيامهم بمساندة المتمردين، وقد أعدم أربعة منهم رمياً بالرصاص وضرب الباقون حتى الموت. وبعد أن صد جيش الرب للمقاومة محاولة قام بها الجيش لاحتلال تلال أتو التي تبعد مسافة 15 كيلومتراً عن شرق غولو، زُعم أن جنود الجيش الأوغندي اعتدوا بالضرب على السكان المدنيين ونهبوا ممتلكاتهم. وفي منتصف يونيو/حزيران، أعدمت امرأة وثلاثة رجال خارج نطاق القضاء في روت أو بيلو بالقرب من بوبو في مقاطعة ألبو الفرعية، لاشتباهاً بجنود الجيش في أنهم من أفراد جيش الرب للمقاومة.

¹⁹ عقد جيش الرب للمقاومة عدة مؤتمرات شعبية في ذلك الوقت حث أثناءها الجماهير على انتخاب بول سيمرغبريري أهم منافسي يويري موزيفيني.

وانتهت انتخابات البرلمان في أواخر يونيو/حزيران 1996. فبدأ جيش الرب للمقاومة في الحال سلسلة من الهجمات الشاملة على سكان القرى. وفي غضون الشهر التالي تعرض سكان القرى في ألبرو وكوتش ونجوو وأغينغ في مقاطعة نوويا بالقرب من تلال أوبيت في أومرو لتهديدات بالقتل في حالة عدم انتقالمهم بعيداً عن الطرق. وأدت بعض الهجمات إلى خسائر جسيمة في الأرواح. إذ قام جيش الرب للمقاومة، على سبيل المثال، في 28 و29 يوليو/تموز بإحراق القرى الواقعة على جانبي طريق غولو أتياك، التي كان يعيش فيها مدنيون مشتبه في قيامهم بإبلاغ الجيش الأوغندي عن أماكن الألغام الأرضية التي زرعت حديثاً.²⁰ فذبح ثمانين وسبعون مدنياً، ضرب ثمانية عشر آخرين بالهراوات حتى الموت ثم صفت جثثهم على جانب الطريق كتحذير لغيرهم.

أخذ سكان القرى في ذلك الوقت في التدفق على غولو أو في الانتقال إلى أماكن قريبة من المراكز التجارية أو المواقع العسكرية (المعروفة بالمفارز في أوغندا) التماساً للأمان. وعمد الكثيرون ممن ظلوا في مساكنهم إلى النوم ليلاً في الأحراش وهم لا يذهبون إلى بيوتهم إلا في ساعات النهار. ووصل عدد النازحين في غولو بعد الغارات التي شنت في مارس/آذار إلى 10 آلاف نسمة، وقد زاد الآن. وكان عدد كبير من سكان القرى المجاورة يحضر إلى غولو كل المساء للمبيت في داخل المدينة، أمام مستشفى لأكور أو حول الكاتدرائيتين القائمتين هناك والكنائس الأخرى. وحاصر جيش الرب للمقاومة مدينة غولو وبدأ وكأنه أصبح قادراً على الاقتراب بمسافة تبعد كيلومترات عن مبنى البلدية وقتما يريد. وفي أواخر يوليو/تموز، تعرضت ضواحي غولو لغارات منتظمة كما تعرضت المواقع العسكرية البعيدة للهجوم. ويبدو أن السبب في هذا العمليات كان إشعار سكان القرى والسلطات على حد سواء بأن المدينة لم تعد آمنة.

استمرت هجمات جيش الرب للمقاومة على المدنيين طيلة شهر أغسطس/آب، حيث قام بقتل العشرات من سكان القرى عمداً وعلى نحو تعسفي. ففي الثاني من أغسطس/آب على سبيل المثال، أسر ثمانية قرويين وقتلوا على يد جنود جيش الرب للمقاومة في مركز أونغاكو التجاري جنوب غولو. وفي اليوم التالي تعرضت قريتا ليووتش وباغيبا الواقعتان على طريق غولو كمبالا الرئيسي للغارات، وصفت جثث إحدى عشرة ضحية على جانب الطريق كتحذير ضد استخدامه. وقد روى ج.و، أحد الأطفال الذين جندهم جيش الرب للمقاوم، لمنظمة العفو الدولية القصة التالية:

"في الساعة الحادية عشرة عبرنا طريق أمورو حيث رأينا عدداً من الصبية على دراجاتهم، فقام المتمردون باعتقالهم وأمرنا بضرهم ببلطة على رؤوسهم. ولكن، المعلم "أ" منعنا، وبدلاً من قتلهم قيدوهم وأخذناهم معنا. ووصلنا إلى بيت معين يبعد حوالي ثلاث كيلومترات عن الطريق الرئيسي. فأخذ القائد "و" في التحدث إلى الناس ونصحهم بالابتعاد عن الطريق. ثم صدر الأمر بقتل الصبية أمام سكان المنزل".²¹

وردّ الجيش الأوغندي على أفعال جيش الرب للمقاومة بشن هجوم، تحت اسم "عملية التنظيف"، وبدأ الهجوم في أوائل أغسطس/آب 1996، وتخللته غارات على معاقل جيش الرب للمقاومة الحصينة وقصف وحداته المتمركزة في الريف، لأنهم كانوا يعسكرون في القرى في معظم الأحيان. وتم الاستيلاء على قواعد في تلال غورورورو، وفي اليوم التالي قام الجيش الأوغندي بمهاجمة المعسكرات الواقعة على نهر أونياما. وفي 8 أغسطس/آب قصف الجيش قرى في أونغوكو كان يعتقد أن جيش الرب للمقاومة متمركز فيها. وفي منتصف أغسطس ازدادت حدة الصراع من أجل

²⁰ أعلن اللواء سليم صالح، الذي كان مكلفاً آنذاك بتنسيق جميع جوانب المجهود الحربي للقوات الحكومية في الشمال، في بداية يوليو/تموز 1996، أن المدنيين الذين يدلون بمعلومات تفضي إلى اكتشاف مخابئ أسلحة جيش الرب والألغام المرصية سيحصلون على مكافأة مالية.

²¹ ج.و، غولو، مايو/أيار 1997.

السيطرة على السكان المدنيين. ويقال إن مسؤولي الأمن كانوا ينصحون سكان القرى بمغادرة المناطق "الموبوءة" بالتمردين "لتجنب نيران الجنابيين المتقاتلين".²² وبلغ عدد سكان القرى الذين المحيطة بغولو الذين كانوا يغادرون بيوتهم في المساء للبحث عن مأوى في المدينة حوالي 30 ألف وفق رواية المسؤولين المحليين.

اقتترف الجيش الأوغندي انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء مطاردة التمردين، حسبما ورد؛ وإن كان مدى هذه الانتهاكات يقل عن تلك التي ارتكبتها جيش الرب للمقاومة. ففي أوائل أغسطس/آب 1996 جمع الجنود الرجال والنساء لاستجوابهم حول قوات جيش الرب للمقاومة الموجودة في كالانغ أبوك في أونغاكو بمقاطعة أومرو. ويُزعم أن عدداً من النساء تعرضن للاغتصاب في تلك الواقعة، كما ورد أن شخصاً يدعى جاناريو أودوكي توفي نتيجة لتعذيبه بدفع عصاً في شرجه.

وكان أن شن جيش الرب للمقاومة المزيد من الهجمات على بلدية غولو، فاحتطف عشرة أشخاص من منطقة عمل بيسي في 9 أغسطس/آب 1996، وأحرق البيوت في ضواحي كيرومي وسيري — ليندو في 11 أغسطس رداً على مطاردته في أنغوكو. فقام الجيش الأوغندي بالتالي في 11 أغسطس/آب²³ بالرد على الهجمات على مدينة غولو، باعتقال حوالي 10 آلاف شخص بصفة مؤقتة في البلدية "للتحقق من هويتهم" (العملية باندا جاري). وكان السكان يضربون عند تباطفهم في الاستجابة لأوامر الجنود، وتعرض العشرات منهم للضرب تحت أعين كبار ضباط الشرطة والمسؤولين المدنيين. واعتقل مائة وتسعين شخصاً، أطلق سراح معظمهم في نهاية الأسبوع البادئ في 24 أغسطس/آب، ولكن استمر حبس ستة من المشتبه في عضويتهم في جيش الرب للمقاومة و18 شخصاً يُزعم أنهم تعاونوا معه.

بلغ التوتر في غولو ذروته. ففي ليلة عملية التحقق من الهوية، شن جيش الرب للمقاومة غارة جديدة على أطراف المدينة، وأحرق 18 منزلاً في قرية المنطقة الصناعية التي تبعد كيلومتراً واحداً من جهة الغرب من وسط المدينة. وفي يوم 15 أغسطس/آب، أغار جيش الرب للمقاومة على منطقة سكنية حول محطة قطار غولو، وقُتل إحدى عشر جندياً من قوات جيش الرب للمقاومة في المعركة كما أسر شخص واحد من التمردين، كان مصاباً بجراح خطيرة.

وفي اليوم التالي ألقى جنود الجيش الأوغندي إلى الجماهير الغاضبة بهذا الشخص المدعو صمويل أنيوار مع أوتيم جون وأودوكي جون بوسكو وصبي في الخامسة عشرة يدعى أوكيلو جورج، فمزقوهم تمزيقاً. وكان من بين من شارك في تسليمهم نفر من كبار ضباط الفرقة الرابعة. وتدعي الرواية الرسمية أن الجماهير هي التي انتزعتهم من أيدي الجنود قسراً، ولكن هذا القول يختلف مع أقوال شهود العيان. وقد أثار الحادث السابق شعوراً بالصدمة في غولو كما نشرته الصحافة الوطنية. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن عملية القصاص السالفة الذكر كانت إعداماً خارج نطاق القضاء من ناحية فعلية. ولم يلق القبض على أي جندي أو مدني كما لم يجر تحقيق بهدف تحديد المسؤولية الجنائية.

وفي أواخر أغسطس 1996، كان جيش الرب للمقاومة ينفذ عملياته في منطقة غولو عن طريق عدة جماعات صغيرة سريعة الحركة تنصب الكمائن على الطرق الرئيسية وتغير على القرى وتختطف أطفالها وتنهب ممتلكاتها وتحرق بيوتها. ومن ذلك مثلاً أنها قتلت في أول سبتمبر/أيلول تسعة مدنيين عمداً على نحو تعسفي في بامين — ياي في مقاطعة أليرو الفرعية التابعة لمقاطعة نوويا. وفي 4 سبتمبر/أيلول، قتلت 11 شخصاً أثناء ثلاث هجمات مستقلة في توتشي في أونغاكو

²² صحيفة "ذا مونيتور"، 16-18 أغسطس/آب 1996.

²³ يمكن ترجمة عبارة "باندا غاري" السواحلية بشيء من التحرر بمعنى "اركب الشاحنة".

و كيبو الواقعة على طريق أدموماني في كيبلاك وفي بونغاتيرا، بمقاطعة أسوا. فوصل بذلك العدد الكلي للمدنيين الذين قتلوا على يد جيش الرب للمقاومة في منطقة غولو خلال الأيام الأحد عشر السابقة على ذلك 53 شخصاً.

مذابح أغسطس/آب 1996 وإفلات المسؤولين من المساءلة

في لقاء مع ممثلي منظمة العفو الدولية في مايو/نيسان 1997، أنكر المقدم جيمس كازيني، قائد الكتيبة الرابعة في ذلك الوقت، الذي ورد أنه كان حاضراً أثناء ارتكاب إحدى المذابح على الأقل، أنه أجاز قتل جورج أو كيليلو والآخرين. وعندما سئل عما إذا الجيش قد أجرى تحقيقاً في الحادث، قال إنه تلقى رسالة من قائد الجيش تطلب منه توضيحاً لما حدث.

واستطرد كازيني قائلاً إنه لم يشعر بأن هناك ضرورة للرد لأنه "لم يرتكب أية أخطاء". وفي ديسمبر/كانون الأول 1997 رُقي المقدم كازيني إلى رتبة عقيد، ثم عين بعدها بمدة قصيرة رئيساً لأركان حرب الجيش. وهو يقوم منذ أغسطس 1998 بإدارة عمليات الجيش الأوغندي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

واعترفت الدولة بمسؤوليتها عن المذابح في يناير/كانون الثاني 1999 دون أن تقر بصحة الوقائع المذكورة، وذلك على أثر حكم أصدرته المحكمة العليا في نوفمبر/تشرين الثاني 1998 بمنح تعويض قيمته 42 مليون شلن أوغندي (42 ألف دولار أمريكي) عن الخسائر التي لحقت بأسر كل من جورج أو كيليلو وأودوكي جون بوسكو في قضية التعويض المدنية التي رفعتها أسر هؤلاء الضحايا على الدولة. ولكن لم يجر تحقيق حتى الآن لتحديد المسؤولية الجنائية عن المذابح.

أعلن مجلس منطقة غولو المحلي في بداية سبتمبر/أيلول 1996 أن عدد النازحين في المنطقة قد بلغ 100 ألف شخص على أقل تقدير. وقام جيش الرب للمقاومة خلال ذلك الشهر بتوزيع منشورات تحظر استخدام الطرق والدراجات والسكن على بعد يقل عن أربعة كيلومترات منها. وفي 10 سبتمبر/أيلول قال الناجون من كمين تعرضت له مركبة مدنية في كورو أبيلي إن جيش الرب للمقاومة قد أخرجهم أن هجومهم كان بهدف تعزيز حظر السير على الطريق. وتعرضت مدينة غولو (و كيتغوم) للمزيد من الغارات. ففي 12 سبتمبر/أيلول على سبيل المثال، قتل أربعة مدنيين أثناء هجوم على ضواحي تيغوا بيسي، كما قتل اثنان غيرهما على يد جيش الرب للمقاومة في أونياما بالقرب من غولو. وفي أونياما أيضاً ضربت ثلاث نساء بالفموس حتى الموت في 19 سبتمبر/أيلول. وفي اليوم التالي، قتل جيش الرب للمقاومة 11 رجلاً عمداً وعلى نحو تعسفي في قرية أودينغ في بايتشو، وصُغت جثثهم على جانب الطريق كما أحرقت القرية. ويقول أحد الشهود²⁴:

"كان القتلى هم أوليش دينيس، وأكايا غودفري، وأوكيتا سيزار، وأوسنغ جورج، وأوكيتا ألبا، وأكيرا شارلز، ولوكوات ألدو. وكان هناك أربعة غيرهم أيضاً. وظلت الجثث ملقاة على قارعة الطريق لمدة أسبوع، إذ كان أقاربهم قد فروا أما السكان الباقين في المنطقة، فكانوا يخشون التقدم لاستلامها".

كما أسر سبعة أشخاص كانوا يقودون دراجتهم في 20 سبتمبر/أيلول 1996 وقتلوا في أتيدي الواقعة على الطريق الذي يربط غولو بموروتو، وقتل مدنيون آخرون ونفي أواك ولالوغي. وفي اليوم التالي، قتل جيش الرب للمقاومة 13 من

²⁴ مقابلة مع ر.ر.و، غولو، 25 مايو/نيسان 1997

سكان القرى في بابو وأواك وغابة أبيراً في باييتشو، كان من ضمنهم ستة من قائدي الدراجات. وفي 23 سبتمبر/أيلول قتل 22 مدنياً عمداً وعلى نحو تعسفي في قرى أوبيدي ولاورالا وأوجول ولوغومو وأوبوك. وورد أن 157 أسرة هربت إلى غولو.

وكان الجيش الأوغندي يقصف في تلك الأثناء القرى التي يشتبه في وجود وحدات من جيش الرب للمقاومة داخلها. ومنها مثلاً، باتيري التي تقع على مسافة 11 كيلومتراً غرب غولو، حيث قُتل سبعة أشخاص زعم الجيش فيما بعد أنهم من أفراد جيش الرب للمقاومة، كما أدى القصف إلى تدمير معظم القرية واضطر عشرات المدنيين إلى الفرار. وفي 18 سبتمبر/أيلول، قصف الجيش القرى المحيطة ببووبو على الطريق الموصل بين غولو وأليرو. كما تفيد الأنباء الواردة أن أربعة آلاف أسرة قد فرت من أونغاكو بعد قصف أجزاء من المقاطعة الفرعية في 19 سبتمبر/أيلول بعد فشل كمين نصبه جيش الرب للمقاومة في كورو أبيلي.

3/2 إرغام السكان على مغادرة قراهم وانتهاك حقوق الإنسان على يد أفراد جيش الدفاع الشعبي الأوغندي

لجأت الحكومة الأوغندية إلى نقل سكان القرى إلى المخيمات بالقوة كوسيلة من وسائل مكافحة التمرد في مناسبتين سابقتين على الأقل. وقد وصفنا في المقدمة عمليات التهجير القسري الذي جرى في غولو في أواخر 1988. ونفذ برنامج التهجير الرئيسي الثاني بين فبراير/شباط وأكتوبر/تشرين الأول 1990 في منطقتي سوروتي وكومي في إطار العمليات الحربية التي يشنها الجيش الأوغندي ضد جماعة المعارضة المسلحة المعروفة باسم الجيش الشعبي الأوغندي.

وقد نقل ما يزيد على 120 ألف شخص إلى المخيمات في سوروتي وكومي. كما وردت أنباء كثيرة مفادها قيام أفراد جيش المقاومة الوطنية بضرب وقتل سكان القرى الذين كانوا يمتنعون عن مغادرة ديارهم ونهب ما خلفوه وراءهم من ممتلكات. وكانت قوات الجيش تطلق النار في الحال على من تراه من السكان بمجرد إخلاء المنطقة باعتبارهم من المتمردين.²⁵ وظل عدد كبير من السكان مكدمين في مجموعة من المخيمات، مثل المخيم الواقع في نغورا في منطقة كومي حيث بلغ عدد المقيمين فيه 35 ألف نسمة في مارس/آذار 1990 كُدسوا في مساحة محدودة، حيث ظلوا يعانون من قلة إمدادات مياه الشرب والمرافق الصحية إلى أن زودهم المنظمات غير الحكومية بالإغاثة الإنسانية. وقد توفي حوالي ألف شخص بسبب الأمراض في المخيمات في الفترة الواقعة بين فبراير/شباط وسبتمبر/أيلول 1990.

وكان أهالي القرى قد بدعوا في الفرار من جراء عنف جيش الرب للمقاومة في أجزاء كثيرة من منطقة غولو في سبتمبر/أيلول 1996، ولا سيما في مقاطعة نوويا الواقعة في جنوب غرب غولو. وفي ضوء عمليات التهجير السابقة ليس من المستغرب أن يصبح الشغل الشاغل لسكان القرى وشيوخهم والسياسيين، هو هل سيتعرضون من جديد إلى اعتداءات من جانب القوات الحكومية، وهل ستتهمل السلطات مرة أخرى تزويدهم بالمرافق اللازمة.²⁶

وقد أبدى الكثير من سكان القرى تمناً عن ترك بيوتهم وحقولهم وممتلكاتهم في مقاطعتي أسوا وكيبلاك في غولو. وكان مبعث قلق بعضهم، ولا سيما من يسكنون منهم بعيداً عن الطرق الرئيسية، أن تؤدي تنقلاتهم إلى تعرضهم بصورة أكبر

²⁵ وثقت منظمة العفو الدولية حوادث من هذا النوع في تقرير عنوانه: "أوغندا: التقاعس عن حفظ حقوق الإنسان"، وثيقة رقم (AFR 59/05/92) التي نشرت في سبتمبر/أيلول 1992.

²⁶ احتج أعضاء اللجنة البرلمانية لشؤون الرئاسة من أبناء قبائل الأنتشولي ورئيس الوزراء ووزير الخارجية لدى الرئيس الأوغندي بشأن عدم قيام الحكومة بتزويد المخيمات بالإمدادات والبنية الأساسية، كما عبروا عن قلقهم حول احتمال ترحيل السكان قسراً (مقابلة مع عضو البرلمان أوكونو رونالد وبيغان وعضو البرلمان أوكيلو كولو، في كيبالا في 26 مايو/أيار 1998).

لهجوم جيش الرب للمقاومة . كما كانوا ينجشون من ترك بيوتهم وممتلكاتهم بدون حراسة، ومن عدم حصاد محاصيلهم التي تنضج في ذلك الوقت من السنة، مما يؤدي إلى إفلاسهم. وكانت الأوضاع المعيشية التي سيضطرون إلى الحياة في ظلها وسط جموع من البشر هاجساً مقلقاً أيضاً. وقد قال أعضاء المجالس بونغاتيرا المحلية للصحفيين في بداية نوفمبر/تشرين الثاني 1996 على سبيل المثال:

"إن الأهالي ينجشون أن يموتوا جوعاً في المخيمات، لذلك يفضلون انتشار قوات الجيش في قراهم".²⁷

ويبدو بوجه عام، أن القوات الحكومية ارتكبت عدداً أقل من انتهاكات حقوق الإنسان أثناء إخلائها المناطق الريفية من سكاكها في سنة 1996 عن تلك التي ارتكبتها أثناء إخلائها تلك المناطق في سنة 1988. ولا يعني الاعتراف بالحقيقة السابقة إبراء الجيش الأوغندي من مسؤوليته عن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت.

لقد التقت منظمة العفو الدولية بعدد من سكان القرى في مقاطعتي أسوا وكيلاك، الذين صرحوا أن الجيش الأوغندي استعمل ضروياً من القوة تمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان لكي يحملهم على الرحيل. وأنه بدأ في ممارسة تلك الأفعال قبل نهاية سبتمبر/أيلول 1996 بفترة طويلة. وينكر الجيش الأوغندي رسمياً استخدامه القوة في نقل المدنيين. ولكن، مصدر عسكري، طلب عدم ذكر اسمه، صرح للصحفيين في فبراير/شباط 1997 بأن الجيش "سجّل بالقرى في المناطق التي تمثل فيها أهدافاً سهلة لهجمات المتمردين الكوي".²⁸

وقد أخطر مسؤولو المجلس المحلي منظمة العفو الدولية، أن أفراد الجيش الأوغندي قد قاموا في 11 سبتمبر/أيلول 1996، بطرد بعض سكان القرى من أبرشية أوميل في باييتشو من مساكنهم وطلبوا منهم الانتقال إلى قيادة المقاطعة الفرعية في أودييك الجاورة. وتعرض من رفضوا للضرب وقيدت أيديهم. وقد سمح لهم الجيش بجمع ما يستطيعون حمله من ممتلكاتهم، أما ما لم يتمكنوا من حمله معهم فقد نهبه الجنود.

وورد أن الجيش الأوغندي استخدم في مواقع أخرى القصف العشوائي بالمدافع وقذائف المورتر لإجبار السكان على الانتقال. ولا ينكر الجيش أنه قصف القرى، ولكنه يدعي أن نيران المدفعية كانت توجه باستمرار في اتجاه وحدات جيش الرب للمقاومة . فتعرضت بابوو في بونغاتيرا بشمال غولو في 17 سبتمبر/أيلول على سبيل المثال للقصف. وقال بعض الزعماء المحليين في مقاطعة باتيكو الفرعية، التي تبعد عن شمال غولو بحوالي 30 كيلومتراً في مقاطعة أسوا، لمنظمة العفو الدولية في لقاء معهم في مايو/نيسان 1997، إن أبرشية بوغويني تعرضت للقصف في أكتوبر/تشرين الأول 1996 لرفض سكان القرى الانتقال. وفيما يلي وصف لما دار أثناء المقابلة:

"قابلنا الزعماء للتحدث معهم حول الانتقال المخيمات وناقشنا معهم الموضوع. ووجهوا إلينا الأسئلة التالي: هل تستطيع الحكومة تزويدنا بالطعام والمرافق الصحية والرعاية الطبية؟ هل تضمن أمننا وسلامتنا؟ ما الذي سيحدث لبيوتنا؟ وقرر السكان عدم الذهاب إلى المخيمات. وبعد بضعة أيام تعرضت القرى للقصف بالأسلحة الثقيلة، وقتلت امرأتان وأصيب صبي بجراح. فتحرك بعدها الأهالي، وذهب بعضهم إلى مركز قيادة الفرقة وتوجه البعض الآخر إلى غولو".

²⁷ صحيفة "ذا نيو فيجين"، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 1996.

²⁸ صحيفة "ذا نيو فيجين"، 27 فبراير/شباط 1997.

وورد أن قوات الجيش الأوغندي المتمركزة في كلية تدريب المعلمين بأونياما قامت بقصف قرى نغومرون وأغونغ ولوكومسي في أسوا بالمدافع وقذائف الهاون في 29 أكتوبر/تشرين الأول لإقناع السكان بالانتقال إلى مخيمات أونياما، وقتل أثناء القصف طفل عمره ثلاثة شهور ونصف.

وفي 3 نوفمبر/تشرين الثاني، تكررت نفس القصة في أوك، التي تقع أيضاً في مقاطعة أسوا، حيث فر سكان القرى الذين كانوا يصلون في العراء، عندما رأوا الجنود قادمين من بعيد. وظل الكاهن بيتر أولانيا ثابتاً في مكانه، وورد أنه أسر وأردى قتيلاً بعد إطلاق النار عليه.

وفي حادث آخر وقع في أول نوفمبر/تشرين الثاني 1996، قام الجيش بإخلاء القرى المحيطة ببلدي بيبا وأتيك في مقاطعة كيلاك من السكان وأمرهم بالانتقال إلى مركز أتيك التجاري، ولكن بعضهم رفض. وفي 4 نوفمبر/تشرين الثاني كتب أعضاء المجالس المحلية شكوى إلى مفوض المنطقة المحلي وهو ممثل رئيس الدولة في المنطقة، وكبير المسؤولين الرسميين هناك من الناحية الفعلية، وذكروا في هذه الشكوى أن الجنود وأفراد الشرطة تعدوا بالضرب على السكان الممتنعين عن ترك بيوتهم ونهبوا الماشية. وزعموا أن الشرطة والجنود احتجزوا عدداً من الشبان ولم يطلقوا سراحهم إلا بعد رشوتهم.

وفي جزء آخر من مقاطعة أتيك الفرعية، لم يرحل السكان إلا في بداية عام 1997. فعلى سبيل المثال، أمر الجيش الأوغندي في 28 أبريل/نيسان 1997 المدنيين المقيمين في قرى تولويانغ ولاغوتويوك في أوكيدي الواقعة بالجزء الشرقي من أتيك بالخروج من المنطقة. ووصف "و.ن" أحد الزعماء المحليين لمنظمة العفو الدولية في مقابلة معه في مايو/أيار 1997، ما حدث قائلاً:

"جمعوا الأهالي من منازلهم، وكذلك من كانوا في الحقول، ولم يسمح لنا باصطحاب حاجياتنا. وأمرونا بالتحرك. وأخذنا في السير في وسط الأحراش طيلة اليوم ونحن نحمل أمتعة الجنود والطعام على ظهورنا. ووصلنا إلى لاغولويوك قرب الغروب حيث قاموا بأخذ بعض سكانها.

وأضرموا النار في الحشائش الواقعة بين بيوتنا. وكان هذا هو المكان الذي أخفينا فيه حاجياتنا والطعام حتى لا يسرقها جيش الرب للمقاومة. واحترق كل شيء. ونهب الجنود حواصل الحبوب الموجودة في داخل البيوت واستولوا على الطعام لأنفسهم. وأخذوا الدجاج وذبحوه.

ووصلنا إلى نهر أتيديو وتوقفنا هناك. وبدأ بعض الجنود في ضرب بعض الرجال. وضربوا النساء على رؤوسهن بالسياط، كما اغتصبوا أربعة منهن".

وفي مساء اليوم التالي، تمكن "و.ن" من الشكوى للضابط الذي يقود الوحدة فتحسنت المعاملة. ومع ذلك، لم تتخذ أية إجراءات بشأن وقائع الضرب والاعتصاب المزعومة.

إن المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف والمادة 13 (2) من البروتوكول الإضافي الثاني التي تحظر مهاجمة المدنيين الذين لا يشاركون في الحرب، تجرم الوقائع السابقة. لذلك ينبغي محاسبة المسؤولين عنها.

3. التقاعس عن حماية حقوق الإنسان

هناك جانبان هامان من جوانب الحماية يستندان إلى القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان لهما أهمية خاصة بالنسبة لشمال أوغندا. والجانب الأول، هو قضية ظروف الحياة المعيشية، ولا سيما المأوى والنظافة والصحة والتغذية. والجانب الثاني، قضية الأمان من التعرض للعنف وانتهاك حقوق الإنسان.

ويحتوي القسم الأول من هذا الفصل على مناقشة مختصرة لظروف المعيشة في المخيمات. وبالرغم من أن هذا الموضوع لم يكن محط بحث منظمة العفو الدولية في المقام الأول، إلا أن الحكومة قد اعترفت شخصياً بوجود أوجه قصور خطيرة في الظروف المعيشية. ويقول اللواء سليم صالح، المنسق العام السابق للمجهود الحربي الحكومي في الشمال، إن إجلاء سكان القرى جرى "بأسلوب ارتجالي ويخلو من التنسيق" وأن السلطات لم "تتخذ المرافق الأساسية اللازمة لمعيشتهم (السكان)".²⁹

واضطر سكان القرى إلى الذهاب إلى بيوتهم للبحث عن الطعام، وفي بعض الأحيان كما حدث في عامي 1997 و 1998، لفلاحة أرضهم وجمع المحاصيل نتيجة لمعاناتهم من أوضاع المعيشة المتدنية في المخيمات، خاصة من حيث نقص الطعام أو توقف إمداداته بين الحين والآخر. وقد عرضهم ذلك لانتهاكات لحقوق الإنسان على يد جيش الرب للمقاومة والجيش الأوغندي على السواء. وكان من ضمن أهداف الجيش الأوغندي من إخلاء المناطق الريفية، عزل المدنيين عن جيش الرب للمقاومة. والبعد الأساسي الذي تنطوي عليه هذه المحاولة هو منع جيش الرب للمقاومة من الوصول إلى مصادر الغذاء. لذلك، لا يريد الجيش رؤية حقول مزروعة في المناطق التي يمكن أن تقع محاصيلها في يد جيش الرب للمقاومة.

ويصف القسم الثاني أدناه انتهاك حقوق الإنسان على يد أفراد الجيش الأوغندي التي ارتكبت في حق سكان القرى في منطقة غولو بعد عودتهم إلى بيوتهم بدون تصريح رسمي. ولم يلق القبض على أي من الجنود المسؤولين عن ارتكاب أحداث الانتهاك المزعومة.

ويصف القسم الثالث انتهاكات حقوق الإنسان في عامي 1997 و1998 في منطقة كيتغوم التي كان عدد سكان قراها الذين غادروا ديارهم للذهاب إلى المخيمات أقل من المناطق الأخرى. لقد وقعت فيها حوادث عديدة حيث اعتدى جنود الدوريات المحمولة التابعة للجيش الأوغندي على أهالي القرى بالضرب ونهبوا ممتلكاتهم. وفي واقعة جديدة بالذكر، أطلق جنود الجيش الأوغندي النار على أطفال أسرى لدى جيش الرب للمقاومة من مسافة قريبة وقتلهم في كمين نصبوه لهم.

إن سكان القرى الذين يعيشون في المخيمات معرضون لانتهاكات حقوق الإنسان على يد الجنود الذين يفترض فيهم القيام بحمايتهم. وقد وصفنا هذا الجانب في القسم الرابع. وقد القي القبض على بعض الجنود في هذا السياق، إلا أن أيًا منهم لم يقدم للعدالة.

ثم، يصف القسم الخامس كيف هاجم جيش الرب للمقاومة في سنة 1998 المخيمات لنهب الطعام وإجبار أهالي القرى على العودة إلى حقولهم نتيجة، فيما يبدو، لمعاناته من نقص المواد الغذائية في المناطق الريفية. ويوجه سكان مخيمات غولو بشكل خاص نقداً عنيفاً للجيش الأوغندي على تقاعسه عن حمايتهم من هجمات جيش الرب للمقاومة. والذي وسع في تلك الأثناء، أي في عامي 1997 و1998، نطاق عملياته العسكرية لتشمل مناطق

²⁹ بيان صحفي للواء سليم صالح بتاريخ 21 أكتوبر/تشرين الأول 1997، منشور في صحيفة "ذا مونيتور" في 26 أكتوبر/تشرين الأول 1997.

بجاورة، مثل أباك وليرا وسوروتي (مايو/أيار 1998) ومناطق كوتيدو (ديسمبر/كانون الأول 1998) حيث يتيسر الحصول على الطعام. وفي تلك الأماكن أيضاً قتل محاربو جيش الرب للمقاومة بعض سكان القرى عمداً وعلى نحو تعسفي واحتطفوا الأطفال. وهكذا يتبين أن من عواقب توطين غالبية سكان منطقة غولو في المخيمات ازدياد تعرض سكان المناطق الجاورة لهجوم جيش الرب للمقاومة.

وقد روى ما يلي رجل من أهالي أوديك بمنطقة غولو، كان جيش الرب للمقاومة قد أمره في أبريل/نيسان 1998 بالعودة إلى العمل في الحقول، ثم قبض عليه جنود الجيش الأوغندي مرة أخرى:

"إن الأهالي حائرون بين أمرين متناقضين يترصد الموت بمن يخالفهما، فجيش الرب للمقاومة لا يريد لهم الإقامة في المخيمات بينما يرفض الجيش الأوغندي تواجد أي شخص في المناطق الريفية. إننا لا نعرف ماذا ينبغي علينا أن نفعله".³⁰

وهناك عواقب قانونية لقصور ضمانات الحماية من العنف، والأوضاع المعيشية المتدنية في المخيمات، وتقاوس السلطات عن اتخاذ خطوات للحد من الزواج من الديار في منطقة غولو، وعدم ظهور ما يفيد بقيام الحكومة باتباع تدابير فعالة لإنهاء الأوضاع التي أدت إلى تشريد السكان. إذ كلما طالت مدة التشريد في ظل هذه الظروف، كلما حامت الشكوك حول مدى اتفاق الترحيل القسري من المناطق الريفية مع القانون الإنساني الدولي، حتى لو لم يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان.

1/3 تدني أوضاع المعيشة في المخيمات

اعترف اللواء سليم صالح بأن الحكومة لم توفر الإمدادات التموينية الكافية ولم تزود المخيمات بمرافق البنية الرئيسية اللازمة للإعاشة إلا بعد أن وجهت مناشدة بعد مضي 13 شهراً على توطينها السكان في المخيمات. وذلك بعد أن نشرت السفارة الأمريكية تقريراً يتضمن نقداً شديداً لطريقة تنفيذ سياسية إنشاء المخيمات، جاء فيه:

"وجملة القول، أن قرى غولو المحمية قد تسببت في خسائر اقتصادية كبيرة، كما أنها تفتقد إلى التنظيم، وقد أثارَت السخط على الحكومة في وقت كانت فيه مساندة الأهالي للمتمردين قد بلغت أدنى مستوياتها".³¹

وقد وصفت الحكومة عملية إنشاء المخيمات بأنها محصلة جهود شاركت فيها القوات العسكرية المحلية والسلطات المدنية على قدم المساواة. ولكن الذي حدث في واقع الأمر، أن الجيش كان يصدر الأوامر إلى السلطات المدنية فتقوم الأخيرة بتنفيذها. وأفاد اللواء سليم صالح بأن الجيش الأوغندي تحمل العبء وحده في إنشاء المخيمات لتخوفه من "العقبات البيروقراطية وتسييس القضية".³² ويبدو أن الجيش لم يتعلم شيئاً من المرتين السابقتين اللتين قام خلالهما بنقل السكان إلى المخيمات (في أواخر سنة 1988 في منطقة غولو، وفي سنة 1990 في منطقة كيتغوم وسوروتي).

وأفادت وسائل الإعلام بأن السلطات بدأت "نشاطاً مكثفاً" في منطقة غولو في سنة 1996 لنقل سكان القرى البعيدة إلى مناطق قريبة من مواقع الجيش (المفارز) في 30 سبتمبر/أيلول، أي بعد مضي ثلاثة أيام على إعلان الرئيس

³⁰ صحيفة "ذا مونيتور"، 29 أبريل/نيسان 1998.

³¹ غيسوني، المرجع السابق، ص: 53.

³² حديث مع اللواء سليم صالح منشور في صحيفة "ذا مونيتور" في 26 أكتوبر 1997.

موزيفي بأن الحكومة ستنتهي مخيمات.³³ ولكن الدلائل الأخرى التي سبق ذكرها توحى بأن ضباط الجيش كانوا قد بدأوا تشجيع الأهالي على الانتقال قبل صدور إعلان الرئيس، وقبل أن تتخذ أية تدابير لازمة لتوفير الطعام أو المأوى أو المياه أو المرافق الصحية.

وبعد مضي أربعة أسابيع على إعلان سياسة إنشاء المخيمات، أي في أواخر أكتوبر/تشرين الأول 1996، اجتمعت السلطات لوضع استراتيجية شاملة لإدارة المخيمات. وفي اجتماع عقد في 29 أكتوبر/تشرين الأول برئاسة النائب الثالث لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل بول إتيانغ، وضعت خطط لكي توفر السلطات الطعام لمائة ألف شخص في منطقة غولو لستة شهور، على أن تتكفل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بتوفير الرعاية الصحية والمرافق الصحية. ولكن تحرك الجيش لنقل السكان تم على نحو أسرع من تنفيذ الاستعدادات اللازمة لاستقبالهم. وقد جاء على لسان بعض أعضاء مجلس غولو المحلي في آخر نوفمبر/كانون الثاني، أن عدد النازحين قد وصل إلى الضعف أي مائتي ألف نسمة. وفي فبراير/شباط 1997، أي بعد ثلاثة شهور، أفاد المجلس أن عدد سكان المنطقة الذين يعيشون في المخيمات قد بلغ 280 ألف شخص.³⁴

وكان على معظم القادمين إلى المخيمات إنشاء مأواهم بأنفسهم. كما كان عدد الأماكن المزودة بالمياه النقية أو على الأقل كميات من المياه تكفي عدداً كبيراً من الأشخاص قليل جداً. وبعد مضي سبعة شهور على إنشاء بابو، أكبر مخيمات منطقة غولو، كان المخيم لا يحتوي إلا على مضختين للمياه علماً بأن عدد سكانه كان قد بلغ 33 ألف نسمة.³⁵ وجاء في استطلاع قام به رئيس أطباء منطقة غولو في أغسطس/آب 1997، ما يفيد بنفاد مخزون الأدوية، وباستمرار عدم توفر المراحيض في مخيمات عدة ولا سيما في المخيمات التي يتعذر الوصول إليها بسبب اضطراب الأمن. وكانت الأوضاع السابقة كلها مازالت قائمة بعد مرور إحدى عشر شهراً على إنشاء المخيمات.

كان مخزون الطعام يمثل مشكلة من البداية. فقد انتقل السكان إلى المخيمات من ديارهم في سنة 1996 قبل موسم الحصاد بفترة وجيزة، ولم يكن بحوزتهم إلا ما تمكنوا من حمله. ولا تحيط إلا بقلة من المخيمات مساحة كافية من الأراضي التي تيسر زراعتها بأمان خاصة في المخيمات الكبيرة. وكان وصول مؤن الإغاثة يتذبذب نتيجة للنشاط العسكري لجيش الرب للمقاومة. وفي أغسطس/آب 1997، بلغت نسبة المصابين بسوء التغذية بين الأطفال المقيمين في المعسكرات 50% حسب تقديرات رئيس أطباء المنطقة. وتوفي 179 طفلاً أدخلوا في مستشفى لاكور بمدينة غولو بين يناير/كانون الثاني وسبتمبر/أيلول 1997 نتيجة لسوء التغذية. وموخرأً ألغت المنظمات غير الحكومية (ديسمبر/كانون الأول 1998) توزيع طعام الإغاثة بعد أن أنهت الكمائن المنصوبة على الطرق فترة الهدوء النسبي في النشاط العسكري التي دامت حوالي أربعة أشهر. وقد ألغى سائقو الشاحنات عقودهم خشية التعرض لهجمات جيش الرب للمقاومة.³⁶

ومع ذلك، تغيرت ظروف المعيشة في المخيمات وتطورت بمرور الوقت. ومع تحسن إمدادات الطعام الواردة للمخيمات خلال عام 1998 أعربت الأمم المتحدة عن توقعها بانخفاض معدلات وفيات الأطفال بحلول مايو/أيار

³³ "ذا فيجين" 3 أكتوبر/تشرين الأول 1997.

³⁴ "تقرير عن الوضع الإنساني في أوغندا"، إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، 15 مارس/آذار 1997.

³⁵ من مقابلة أجريت مع ج.ج.أودور، رئيس لجنة منطقة غولو للتعامل مع الكوارث، غولو، 23 مايو/أيار 1997.

³⁶ تقرير برنامج الغذاء العالمي عن حالات الطوارئ: رقم 49 لسنة 1998: أفريقيا الشرقية والوسطى، ديسمبر/كانون الأول 1998.

1998 في الشمال بنسبة 20% تقريباً. ومع ذلك، خلصت الأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 1998 إلى أن سوء التغذية مازال متفشياً في المخيمات بمعدلات عالية وغير مقبولة.³⁷ كما أن الأمن الغذائي معدوم على وجه التقريب، ويعاني سكان المخيمات من الجوع عندما يختل توزيع طعام الإغاثة حتى لو كان ذلك لمدد بسيطة.

وتختلف الأحوال من مكان إلى آخر، فالمخيمات القريبة من مدينة غولو، التي يسهل الوصول إليها، أحسن حالاً من المخيمات البعيدة والمعزولة بسبب اضطراب الأمن. فعلى سبيل المثال، كان عدد سكان آوير، الواقعة على بعد عشرين كيلومتراً تقريباً من شمال غرب مدينة غولو، حوالي 3700 نسمة أثناء زيارة منظمة العفو الدولية للمنطقة في مايو/أيار 1998. وكان هؤلاء قد تمكنوا من بناء بيوت صالحة للسكنى ومزودة بكميات كافية من المياه؛ كما قاموا بخفر 60 بئراً لتصريف النفايات، إلا أن معظمها امتلأ فيما ورد، وباتت الحاجة ملحة إلى مرافق صحية جديدة. وبالرغم من ذلك، يرى البعض أن مخيم آوير مخيم نموذجي عند مقارنته بالأماكن الأخرى.

وقد قام الجيش الأوغندي في غولو في سنة 1996 إلى تنفيذ هدف تهجير السكان. ويبدو أنه أسند مسؤولية رعايتهم إلى السلطات المدنية دون أخذ قدرتها الفعلية على التنفيذ في الاعتبار. فاستعانت السلطات بالأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في محاولة لإنقاذ الموقف بالنسبة لسكان القرى العاديين. غير أن الأحوال المعيشية بالنسبة للأهالي الموجودين في معظم المخيمات مازالت متراً للشكوى.

2/3 انتهاك حقوق الإنسان على يد أفراد الجيش الأوغندي في المناطق الخالية من السكان في غولو

أعلن الجيش الأوغندي أنه سيعتبر أي شخص يصادفه في الأماكن التي أحلاها من سكانها من أعضاء أو أنصار جيش الرب للمقاومة. ويكشف اللواء سليم صالح في 7 أغسطس/آب 1996 المنهج الذي اتبعه العسكريون تجاه "المناطق الخالية". إذ صرح للصحفيين في وقت كانت أعمال العنف التي يمارسها جيش الرب للمقاومة تدفع السكان إلى التروح من المناطق الريفية، إنه بمجرد خروج السكان من المناطق الريفية:

"فسوف يعرف الجيش أن الأشخاص الذين يصادفهم في المناطق الريفية من المتمردين".³⁸

غير أن الاشتباه في الأشخاص الموجودين في المناطق الريفية واعتبارهم من أفراد جيش الرب للمقاومة أو من أنصاره، لا يضيف الشرعية على انتهاك حقوقهم الإنسانية، كما أنه افتراض مشكوك في صحته بما لا يبيح اتخاذ ذريعة للإجراءات العسكرية. فحوادث قصف المدنيين العزل بصورة عشوائية أو إعدامهم خارج نطاق القضاء أو اغتصابهم أو ضربهم تمثل كلها انتهاكات لحقوق الإنسان تحت أي ظرف من الظروف.

وفي واقع الأمر، يندر أن تخلو المناطق المهجرة من المدنيين بصورة كاملة. إذ يحاول قرويون كثيرون العودة إليها بصورة دورية للتأكد من عدم نهب ممتلكاتهم أو إحراق بيوتهم أو تعرضها للتلف بسبب الرياح والأمطار. بل إن بعضهم يعود لاستعادة الطعام المختزن فيها. وقد عاد عدد كبير من الأهالي في أواخر عامي 1996 و1997 بصورة خاصة، إلى موطنهم محاولة جمع ما يتيسر جمعه من محاصيلهم الناضجة. وفي عامي 1997 و1998، عاد البعض إلى مناطقهم للزراعة والفلاحة. وقد أبدى أفراد الجيش الأوغندي تعاطفهم مع المدنيين في بعض المناطق فمحنوهم

³⁷ "مناشدة اتحاد الوكالات الدولية التابع للأمم المتحدة بشأن أوغندا"، ديسمبر/كانون الأول 1998.

³⁸ صحيفة "ذا مونيتور"، 9-12 أغسطس/آب 1996.

تصاريح بدخولها أو قاموا بحراستهم. ولكنهم في أماكن أخرى رفضوا السماح لهم بدخول المناطق الريفية، ولكن اليأس كان يدفع الأهالي إلى عدم الامتثال لهذه الأوامر ويدخلونها أياً كانت الظروف، ومن ثم قد تدهمهم دوريات الجيش الأوغندي المحمولة (أو دوريات جيش الرب للمقاومة).

الاعتداءات الهادفة إلى إعادة السكان للمخيمات

وردت إلى منظمة العفو الدولية بعض الأنباء التي تتحدث عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان خلال عمليات الجيش الأوغندي الرامية إلى إجبار من عادوا إلى مناطقهم للزراعة على العودة إلى المخيمات. ففي أغسطس/آب 1997 على سبيل المثال، اعتدى الجنود بالضرب بعض السكان المدنيين الذين عادوا إلى بيوتهم في شمال أوديك بمنطقة غولو لإجبارهم على العودة إلى المخيمات. ثم وقعوا في كمين نصبتة دورية محمولة أخرى تابعة للجيش الأوغندي في 3 أغسطس/آب أثناء عودتهم إلى مخيم أسيت سيراً على الأقدام، ويُزعم أن خمسة منهم على الأقل قد لقوا حتفهم بعد أن أصيبوا بطلقات نارية.

وفي 9 سبتمبر/أيلول 1997، ورد أن إحدى وحدات الجيش الأوغندي المتمركزة في غابة أوبرا الواقعة على مسافة عشر كيلومترات شمال شرق مدينة غولو قصفت قرى في مقاطعتي أسوا وأومورو أثناء الليل بعد عودة سكانها إليها للزراعة. ومع طلوع النهار، تدفق مئات المدنيين على مدينة غولو. واحتج مفوض المنطقة المقيم لدى الجيش على "عشوائية" القصف، ولكن الرائد جيمس كازيني، الذي كان قائد الفرقة الرابعة في ذلك الوقت، أنكر قيام الجيش بذلك وقال إنه كان يستهدف وحدات جيش الرب للمقاومة. وهناك من يقول إنه عبر عن غضبه لوسائل الإعلام بسبب عصيان المدنيين الأوامر الخاصة بإخلاء المناطق لفتح المجال أمام الأنشطة العسكرية.

وبعد بضعة أسابيع ترك بعض سكان القرى في نفس المنطقة مخيم أونياما وعادوا إلى نغومروم للزراعة؛ ويُزعم أن وحدة محمولة من وحدات الجيش الأوغندي قد تحركت في 16 أكتوبر/تشرين الأول 1997 وتوجهت إلى القرية واعتدى جنودها بالضرب على الأهالي وأمرهم بالعودة إلى المخيم. ثم أحرقوا البيوت ومخازن الحبوب.

وفي منتصف ديسمبر/كانون الأول 1997 عاد عدد كبير من الأهالي من المنطقة المحيطة بأناكا، التي تبعد مسافة خمسين كيلومتراً على وجه التقريب غرب مدينة غولو، إلى بيوتهم لجمع المحاصيل التي مازالت في الأرض، غير أن الجيش الأوغندي عمد 15 ديسمبر/كانون الأول إلى قصف بعض القرى كان من ضمنها بادوبي وبانغورا وبابالي وغيرها، لإجبار الأهالي على العودة إلى مخيم أناكا فيما ورد. وادعى الجيش مرة أخرى أنه كان يستهدف وحدات جيش الرب للمقاومة من عمليات القصف.

البحث عن الطعام

اتبعت نمط متسق من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والاعتصاب في المناطق التي يعتبرها الجيش الأوغندي خالية من السكان. ومن ذلك أن أفراد دورية محمولة تابعة لقاعدة سويرو اغتصبوا ثلاث نساء في أوميل كورو شرق غولو في أكتوبر/تشرين الأول 1996. وتصف م.ل ما تعرضت له قائلة:

"كان الجنود يبحثون عن المتمردين، وشاهدني أحدهم، فترك الآخرين وأمسكني وأخذ في خنقي، ثم اغتصبني..."

وأخبرت حماتي بما حدث، وكان زوجي يريد البقاء إلى جوارتي ولكن زوجاته الأخريات لم يسمحن له بمضاجعتي، فأخذت الأطفال وذهبت إلى غولو".

عاد أوريانغ، مزارع التبغ العجوز في نوفمبر/تشرين الثاني 1996 من مخيم غوما إلى قريته جنوب غولو لمباشرة قطعة أرضه، وفي أثناء الليل قبضت عليه دورية من الجنود من كوتش غوما حسبما ورد. وعثر عليه في اليوم التالي مقتولاً بحراب البنادق. وفي نوفمبر/تشرين الثاني أيضاً، عاد لايوبيل (مكتوب كما ينطق) أويدي مع ابنتيه وآخرين إلى قريتهم في أونغاكو للبحث عن الطعام، فقبض الجنود على لايوبيل أويدي والفتاتين وقتلوهن.

وفي ديسمبر/كانون الأول 1996، "اختفى" أوكوت جاناريو بعد أن شوهد في حراسة عدد من الجنود في أوميل بمنطقة باييتشو. وقتل صبي في الخامسة عشرة من عمره يدعى أودونغ ألكس بطلق ناري في 26 ديسمبر/كانون الأول 1996 خارج مركز أناكا التجاري مباشرة. وكان أودونغ قد زرع قصب السكر في قطعة أرض صغيرة تقع خارج حدود المخيم مباشرة، وبينما كان يقطع عيدان القصب مع شقيقه الأصغر ذهب إليه أحد الجنود، حسبما ورد، وأمره بالكف عن جمع القصب ثم أطلق عليه النار ثلاث مرات. فجرى شقيقه الأصغر وتمكن من الهروب، وألقي القصب على الجندي، الذي كان ما يزال محتجزاً على ذمة التحقيق عندما زار مندوبو منظمة العفو الدولية غولو في مايو/أيار 1998.

في 2 مارس/آذار 1997، اعتقلت قوات دورية محمولة جيفري أودولو (تلميذ) وهو يجمع العسل بالقرب من وانغ لالوغسي، الواقعة جنوب غولو في مقاطعة أمورو، وقتل أيضاً طعنًا بحراب البنادق. وكتب أعضاء المجلس المحلي شكوى إلى مسؤول العلاقات العامة في الجيش في غولو، مطالبين إياه بتفسير من قائد الوحدة المعني لما حدث، ولكنهم لم يتلقوا رداً حسبما ورد. وفي 13 مارس/آذار 1997، أعتصبت "أ" وهي امرأة متزوجة على يد جنود دورية محمولة بالقرب من أونياما التي تقع على بعد كيلومترات قليلة من غولو.

وأعدم الجنود أوكيبا دافيد خارج نطاق القضاء في 6 أغسطس/آب 1997 في أسيك — بابو. وقد أسقطت قذعة القتل عن جندي من الحرس الوطني في وقت لاحق كما لم يلق القبض على جنود آخرين. وقتل ريتشارد أيبينا برصاصة في قرية كالايمو يوم 24 أغسطس/آب. وكان بعض الجنود التابعين لمفرزة باغاك متواجدين في المنطقة وأنهم أحدهم في 2 سبتمبر/أيلول بالقتل.

وفي 13 مايو/أيار 1998، كان أوبييت دافيد، وهو شاب نازح يعيش في كاتيكاتي في ضواحي غولو، عائداً مع اثنين من أصدقائه إلى موطنه في لانغول في ألبرو على بعد 26 كيلومتراً تقريباً غرب غولو لجمع محصول الكاسافا. ورأى جنود إحدى الدوريات الصبية فأطلقوا عليهم النار. وأصيب أوبييت دافيد ولكنه تمكن من الفرار مع أصدقائه الذين تركوه في منزل عجوز من قريته فضلت البقاء في الريف بدلاً من الإقامة في المخيمات معرضة بذلك نفسها للخطر. واقتفى ثلاث جنود آثار الدماء إلى المنزل. وورد أن أحدهم طلب من أوبييت دافيد الخروج من بيته، ثم طلب منه الانبطاح على الأرض وأعدمه خارج نطاق القضاء بإطلاق النار على رأسه.

وفي 10 ديسمبر/كانون الأول 1998، ورد أن جنود دورية تابعة للجيش الأوغندي أعدمت كورينا أتوك خارج نطاق القضاء وهي تفلح أرضها في كو — روم التي تبعد عن جنوب غرب غولو مسافة عشرين كيلومتراً على وجه التقريب.

3/3 انتهاك حقوق الإنسان في ريف كيتغوم

اقترب أفراد الجيش الأوغندي انتهاكات لحقوق الإنسان ضد سكان القرى أيضاً أثناء مطاردتهم وحدات جيش الرب للمقاومة. وديناميات الانتهاكات التي ارتكبت في المناطق الريفية في شرق وغرب مدينة كيتغوم على السواء في مايو/أيار 1997، إنما هي نموذج للمشكلات التي يواجهها من ظلوا في قراهم.

جاءت دورية محمولة من الجيش الأوغندي في 17 مايو/أيار 1996 إلى لاكور في كيتغوم متبدي بمقاطعة تشووا لمطاردة وحدات من جيش الرب للمقاومة فيما يبدو. ولكن، بدلاً من أن تشتبك مع وحدات جيش الرب للمقاومة التي ورد أنها تعسكر بالقرب من القرية، انقض الجنود على سكان القرية وانهلوا عليهم بالضرب ونهبوا طعامهم وماشيتهم. ووصلت وحدة من الجيش الأوغندي إلى قرية أوربما، التي تقع على بعد بضعة كيلومترات شمال منطقة موكويبي، وعسكرت هناك لمدة أربعة أيام، وقتلت أثناء تلك الفترة اثنين من المدنيين كما خطفت ثمانية أطفال. وفي اليوم الخامس، وصلت دورية تابعة للجيش الأوغندي، ويزعم أنها توقفت في القرية ونهبت الطعام بدلاً من مطاردة وحدات جيش الرب للمقاومة.

وفي منطقة بايجوم الواقعة غرب مدينة كيتغوم، خطف جيش الرب للمقاومة أربعة أشخاص من تومانغو في 24 مايو/أيار 1997، كما قامت دورية تابعة للجيش الأوغندي وصلت بعد ذلك بمدة قليلة بنهب الطعام وقبضت على بعض الشباب لأسباب مازالت مبهمه. وفي 26 مايو/أيار اعتدى جيش الرب للمقاومة على العاملين في الحقول بالضرب في تورو ولانيا - تونغ. وفي هذه المرة قامت دورية تابعة للجيش الأوغندي بمطاردته، ولكنها عادت بعد بضع ساعات ومرت بالقرى واعتدت بدورها على سكانها بالضرب.

وفي حادث آخر، تعرض أوجارا جيمس مع آخرين لأسباب مجهولة لضرب أفضى إلى فقدانه الوعي على يد قوات محمولة بالقرب من كام كام القريبة من مدينة كيتغوم في 31 ديسمبر/كانون الأول 1997. وأبلغ أوجارا جيمس الشرطة بالواقعة، فأرسلته إلى الطبيب للعلاج ولكنها لم تقبض على أحد.

قتل الأطفال المخطوفين

ومن أخطر الانتهاكات التي ارتكبتها الجيش الأوغندي تلك الواقعة التي حدثت في أول مارس/آذار 1998 في أوغولي التي تبعد ثمانية كيلومترات غرب وول في مقاطعة أغاغو. كان جيش الرب للمقاومة قد أرسل ثمانين طفلاً، أكثرهم أسروا مؤخراً ومازالوا مقيدين معاً، لإحضار الماء تحت حراسة عشرين جندياً من جنود جيش الرب للمقاومة على وجه التقريب (وكان معظمهم من الأطفال أيضاً). وكان عدد كبير من الأطفال الأسرى يحملون أوعية حمل المياه مصنوعة من البلاستيك، فأطلق عليهم جنود الجيش الأوغندي النار في كمين. وقد أفاد قرويون من أماكن مجاورة أن ثلاثين من الأطفال الأسرى قد قتلوا على أقل تقدير.

وفي رواية لأشخاص زاروا المكان في وقت لاحق، ورد أن توزيع طلقات الرصاص الفارغة على الأرض يشير إلى أن مواقع الجنود كانت تبعد عن أقرب طفل مقيد مسافة لا تزيد على عشرة أمتار، أي أن الجنود كانوا يعلمون بدون شك أنهم يطلقون النار على أشخاص أسرى. وقد روى الأطفال المخطوفون الذين تمكنوا من الهرب، أن جنود الجيش الأوغندي أخذوا في مطاردتهم وهم يطلقون عليهم النار. وتعثر بعض الأطفال المقيدين سواً ولم يتمكنوا من

الفرار. وفي يوم 9 مارس/آذار 1998 أو في حوالي هذا التاريخ، صرحت مصادر عسكرية أن "19 متمرداً قد لقوا مصرعهم" في ذلك الحادث.³⁹ ولكن صحيفة "روبيني" الأسبوعية التي تصدر باللغة اللووية، أذاعت في 11 مارس/آذار خبر إطلاق النار على الأطفال.⁴⁰ وكان رد الناطق باسم الفرقة الرابعة تكذيباً شاملاً ينفي مصرع أي من الأطفال.⁴¹

الإفلات من العقاب أثناء العمليات العسكرية: مذبحه أوغولي

إن هذا الحادث، وإنكار مصرع الأطفال بصورة قاطعة، أمر يبرز ضرورة إجراء تحقيق مستقل في المذابح التي يُبلغ عنها. فالمذبحه كثير، على أقل تقدير، عدداً من التساؤلات الخطيرة حول قواعد الاشتباك التي يتبعها الجيش الأوغندي عند مواجهة وحدات من جيش الرب للمقاومة تحتفظ بأطفال أسرى. فعلى سبيل المثال، هل يتبع أفراد الجيش أية خطوات للترقية بين الأسرى والمقاتلين؟ وإذا كان خطف جيش الرب للمقاومة للأطفال يعرضهم للهجوم المسلح بصورة شبه مؤكدة، فما سبب قيام الجيش الأوغندي بالاشتباك مع المتمردين على النحو الذي اتبعه في هذا الحادث بالذات حيث كان وجود عدد كبير من الأطفال الأسرى واضحاً له؟

ولم تجر حتى الآن تحقيقات رسمية مستقلة أو تحقيقات جنائية فعالة في الحوادث التي سردناها في هذا الجزء وفي الجزء السابق. ويستحيل تقدم منتهكي حقوق الإنسان للعدالة أو تقييم الوسائل المطلوبة للحيلولة دون وقوع مثل هذه الحوادث، في حالة عدم إجراء التحقيق.

وعلاوة على ما سبق، فإن الإجراءات المحدودة التي اتخذت إزاء الحوادث المذكورة تبين لأهالي شمال أوغندا أن تطبيق العدالة ليس من أولويات السلطات. وربما كان هذا هو المراد من حوادث القتل والاعتصاب والضرب التي تعرض لها سكان القرى في المناطق التي أحلها سكانها، إذ أن الجيش لا يريد تواجد المدنيين في تلك المناطق، لذلك كان على من يتوجهون إليها توقع أسوأ مصير.

3/4 انتهاك حقوق الإنسان على يد جنود الجيش الأوغندي في المخيمات

تقع الكثير من المخيمات، وليس كلها، بالقرب من مفارز جيش الدفاع الشعبي الأوغندي. وتنتشر ثلاث فئات من القوات في المخيمات: قوات نظامية، ووحدات دفاع محلية، والحرس الوطني، التي تتبع جميعاً للفرقة الرابعة وتخضع لنفس نظام الانضباط العسكري. وتتكون وحدات الدفاع المحلية والحرس الوطني بصفة عامة من مجندين محليين يعملون كجنود غير نظاميين. ومعظمهم جنود سابقون في الجيش الأوغندي وهم معروفون لسكان المخيمات المحيطة في معظم الأحيان حتى ولو لم يكونوا من نفس الناحية. وعندما زار ممثلو منظمة العفو الدولية غولو في منتصف سنة 1998، لم يكن للشرطة في أي من المخيمات تواجد دائم، إذ إن قوات الشرطة، التي يستهدفها جيش الرب للمقاومة بشكل خاص، غير كافية من ناحية العدد أو العدة لحماية نفسها. لذلك، لا تقوم بزيارة المخيمات إلا بناءً على

³⁹ صحيفة "ذا نيو فيجن" 10 مارس 1998.

⁴⁰ روبيني، 11-17 مارس/آذار 1998.

⁴¹ "ذا نيو فيجن"، 18 مارس/آذار 1998.

طلب محدد. ويؤلف رؤساء المخيمات ورؤساء المجالس المحليون المنتخبون الإدارة المدنية، كما أنهم قناة اتصال هامة، ولكنها محدودة، يستطيع سكان المخيمات من خلالها الشكوى من طريقة معاملتهم بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان. وقد تناولنا هذا الموضوع بصورة أكثر تفصيلاً في الفصل الخامس.

يتعرض سكان المخيمات لضروب من سوء المعاملة على يد الجنود، ولا سيما في المخيمات النائية أو التي تصعب مغادرتها. وقد جمعت منظمة العفو الدولية معلومات من مصادر رسمية وغير رسمية حول انتهاك الجنود لحقوق الإنسان في المعسكرات في الفترة الواقعة بين سبتمبر/أيلول 1996 ويوليو/تموز 1998. وتتصل تلك المعلومات بصورة أساسية بالمخيمات التي يسهل الوصول إليها وبالأماكن التي كان الأهالي يستطيعون الخروج منها للسفر إلى غولو لتتقدم الشكاوى لأعضاء المجالس المحلية أو الشرطة. أي أن هذا النوع من المعلومات لا يجسد وضع حقوق الإنسان بصورة شاملة، ولكنه يعبر بصورة أو بأخرى عن كثرة المشكلات التي تواجه المدنيين.

وكانت النساء اللاتي تحدثن مع منظمة العفو الدولية بشأن الاغتصاب قد تركن المخيمات والقرى إلى مدينة غولو، ولم يكن لديهن الاستعداد للتحدث في هذا الموضوع إلا بعد توسط من يتقن فيهم من الأصدقاء. وكانت أقوالهن دليلاً مقنعاً على شيوع نمط من الاغتصاب مازال الكثير من أبعاده متوارياً عن الأنظار.

صحيح أنه أُلقي القبض على جنود في الكثير من الحوادث التي سبق ذكرها. ومع ذلك، لم يقدم أي منهم للعدالة. لذلك، يمثل إفلات الجنود الذين ينتهكون حقوق الإنسان، من العقوبة مشكلة خطيرة لم تحسم حتى الآن. ولا تتجسد هذه الظاهرة فحسب في الحوادث التي ارتكبتها صغار الجنود، بل تتجلى أيضاً في الحوادث التي يلعب فيها كبار الضباط دوراً ما، مثل حادث القتل الغوغائي التعسفي الذي جرى في أغسطس/آب 1996 في مدينة غولو، والذي وصفناه في الفصل الثاني.

انتهاك حقوق الإنسان في أوبيت

قابلت منظمة العفو الدولية عدداً كبيراً من الأفراد في أوبيت في مايو/أيار 1997 ممن كانوا يعيشون آنذاك في غولو. وقد أفاد هؤلاء بوقوع عدد من الحوادث في أواخر عام 1996 وبداية عام 1997، حيث قام جنود بممارسة الاحتجاز غير سند من القانون والاعتصاب وغيره من ضروب التعذيب في أوبيت. وفي أكتوبر/تشرين الأول 1996، أُلقي القبض على شخص يدعى أوتيفا في مركز أوبيت التجاري، الواقع في البويرة المركزية لأحد المخيمات، للاشتباه في أنه عضو في جيش الرب للمقاومة. وقد اقتيد إلى مفرزة قريبة حيث ضرب واحتجز في جب تحت الأرض. وقد حاول أعضاء المجلس المحلي التوسط لدى قائد الوحدة، ولكن لم يُسمح لهم بدخول المفرزة. فأخبروا شرطة أوبيت عن القبض على الشخص المذكور ولكنها رفضت اتخاذ أي إجراء على حد قولهم. وبعد مضي ثلاثة أيام أحلي سبيل أوتيفا بدون توجيه أية تهمة إليه. ولكنه توفي في ديسمبر/كانون الأول 1996، نتيجة لإصاباته حسبما ورد.

واغتصب الجنود في الفترة الواقعة بين أغسطس/آب 1996 وأبريل/نيسان 1997 ما لا يقل عن 13 امرأة داخل مركز أوبيت التجاري وحوله، وفي أبرشية لوجورونغولي القريبة، التي زعموا أنها من معاقل جيش الرب للمقاومة. وبعد

اغتصاب إحداهن، وتدعى "أ.م"، في أغسطس/آب، حاول زوجها إبلاغ قائد الوحدة في أوبيت بالحادث ولكنه طرده. ولم تسفر الشكاوى التي تقدم بها رؤساء المجالس المحلية بشأن حالات ثلاثة نساء اغتصبن في أواخر نفس الشهر عن أية نتيجة. وقدم بلاغ للشرطة عن اغتصاب فتاة عمرها 17 سنة تدعى "ن.أ" في 8 أكتوبر/تشرين الأول، ولكن الشرطة لم تلق القبض على أحد. وعرض رؤساء المجلس المحلي على السلطات حالة امرأة تدعى "أ" اغتصبت في لوجورونغولي في 17 أكتوبر/تشرين الأول، ولكن السلطات لم تتخذ في هذه الحالة أيضاً أي إجراء.

واغتصب أحد الجنود "ك.أ" في أوبيت في 4 نوفمبر/تشرين الثاني، وعندما ذهب زوجها إلى المفرزة للشكوى احتُجز لمدة أربع وعشرين ساعة. واغتصبت "أ" بعدها بمدة قصيرة في مركز أوبيت التجاري، وأرادت التقدم بشكوى لدى السلطات العسكرية، ولكن زوجها لم يسمح لها بذلك خشية انتقام الجنود. ويبين الحادث السابق عواقب الإفلات من العقوبة والموانع الاجتماعية التي تواجه النساء اللاتي يحاولن الإبلاغ عن حوادث الاغتصاب. ومن ضمن عمليات الاغتصاب المنسوبة إلى الجنود المتمركزين في أوبيت أيضاً، ثلاث حوادث وقعت في ديسمبر/كانون الأول 1996 وفبراير/شباط 1996 ومارس/آذار 1997. وفي 20 أبريل/نيسان 1997، اغتصب جندي "ه.أ" وهي فتاة عمرها خمسة عشر عاماً، وبالرغم من معرفتها اسم الفاعل وتقدمها بالشكوى للشرطة ولمفوض المنطقة المقيم في غولو لم يتخذ أي إجراء. وعندما فحص ممثلو منظمة العفو الدولية الملفات الخاصة بمنطقة غولو في مركز قيادة الشرطة في مايو/أيار 1998، لم يجدوا ذكراً للحادث.

وألقي القبض على جنديين بعد إعدام أو كيللو جيمي بيتر خارج نطاق القضاء في أوبيت في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 1996. وكان جنود تابعون لوحدة تقوم بدورية حراسة في المعسكر قد أطلقوا عليه النار وهو داخل كوخه في الساعة الحادية عشرة والنصف مساءً على وجه التقريب. وأرسل قائد الوحدة دورية أخرى بعد سماعه صوت إطلاق النار لتحري ما حدث، فوجدوا أو كيللو جيمي بيتر مصاباً بجراح خطيرة ولكنه كان ما يزال محتفظاً بوعيه، فنُقل إلى المركز الصحي حيث فاضت روحه. وفي الصباح، أجرى أعضاء المجلس المحلي وضباط الشرطة وقائد وحدة الجيش الأوغندي تحقيقاً في الموقع. واتضح أن النار أطلقت على الضحية من مسافة قريبة جداً وأنه ربما كان نائماً على كومة من العشب. وورد أن ضباط الشرطة حاولوا إصاق التهمة بوالده وأحد أفراد جيش الرب للمقاومة. ولكن الجيش الأوغندي تدخل في الموضوع وقام بإعادة الشرطة إلى غولو. وبعد أربعة أيام، ألقى الجيش القبض على جنديين واصطحبهما إلى غولو حيث سلمهما إلى الشرطة واتهما بارتكاب جريمة القتل.

وبعد مضي شهر على مصرع أو كيللو جيمس بيتر، وفي ديسمبر/كانون الأول 1996، ورد أن جنوداً عذبوا شخصاً يدعى أوتو في أوبيت بصهر وعاء بلاستيكي لنقل المياه على إلبته، فأصيب بجروح شديدة ثم نقل إلى ثكنات غولو ومنها إلى مخفر شرطة غولو لتوجيه الاتهام إليه. ولكن الشرطة رفضت استلامه، فنقل إلى مستشفى غولو حيث توفي في فبراير/شباط 1997. وورد أن أسرته رفضت تقديم شكوى رسمية للجيش الأوغندي أو الشرطة. ولكن منظمة غير حكومية مقرها في غولو أبلغت ذلك إلى قائد الفرقة الرابعة، غير إنها لم تتلق رداً.

انتهاك حقوق الإنسان في أجزاء أخرى من منطقة غولو

لقد وقعت أيضاً حوادث اغتصاب وإعدام خارج نطاق القضاء في أماكن أخرى في غولو. فعلى سبيل المثال، قتل كوماكيتش شارلز وأورينا شارلز برصاص جنود من مفرزة أرابانغا في بورونغو في منطقة نوويا. وبعد شهر، اعتقل ثلاثة أفراد من الحرس الوطني واقتلوا بقتلهم، وظلوا بدون محاكمة حتى شهر مايو/أيار 1998. ولقي جندي سابق، كان يشتبه في أنه عضو في جيش الرب للمقاومة، مصرعه بعد أن أطلق عليه الرصاص في مركز بالارو التجاري في يناير/كانون الثاني 1997. وفي مساء يوم 12 يناير/كانون الثاني 1997، ألقى جنود القبض على رجلين أثناء شربهما الخمر مع بعض أصدقائهما خارج منزلهما في مخيم أولوال. وأثناء اصطحابهما إلى المفرزة، تمكن أحدهما من الإفلات والهروب. فأخذوا الثاني، نيكو أودونغيك مايكل، إلى المفرزة حيث قتل رمياً بالرصاص. فتقدم أعضاء المجلس المحلي بشكوى مكتوبة إلى قائد الفرقة الرابعة حول الحادث، إلا أنها لم تؤد إلى تحقيق أو أي إجراء آخر.

وفي مارس/آذار 1997، اغتصب عدة جنود فتاتين وامرأة في لوغوري ببارو. كما اغتصب جنود في 27 مايو/أيار 1997 خمس نساء كن مع مجموعة من المدنيين أثناء نومهن في مفرزة أوكولوم بالقرب غولو. وورد أن أزواجهن حاولوا مفاتحة قائد الوحدة في الموضوع، غير أنهم لم يتمكنوا من الحصول على رد. واغتصبت امرأة تدعى "أ.أ." في بابو في 27 أكتوبر/تشرين الأول 1997، واقتل جندي بارتكاب هذه الفعلة بعد مضي شهر على الواقعة. وكانت مجموعة من الأصدقاء تحتفل بعيد الميلاد في 25 ديسمبر/كانون الأول 1997 في باويل أنغاني في بونغاتيرا، وتصف "أ.ب." وهي امرأة عمرها 28 عاماً تفاصيل ما حدث:

"رأينا إشارات ضوئية صادرة من بطارية... فاتجه زوجي نحوها لاستقصاء الأمر. فاكتشف عدداً من الجنود المسلحين يتحدثون معاً باللغة السواحلية، فعاد إلينا وطلب منا توخي الحذر لأن من يستخدمون البطارية هم من الجنود.

وبمجرد إصداره التحذير، أخذ الناس في الفرار باستثناء عدد قليل من السكارى الذين لم يستوعبوا ما قاله، وقد ضربهم الجنود ضرباً مبرحاً. وكان من ضمنهم أودور أورونيا، الذي أصيب بكسر في الترقوة، وأبيري سانتو وألوييا أورونيا وأسيري ستيفن.

ولم أتمكن من الفرار لوجود طفليّ الاثني معي، فمكثت في المنزل معهما. وبعد لحظات، قام شخص بكسر الباب وتسلط ضوء بطاريتي علي وأدركت أنه جندي. فهددني بالقتل إن صدر مني صوت أو حاولت الاستغاثة، ثم جذبني من جوار طفليّ النائمين واغتصبي داخل منزلي. ثم اغتصبي زملاؤه الأربعة الواحد تلو الآخر. واغتصبت ثمانية مرات في نفس الليلة حتى كدت أفقد الوعي، وأصابني وهن شديد فعجزت عن المشي.⁴²

وتابع والد المذكورة القضية ودفع ابنته إلى إبلاغ الشرطة بالواقعة. وورد أن الجيش الأوغندي نظم عرضاً لتحديد هوية الجناة، فتعرفت المذكورة من خلاله على أربعة رجال وجهت إليهم تهمة الاغتصاب. ولم تحال القضية للمحكمة حتى الآن على حد علم منظمة العفو الدولية.

⁴² أقوال "أ.ب." المدونة في غولو بتاريخ 13 فبراير/شباط 1998.

كان جنود مفرزة كاتيكاكي قد اشتهروا في بداية 1998 بين السكان بتروعهم إلى ضرب النازحين بالأيدي والسياط أثناء سلبهم أموالهم. وفي إحدى هذه الحوادث الكثيرة، ادعى شخص اسمه أوبيتا أنه ضُرب بالسوط 35 جلدة في يوم 11 فبراير/شباط 1998. كما ضُرب شرطي برتبة عريف في حادث آخر. وأبلغ النازحون وزير الدولة المختص بشؤون الشمال بهذه الحوادث مباشرة أثناء لقاء انعقد في لانكور. كما أثار مسؤولو الشرطة الموضوع مع الجيش. وكان رد مكتب العلاقات العامة في الجيش الأوغندي في مارس/آذار أن الجيش قد اتخذ "التدابير اللازمة". ومع ذلك، لم يستتبع التصريح السابق إلقاء القبض على أي شخص أو أي تحقيق مستقل.

وأحرق جنديان في مخيم أمورو أكأ أليس وهي حية بعد أن سكبها "الإنغولي" (نوع من المشروبات الكحولية المقطرة) عليها أثناء شجار حول دفع ثمن المشروبات في 23 فبراير/شباط 1998. وقد سُلم الجنديان للشرطة التي ائتمتهما بالقتل. وقتل أكوتش مارتين في 11 مارس/آذار 1998 بعد أن أطلق عليه الرصاص أحد أفراد الحرس الوطني في مخيم غوما. كما قتلت فلورنس كانييرو رميا برصاصة أطلقها جندي في مخيم أولوال. وقبض على أحد أفراد الحرس الوطني واقم بالقتل. وفي 16 مايو/أيار 1998، دخلت قوات دورية تابعة للكتيبة 118 منزل زوجين في منتصف العمر وأعدمتهما خارج نطاق القضاء، ولم يُلق القبض على أحد بعد الحادث.

5/3 هجمات جيش الرب للمقاومة رداً على إنشاء المخيمات

لم تكن تساور السلطات الأوغندية في سنة 1996 أية شكوك حول رد جيش الرب للمقاومة المترقب على إنشائها المخيمات. وكما جاء على لسان الرائد كاكوزا موتالي، مستشار الرئاسة للشؤون السياسية: "إن اليأس سيدفعهم (جيش الرب للمقاومة) إلى مهاجمة الجيش والمخيمات".⁴³ وبدأ الهجوم على المخيمات بعد إنشائها بفترة وجيزة ومازال مستمراً حتى اليوم. ويبدو أن سرقة المواد الغذائية التي تقدمها الإغاثة كان سبب الهجوم في معظم الأحيان. وفي سنة 1998، شن جيش الرب للمقاومة هجمات بهدف إجبار السكان على ترك المخيمات والعودة إلى زراعة حقولهم لإنتاج الغذاء حتى يتسنى له الاستيلاء عليه في وقت لاحق من ذلك العام.

ولا يسمح وضع منظمة العفو بتقييم ما إذا كانت المخيمات قد وفرت للقرويين الحماية من مدامات كان يمكن التصدي لها بنفس الطريقة أو على نحو أفضل باستعمال وسائل أخرى. ولئن كان من المؤكد أن الكثير من سكان القرى يشعرون بالأمان في المخيمات، ولكن كثيرين غيرهم، كما يتضح لنا من تعليقاتهم التي أشرنا إليها من قبل، كانوا يفضلون أن توفر لهم السلطات أسباب الحماية وهم في قراهم. كما أن هناك شكاوى متكررة من تقاعس جنود الجيش عن التصدي للاعتداءات عند تعرض المخيمات لهجوم جيش الرب للمقاومة.

وعلاوة على ذلك، شن جيش الرب للمقاومة في سنة 1997، وبشكل خاص في سنة 1998، غارات كبيرة على منطقتي أباك ولسيرا المجاورتين لنهب الطعام وخطف الأطفال. ولعل سببها وجود أغلبية سكان منطقة غولو في المخيمات وعدم زراعتهم الأرض بالتالي. ونتيجة لنقص الغذاء، وجه جيش الرب للمقاومة هجماته إلى مجتمعات لم تكن حتى ذلك الوقت قد تأثرت بالحرب.

الاعتداء على المخيمات

ليس بالإمكان سرد كل وقائع الاعتداءات على المخيمات التي بلغت منظمة العفو الدولية. ويتضح النمط المتبع من بعض الاعتداءات التي وقعت بين شهري يناير/كانون الثاني وأغسطس/آب 1997. فعلى سبيل المثال، تعرضت مخيمات في مركزي كوتش أمار وأناكا التجاريين في 16 يناير/كانون الثاني 1997 لهجمات اختطف خلالها الأطفال. كما قتل في 27 يناير/كانون الثاني 1997، اثنان من النازحين عمداً وعلى نحو تعسفي في مخيم كو — ببي القريب من مدينة غولو أثناء هجم جيش الرب للمقاومة للأكواخ. كما هوجم المخيم مرة أخرى في منتصف فبراير/شباط.

وفي 20 مارس/آذار 1997، اختطف أطفال من مخيمات بابو وأوبيت. وفي الليلة التالية، هوجم معسكر في مركز أتياك التجاري. وقام الجيش الأوغندي بالرد على المعتدين وخسر أربعة جنود، كما اختطف عشرة بالغين وهرب سكان المخيم البالغ عددهم 10 آلاف نسمة إلى الأحرش. وفي 16 أبريل/نيسان 1997، هاجم جيش الرب للمقاومة مخيم في بالايك غيم في كيتغوم، وقتل أثناء الهجوم عشرة قرويين وأربعة من أفراد الحرس الوطني. ثم تعرض المخيم مرة أخرى للهجوم بعد ثمانية أيام، حيث قتل قرويان عمداً وعلى نحو تعسفي .

⁴³ "ذا نيو فيجين"، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 1996.

وفي 25 يوليو/تموز 1997، نُهب جيش الرب للمقاومة مخيم لابونغو — أوغالي في مقاطعة كيبالك بعد مضي يومين على توزيع الطعام. كما احتفى ستة أطفال في 17 أغسطس/آب 1997 من مخيم لوغوري (باتيكو) في مقاطعة أسوا؛ ونُهب إمدادات الإغاثة وأُحرق 46 بيتاً في بابو في 24 أغسطس/آب.

كان هدف معظم هجمات جيش الرب للمقاومة في سنة 1998 إجبار السكان على العودة إلى مزارعهم. فشنت سلسلة من العمليات الهجومية في أبريل/نيسان ومايو/أيار 1998، وهي الفترة التي اعتاد فيها المزارعون فلاحة الأرض وزراعتها. وتعرض مركز أناكا التجاري لهجوم في 6 أبريل/نيسان 1998، وكان هذا المركز آنذاك يقع وسط مخيم يأوي 30 ألف نازح على وجه التقريب، وقد أصيب خمسة أشخاص من ضمنهم طفل عمره أربع سنوات نتيجة لتبادل إطلاق النار. وفي 12 أبريل، حذر ممثل جيش الرب للمقاومة المقيم في لندن المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدات الإنسانية من أنها ستعتبر أهدافاً عسكرية في حالة استمرارها في تزويد المخيمات بالمعونة.

وإزدادت الهجمات ضراوة بعد دخول وحدة جديدة من جيش الرب للمقاومة من السودان إلى أوغندا في 19 أبريل/نيسان 1998. ففي 28 أبريل/نيسان، تعرض مخيم كوتش غوما للهجوم واختطف ثلاث أشخاص بعد توزيع المواد الغذائية بفترة وجيزة. وفي 11 مايو/أيار 1998، اختطف اثنا عشر بالغاً من أور الذي يبعد مسافة عشرين كيلومتراً عن مدينة غولو، ثم أطلق سراح ثمانية منهم خلال أربع وعشرين ساعة. وفي 13 مايو/أيار 1998، تعرض مخيم بابو الذي يأوي 33 ألف شخص تقريباً للهجوم. وضربت امرأة أسرها جيش الرب للمقاومة ضرباً مبرحاً أفضى إلى موتها، ولكن أطلق سراح الأسرى البالغين الباقين بعد أن أمروا بإبلاغ سكان المخيم بضرورة مغادرتهم له. وتعرض مخيم باليما الواقع على بعد عشرة كيلومترات فقط من غولو للهجوم في نفس الليلة على يد مجموعة صغيرة من جيش الرب للمقاومة قامت بخطف خمسة عشر شخصاً وسرقت الماعز، ثم أطلقت سراح اثني عشر بالغاً في وقت لاحق.

واختطف ستة أشخاص من بابو في 27 مايو/أيار 1998. وبعدها بثلاثة أيام، ضربت وحدة من جيش الرب للمقاومة المدنيين الذين كانوا يزرعون الأرض بالقرب من المخيم، وأمرتهم بالعودة إلى حقولهم وزراعتها. وبعد اختطاف عشرين شخصاً من لاسيكوسوت الذي يأوي 25 ألف شخص على وجه التقريب في 18 يونيو/حزيران 1998، تقدم سكان المخيم بشكوى إلى السلطات مفادها أنهم لا يشعرون بالحماية وأنهم يريدون العودة إلى قراهم. وفي 29 يونيو/حزيران 1998، أصدر قادة جيش الرب للمقاومة المقيمين في لندن بياناً آخر يطالبون فيه بإزالة المخيمات.

وبعد فترة من الهدوء في النشاط العسكري، استؤنفت الهجمات قرب نهاية عام 1998. فتعرض مخيم أناكا على سبيل المثال، الذي يبعد بمسافة 50 كيلومتراً عن جنوب غرب غولو، في 5 ديسمبر/كانون الأول 1998 لهجوم على يد وحدات جيش الرب للمقاومة التي ورد إليها اختطفت 18 شخصاً ونُهب طعام المعونة الذي كانوا قد وزعوه مؤخراً. ثم عاد جيش الرب للمقاومة بعد ستة أيام واختطف ما يربو على 50 شخصاً آخرين كان معظمهم من الأطفال.

إن كل غارة من الغارات التي شنها جيش الرب للمقاومة على هدف مدني، والتي وصفناها في الأجزاء السابقة، تمثل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي، وتدلل على فشل الجيش الأوغندي في الوفاء بالتزاماته القانونية وأهدافه المعلنة بشأن حماية الناس من العنف.

تعرض المناطق المجاورة لعنف جيش الرب للمقاومة

وسع جيش الرب للمقاومة نطاق عملياته التي تتضمن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد السكان المدنيين في سنة 1997، وفي سنة 1998 على وجه الخصوص، لتشمل المناطق المجاورة التالية: أباك ولبيرا وسوروتي (مايو/أيار 1998) وكوتيدو (ديسمبر/كانون الأول 1998). والأرجح أن هذه العمليات شأماً شأن الهجمات على المخيمات، جاءت نتيجة للصعوبات التي كان يصادفها في العثور على المواد الغذائية في منطقة غولو. ومن ثم فقد أدى تأسيس المخيمات إلى تعريض سكان المناطق المجاورة لمخاطر هجوم جيش الرب للمقاومة على نحو أكثر، وهو عامل ينبغي على السلطات الأوغندية والجماهير أخذه في الحسبان عند النظر في مدى فعالية مخيمات غولو كوسيلة لحماية السكان.

لقد شهدت أباك، التي تقع إلى جنوب غولو، عمليات عسكرية تنتهك حقوق الإنسان في عدة مناسبات في الماضي. ومن أمثلتها، حادث اختطاف مشين لفتيات مدرسة سانت ماري، وهو واحد من عدة حوادث وقعت في منطقة أباك في أكتوبر/تشرين الأول 1996. ولكن ليرا، وهي منطقة تقع جنوب كيتغوم ومعظم سكانها، شأماً شأن أباك، من قبائل اللانغي، لم تتأثر بصورة مباشرة بهذه الاعتداءات حتى عام 1997.

وفي نهاية يونيو/حزيران وبداية يوليو/تموز 1997، كثف جيش الرب للمقاومة من نشاطه في منطقة كيتغوم الجنوبية والأجزاء المجاورة في ليرا. وقد ورد أن أطفالاً اختطفوا في المقاطعات الفرعية التالية: أرومو وأوغور واكوانغا وأبالا وأدواري. فعلى سبيل المثال، اختطف جيش الرب للمقاومة ثلاثة أطفال وبالغ واحد أثناء غارات شنها على مركز أبالا التجاري ومستشفى أوكوانغا.

وتعرضت ليرا مجدداً للغارات في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 1998. إذ قتل جيش الرب للمقاومة خلال أسبوعين عشرين مدنياً عمداً وتعسفاً، كما اختطف عشرات آخرين وأحرق مئات البيوت في الأجزاء الشمالية من المنطقة. كما نهب على سبيل المثال مركز أيامي التجاري في 21 يناير/كانون الثاني، وأجبر المدنيين الأسرى، الذين كان عددهم حوالي العشرين، على حمل البضائع المنهوبة. واختطف ثلاثون شاباً في 23 يناير/كانون الثاني أثناء غارة على قرية آغوينغ. وورد أن جيش الرب للمقاومة قتل في 27 يناير/كانون الثاني ستة مدنيين عندما نهب مستشفى إرسالية أليوانغ في أدواري. وقتل ثلاثة عشر من سكان القرى خارج نطاق القضاء عندما فتح جيش الرب للمقاومة النار على حفلة عرس في أغالا في 5 فبراير/شباط. واختطف العريس وأباه، كما ضرب شخص مسن ضرباً مبرحاً أفضى إلى وفاته. وفي 7 فبراير/شباط، اختطف ما يزيد على عشرين من سكان القرى من ديارهم في أيامي. وورد أن السكان المدنيين في منطقة أباك قد تعرضوا للمزيد من الاعتداءات.

ووقع المزيد من الاعتداءات على المدنيين في ليرا ابتداء من أواخر أبريل/نيسان 1998. ففي يوم 29 أبريل/نيسان 1998، اختطف خمسون طفلاً من أدواري حسبما ورد. وتعرض مركز أيبيا التجاري لغارة في أول مايو/أيار. واضطر جيش الرب للمقاومة إلى الانسحاب من كيتغوم بعد نشر قوات كبيرة من الجيش الأوغندي، ولكنه

استأنف غاراته في منتصف مايو/أيار 1998، كما زرعت الألغام الأرضية في أبالا في 14 مايو/أيار 1998. وفر حوالي 20 ألف من سكان القرى إلى مدينة ليرا. وقتل جيش الرب للمقاومة في 16 مايو/أيار 1998 أربعة فتيان عزل عمداً وتعسفاً. وفي اليوم التالي، اختطف أربعة أطفال من ضواحي ليرا نفسها. واستمرت هذه الفرقة من جنود جيش الرب للمقاومة في السير شرقاً حيث أغارت على قرى تحيط بكاتاكوي في منطقة سوروتي. وكانت تلك أول غارة تتعرض لها سوروتي منذ أن بدأت جماعة كوي نشاطها. واختطف ثمانية عشر قروياً. وفي 22 مايو/أيار اختطف ممرض وممرضة وطفل أثناء نهب جيش الرب للمقاومة مستشفى أو كوكيا في أوروغو.

وانسحبت وحدة جيش الرب للمقاومة المسؤولة عن هذه العمليات إلى منطقة كيتغوم (التي كانت تتعرض لغارات كثيرة مشابهة) في نهاية مايو/أيار 1998. ومع ذلك استمرت الغارات على ليرا خلال الشهر التالي. فعلى سبيل المثال، اختطف عشرة أطفال من قرى في أوغور. وفي 29 و30 يونيو/حزيران اختطف جيش الرب للمقاومة عشرين طفلاً آخرين من قرى في أكوانغ.

4. طرق معاملة المشتبه في انتمائهم لجيش الرب للمقاومة

يتبع الجيش الأوغندي كما جاء في تقرير منظمة العفو الدولية "عصيان أوامر الرب" سياسة تشجيع جنود جيش الرب للمقاومة على الاستسلام. وتؤكد السلطات أن معظم مقاتلي جيش الرب للمقاومة من الأطفال المخطوفين الذين يجارون ضد رغبتهم. وبالرغم من ارتكابهم انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، فإن حدائث سنهم وتعرضهم للاختطاف أمران يدعوان الحكومة إلى انتهاج سياسة ترمي إلى دمجهم في المجتمع بدلاً من عقابهم. وبمكث جنود جيش الرب للمقاومة الأسرى من ناحية رسمية مدة قليلة فقط في الثكنات العسكرية قبل تسليمهم إلى منظمة غير حكومية تدعى "ورلد فيجين" أو "غوسكو" حيث يتلقون الإرشاد والعلاج النفسي. ويبدو أن تلك السياسة الرسمية تطبق من ناحية عملية بشكل عام.

وتختلف معاملة الأشخاص الذين يشتبه في تعاونهم مع جيش الرب للمقاومة، والذين يقبض على عدد كبير منهم في المخيمات أو أثناء عمليات "التحقق من الهوية" الموسعة (المعروفة باسم باندا غاري). إذ إن معظم هؤلاء من البالغين. وتزعم السلطات أن هؤلاء الأشخاص يعلمون ما يفعلونه كما أنهم مخبرون، لذلك عليهم تحمل المساءلة القانونية بصورة كاملة.

وفي الماضي، توسعت السلطات في استخدام الاحتجاز دون سند من القانون أو المحاكمة في الثكنات العسكرية في شمال البلاد ضد كل من يشتبه في مساندتهم للجماعات المسلحة. ولكن الاحتجاز دون تهمة أو محاكمة يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان يحمل في طياته أيضاً مخاطر التعرض للتعذيب وسوء المعاملة.

وفي أواخر الثمانينيات، احتجز آلاف من المعتقلين المشتبه في انتمائهم للمتمردين في الثكنات العسكرية والسجون المدنية (حيث كانوا يطلقون عليهم لقب "التراء"). وقد تراجع عدد المحتجزين بدون سند من القانون من أنصار جوزيف كوي المزعومين بصورة ملحوظة منذ سنة 1992. وربما كان السبب في ذلك تزايد شعور سكان الشمال بالعداوة نحو جيش الرب للمقاومة. فعلى سبيل المثال، كان من المعروف أن السلطات تحتجز في ثكنات غولو

أكثر من مائة وستين شخصاً منذ عدة شهور.⁴⁴ وقد أطلق سراحهم جميعاً في سنة 1995 على حد علم منظمة العفو الدولية. كما انخفض عدد حالات الاحتجاز بدون تهمة أو محاكمة بصورة طيبة في الشمال منذ ذلك الوقت.

ومع ذلك مازال الاحتجاز بدون تهمة أو محاكمة قائماً، وإن كان على نطاق أضيق مما مضى. ومازالت منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق من الأنباء الواردة بشأن التعذيب وسوء المعاملة. ومعظمها يخص المفارز الموجودة في الريف، وإن كان عدد من الوقائع قد حدث بعد الهجمات العسكرية التي تعرضت لها بلدية غولو حيث قام الجيش والشرطة بعمليات اعتقال واسعة النطاق في إطار عمليات التحقق من الهوية (باندا غاري) بحثاً عن أعضاء جيش الرب للمقاومة والفارين من الخدمة في الجيش. وقد وصفنا وقائع منها في القسم التالي.

وفي إطار الحد من الاعتقال دون سند من القانون، يبدو أن السلطات قد توسعت بصورة طفيفة، في عامي 1995 و 1996 على الأقل، في أسلوب توجيه الاتهامات الجنائية. ويمثل هذا التحول، من ناحية المبدأ على الأقل، خطوة باتجاه احترام حقوق الإنسان. ومع هذا، فالتطبيق العملي يشير إلى وجود أوجه قصور في هذا الأسلوب، وبعضها ينطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان. وسناقش هذا الجانب في القسم الثاني.

1/4 الاحتجاز والتعذيب

في 14 فبراير/شباط 1997، أُلقي القبض على باستوري أولويا وأكوت جانيت وروبرت نيكو وبيكا لالوبا وشخص رابع لا تعرف منظمة العفو الدولية اسمه في بابو ونقلوا إلى مفرزة في أتياك. وكان السبب في إلقاء القبض عليهم على ما ورد، أن ابن باستوري أولويا وأكوت جانيت ينتمي إلى جيش الرب للمقاومة. وتقول أسرته إنه اختطف في يناير/كانون الثاني 1997، ولكن الجيش الأوغندي كان يشتبه في أنه شخصية قيادية في جيش الرب للمقاومة وأنه انضم إليه طواعية. وقد ضرب الأشخاص الخمسة أثناء القبض عليهم. واحتجز الرجال عدة أسابيع في المفرزة حيث ورد أنهم كانوا يضربون بالخيزرانة بصورة يومية لإجبارهم على الاتصال بالابن وإقناعه بالخروج من الأحرش. وفي النهاية، نقل باستوري أولويا إلى ثكنات غولو، ومنها على الفور إلى المستشفى. وأطلق الجيش سراح الباقين.

أُلقي جنود القبض على كاغوا لورنس بووت، الذي يعمل مدرساً، في 16 فبراير/شباط 1997 في لاكور بالقرب من غولو. وقاموا بضربه أيضاً أثناء اعتقاله. واصطحبه الجنود سيراً على قدميه إلى ثكنات غولو حيث ورد أنهم ألغوه من فوق السور المحيط بالثكنة. وتمكنت أسرته من اقتفاء أثره إلى الثكنات ولكن الجنود أنكروا وجوده فيها. وتوسط أحد شيوخ القبائل في نهاية الأمر لإخلاء سبيله في أبريل/نيسان بعد أن وجه رسائل لمكتب العلاقات العامة التابع للجيش ولأعضاء المجلس المحلي والشرطة.

وفي 14 مايو/أيار 1997، أُلقي القبض على ألبينو أوكويا وأونونا جيمس وأوبرا بوسكو في بايتشو بعد اكتشاف مخزن طلقات بنديقية في حوزتهم. فضربوا واحتجزوا في دشمة تحت الأرض. وعذب الجنود أوبرا بوسكو بصهر وعاء بلاستيكي لحمل المياه على جسمه. وأبلغ قساوسة ومنظمة غير حكومية السلطات المدنية باحتجاز هؤلاء الأشخاص في بايتشو، وأثار وفد من منظمة العفو الدولية كان يزور غولو الموضوع مع قائد الفرقة الرابعة. فأطلق سراحهم بعد

⁴⁴ أنظر "أوغندا: احتجاز معارضي الحكومة بدون تهمة أو محاكمة في الشمال". وثيقة منظمة العفو الدولية رقم: (AFR 59/01/94) ديسمبر/كانون الأول 1994.

مضي يومين، وألقي القبض جنديين بتهمة إلحاق الضرر الجسماني للجسيم بالمذكورين، وفي 29 يوليو/تموز 1997 أطلق سراحهما بكفالة.

وتعدى أفراد من الحرس الوطني بالضرب على طوبيا أو كيللو مما أفضى إلى موته في 10 يونيو/حزيران 1997 في أحد المفارز بميناكولو. وكان قد اعتقل نتيجة لمزاعم مفادها أن ابنه من أعضاء جيش الرب للمقاومة، وأنه شوهد في الأحرش القريبة. وكان الجنود يريدون من طوبيا أو كيللو أن يدلهم على المكان الذي يُختبأ فيه الحدث. وقد أُلقي القبض على المفزة بأكملها نتيجة لذلك الفعل ووجهت تهمة القتل إلى ثلاثة من أفرادها.

وفي 20 يونيو/حزيران 1997، أُلقي جنود من مفزة بغوما أولويدا سانتو وهو فاقد الوعي في الحقول القريبة من مخيم غوما. وكانوا قد قبضوا عليه لاشتباههم في أنه على اتصال بجيش الرب. ونقلوه بعد العثور عليه إلى المستشفى حيث تمائل للشفاء. وقد غادر أولويدا منطقة غولو. وورد أن جوليو أغيزا تعرض للضرب بعد أن قبض عليه جنود من الكتيبة الخامسة والستين التي كانت تطارد وحدات من جيش الرب للمقاومة باتجاه تلال آتو في بايتشو. وقد أقم فيما بعد بالتستر على الخيانة (التقاعس عن التبليغ عن أنشطة لها طابع الخيانة).

أُلقي القبض على 18 رجلاً وامرأة من منطقة أغولوكيرو في لاموغي في 20 يوليو/تموز 1997 على يد جنود كانوا يبحثون عن أحد الفارين من الخدمة يشبهه في أنه على صلة بجيش الرب. وأخذهم الجنود إلى معسكر مفزة أور حيث تعرضوا للضرب، ونُقل تسعة منهم المستشفى بعد ثلاثة أيام بعد أن أحضرهم الجنود إلى مكتب مفوض المنطقة المحلي. وقد قبض على أربعة من جنود الحرس الوطني في وقت لاحق وأتموا بإلحاق الضرر الجسماني بالمذكورين.

وفي ساعة مبكرة من صباح يوم 7 سبتمبر/أيلول 1997، أجرى الجيش الأوغندي ووحدات دوريات الشرطة المحمولة عملية فرز للسكان (باندا غاري) في بلدية غولو، وتعرض الأهالي خلالها للضرب بالأيدي والسياط على يد الجنود لإجبارهم على الخروج من بيوتهم والتوجه إلى مدرسة لايي الابتدائية المركزية لإجراء الفرز، الذي يشمل فحص المستندات الشخصية وقيام جنود سابقين من جيش الرب للمقاومة، الملقين بالحواسيب، باستعراضهم للتعرف على من ينتمون منهم إلى جيش الرب للمقاومة. وكان من ضمن من تعرضوا لسوء المعاملة صحفي ثقب الجنود أذنيه بحراب البنادق، كما ذكر وكان من ضمن الضحايا الآخرين رجل معوق ورد أنه تعرض للضرب والركل لأنه عجز عن التوجه عدواً إلى نقطة التجمع.

وتوالى الحوادث طيلة عام 1998. ففي 14 مايو/أيار 1998 على سبيل المثال، "اختفى" إيلاريو أوتيم وسيمون أوكوت بعد أن قبض عليهما في مركز أوكولوم التجاري. واحتجز جنود من مفزة بايتشو فرانسيس أتشورا وخمسة آخرين بغير سند من القانون في بداية يوليو/تموز 1998. وادعى الجنود أنهم كانوا يشتبهون في انتماء الأشخاص الخمسة لجيش الرب. وقد ضرب الرجال وقام الجنود بتعذيب أحدهم، وهو كريس بيتيكو، بإحراق يديه وثقب جسمه بالإبر. وقد قبض على خمسة جنود وأتموا بالقبض على المذكورين بدون سند من القانون وممارسة التعذيب. وأُلقي القبض في يوليو/تموز 1998 على واحد وعشرين شخصاً من أمبيل بمقاطعة أغاغو التابعة لكيتغوم وتعدى عليهم الجنود بالضرب بعد القبض عليهم. وفي منتصف يوليو/تموز، أقم 14 من المذكورين بممارسة السحر.

وفي 2 سبتمبر/أيلول 1998 أُطلق الرصاص على مفرزة باغيبا التابعة للجيش الأوغندي. فقام الجنود بتشكيل دورية عثرت على ويليام أودونغ وفيليبس أودونغ وأولويا وهم يزرعون الأرض. وقيدوا الرجال الثلاثة بطريقة مؤلمة تعرف في أوغندا "بالكاندويا". وهي ربط ذراعي الضحية بإحكام شديد فوق الكوع وخلف الظهر. وتعتبر هذه الطريقة من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وقد منعها الجيش في سنة 1987. واقتاد الجنود الأشخاص المذكورين إلى المفرزة حيث ضربوهم. وتدخل أحد الضباط لإطلاق سراحهم، وورد أن جنديين قد اعتقلا. ومع ذلك، تفيد مصادر محلية بأن الاتهام لم يكن قد وجه بعد للجنود حتى منتصف أكتوبر/تشرين الأول 1998.

ويحظر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فضلاً عن الميثاق الأفريقي و اتفاقية مناهضة التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي انضمت إليها أوغندا في نوفمبر/تشرين الثاني 1998، التعذيب وسوء المعاملة. وتشترط هذه الاتفاقية عدم الاحتجاج بأي ظرف كان، بما في ذلك حالة الحرب، كمبرر للتعذيب. كما إنها تلزم السلطات بالتحقيق في كل الشكاوى الخاصة بالتعذيب وتقدم مرتكبيه للعدالة.

2/4 استغلال الاتهامات الجنائية

استعرضت منظمة العفو الدولية في مايو/أيار 1998 ملفات شرطة ومحاكم غولو، واتضح لها أنه في الفترة الواقعة بين أول يناير/كانون الثاني 1996 وأول مايو/أيار 1998، وجهت تمم الخيانة (شن الحرب على الدولة) والتستر على الخيانة (التقاعس عن الإبلاغ عن أنشطة تتصف بالخيانة) والإرهاب لواحد وخمسين رجلاً وامرأة واحدة. وقد وجهت معظم الاتهامات في سنة 1996: خمس اتهامات بالخيانة، 28 تهماً بالتستر على الخيانة، وستة اتهامات بممارسة الإرهاب. وفي سنة 1997 بلغ عددها 10 وكان توزيعها كما يلي: اتهامان بالخيانة و8 بالتستر على الخيانة. وفي سنة 1998: اتهام واحد بالخيانة وآخر بممارسة الإرهاب.

ومن قد جرى العرف في محاكم أوغندا على تفسير المادة 23 (6) من الدستور الأوغندي على أنها تحظر الإفراج بكفالة لفترات محددة عن الأشخاص المتهمين بارتكاب بعض الجرائم الخطيرة؛ والمتهم بجريمة من الجرائم التي يقتصر نظرها على الحكمة العليا (كالخيانة والقتل والاعتصاب) لا يجوز الإفراج عنه بكفالة ما لم يكن قد احتجز على ذمة التحقيق مدة 360 يوماً، وما لم تكن قضيته قد أحيلت إلى المحكمة. أما المتهمون بارتكاب جرائم من النوع الذي تنظره المحاكم الكبرى أو الصغرى (مثل التستر على الخيانة أو الإرهاب) فليس من حقهم الكفالة إلا بعد مضي مائة وعشرين يوماً على احتجازهم على ذمة التحقيق. ويعني هذا احتمال إساءة استخدام هذه الاتهامات لاحتجاز أي شخص لا تتوفر ضده أدلة قوية على نحو يبدو في الظاهر قانونياً. وهذا هو الوضع بالذات في شمال أوغندا حيث تعترض مشكلات عويصة تطبيق القانون الجنائي (نوقش هذا الموضوع في الفصل الخامس).

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن تفسير المادة 23 (6) على هذا النحو قابل للطعن من الناحية القانونية، وأن النجاح في تصويبه سيغلق ثغرات في القضاء الجنائي قد تستخدم في انتهاك حقوق الإنسان.⁴⁵

⁴⁵ تعتقد منظمة العفو الدولية أن تقديم طعن في صحة هذا التفسير من الناحية القانونية يمكن أن يوضح ما إذا كانت المادة تنص على فترة إجبارية لا يجوز السماح خلالها بالكفالة أم أن هدفها هو إلزام المحاكم بمنح الكفالة بعد فترة محددة إذا لم تكن قد منحت بالفعل خلال الفترة المذكورة. والتفسير الأول يخلق وضعاً يتيح فرصة استغلال الاتهامات الجنائية واستخدامها لانتهاك حقوق الإنسان. أما التفسير الثاني، فهو ينقل التركيز على منح الكفالة باعتبارها حقاً للمتهم، مما يقلل بالتالي فرص تليفن الاتهامات الجنائية الخطيرة كوسائل بديلة للاحتجاز.

ولا يتسنى لمنظمة العفو الدولية بصورة أو بأخرى تقييم صحة الاتهامات السياسية التي وجهت في الغالبية العظمى من القضايا الاثنتين والخمسين. ومع ذلك، فقد تبين أن المشتبه فيهم احتجزوا في الغالبية العظمى من الحالات على نحو غير مشروع قبل توجيه الاتهام إليهم في مفازر نائية، ولفترات تراوحت بين بضعة أيام وعدة شهور.

وينص القانون على ضرورة توجيه الاتهام إلى المجرمين المشتبه فيهم خلال 48 ساعة من إلقاء القبض عليهم. ومع تفهمنا لصعوبة التزام الوحدات التي تحارب في مناطق بعيدة بالفترة المذكورة أثناء فترات النشاط العسكري المكثف من جانب جيش الرب للمقاومة، إلا إنه يتوجب مع ذلك على السلطات الالتزام بأحكام القانون في كل الأحوال. وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد مبرر على الإطلاق لطول فترات احتجاز سيمون أونيك وياكوبو أكونغا وأومونو سيسو على سبيل المثال. فقد قبض عليهم في 26 ديسمبر/كانون الأول 1995 في بابو ولكنهم لم يُحضروا إلى مخفر غولو لتوجيه تهمة التستر على الخيانة إليهم إلا في منتصف يونيو/حزيران 1996. كذلك، قبض على أوتودا رونالد في بالايك في منطقة كيتغوم في 18 ديسمبر/كانون الأول 1996، ثم اتهم بالخيانة في النهاية في 13 مايو/أيار 1997.

وفي سنة 1997، حكم كبير قضاة غولو برد خمس دعاوى لفشل الإدعاء المتكرر في إحضار شهود كما أسقط التهم الموجهة إلى ستة أشخاص آخرين لكثرة تغيب ممثل الادعاء عن حضور الجلسات، الأمر الذي يوحى بعدم كفاية أدلة الإثبات أو عدم توفرها أصلاً. وليس من المستبعد أن ينطبق نفس الوضع على قضايا أخرى لم تنظر حتى الآن. وقد صدر الحكم في قضية واحدة على حد علم منظمة العفو الدولية، ألا وهي قضية أكايا أودوتش المتهم بالتستر على الخيانة، والذي حكم عليه بالسجن لمدة أربعة شهور.

وفي مارس/آذار وأبريل/نيسان 1998، وقعت سلسلة من الاعتقالات في غولو تشير إلى استخفاف دوائر الحكومة المركزية بالإجراءات القانونية. وكانت تلك الاعتقالات قد تمت على يد أعضاء شبكة الاستخبارات الشعبية، وأدارها الرائد كاكوزا موتالي، مستشار الرئيس للشؤون السياسية من ديوان رئاسة الجمهورية. وورد أن الرائد المذكور تورط بشكل مباشر في الاعتقالات، وهو ما ادعت السلطات المحلية أنه لم يكن لها ما يبررها. كما كان توقيتها يثير السخرية. فقد حدثت أول مجموعة منها يوم زيارة الرئيس يويري موزيفيني لمخيمات غولو واعتذاره لسكان الشمال عن فشله في إنهاء الحرب، وهي زيارة كان يهدف منها إلى التعبير عن نواياه الحسنة تجاههم.

ويحتاج إنشاء جهاز استخبارات إلى تشريع برلماني وفق الدستور الأوغندي.⁴⁶ ولم يحدث ذلك بالنسبة لشبكة الاستخبارات الشعبية، الأمر الذي ينفي عنها صفة الدستورية والشرعية. كما أن عدم استنادها إلى أسس من القانون بهذه الصورة يبيح لها القيام بعملياتها دون رقيب أو حسيب، رغم أن المواثيق الدولية تنص على ضرورة التقيد الصارم بأحكام القانون عند القبض على المشتبه فيهم أو احتجازهم أو سجنهم وأن يتم ذلك على يد موظفين مؤهلين.⁴⁷

احتجز عشرة رجال وامرأة في 17 مارس/آذار 1998 في غولو، للاشتباه في قيامهم بأنشطة تتسم بالخيانة كما جاء على لسان الرائد كاكوزا موتالي. ولم يؤخذوا إلى مخفر الشرطة بل إلى ثكنات غولو حيث احتجزوا في مبنى

⁴⁶ المادة 218 (2) من دستور جمهورية أوغندا.

⁴⁷ مجموعة مبادئ حماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن".

حكومي قبل ترحيلهم إلى كمبالا ليلاً في سيارتين. وادعى أحد المعتقلين في أقواله لمنظمة العفو الدولية أنه هدد بتصويب مسدس إلى رأسه أثناء استجوابه حول أنشطة مزعومة يقوم بها المتمردون. واحتجزوا في كمبالا بدون سند من القانون في غرفة ملحقة بالمكاتب الخاصة بمستشار الرئيس للشؤون السياسية.

وظل المسؤولون المحليون واللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان يبحثون عن هؤلاء المحتجزين على مدى الأربعة أيام التالية. وفي 21 مارس/آذار أحلي سبيل كليمنتينا أوكيللو، المرأة الوحيدة بين المحتجزين، وأوكيللو جون صامويل وروبرت أوكيللو وروبرت أوسين. واتهم سبعة آخرون بالخيانة، وهم: أوكيللو لايوو (رئيس المجلس المحلي لمقاطعة أتاكا الفرعية) وسانتو بونغومين وأويول سيزي وفينسنت أتوكيني وكيديغا با يولام وفنسنت أوكيما ومارتن غازي.

ويدعي فريق الاستخبارات، الذي قبض عليهم، أن هؤلاء الرجال اشتركوا في 2 مارس/آذار 1998 في قتل جوستين كيديغا وعشرة من أفراد أسرته في قرية في بايتشو بعد إبلاغه الجيش الأوغندي بأن بعض المتهمين يتعاونون مع جيش الرب للمقاومة. وتعتقد السلطات المحلية أن المقبوض عليهم كانوا ضحية خلافات قَبَلية حول الأرض.

وفي 3 أبريل/نيسان 1998، قبض رجال الاستخبارات بقيادة الرائد على ثلاثة أشخاص آخرين، وهم: مزي أبولو أوكوبو وأوبيل ألانيا وماكاموي جوستين في مخيم آور. ثم قبضوا في اليوم التالي على شخصين آخرين هما: أوبوبو كاجيروي وأوتو ستانلي من مخيم بارابونغو، كما ألقى القبض في بابو على آخرين، وهم: سيلزيو أوتيم وسيلزيو أكينا وأروك أودونغبيني وسيراينو أونيككا. ومرة أخرى، اضطُحِب هؤلاء الرجال إلى غولو ثم نُقلوا إلى كمبالا، حيث احتجزوا مثل من سبقوهم بدون سند من القانون في المقر الخاص بأحد المسؤولين لعدة أيام قبل إخلاء سبيلهم بعد ستة أسابيع مع وضعهم تحت رقابة الشرطة، بينما اتهم الآخرون بالخيانة.

وفي يوم 20 مايو/أيار 1998، أعيد القبض على الخمسة الذين أطلق سراحهم وكلفت الشرطة بمراقبتهم، وهم أوتو ستانلي ومزيي أبولو أوكوبو وماكاموي جوستين وأوبوبو كاجيروي، وكانت الشرطة هي التي قبضت عليهم هذه المرة في غولو، واتهموا بالخيانة ونقلوا أيضاً إلى كمبالا، إلى مركز احتجاز رسمي.

وليس في وسع منظمة العفو الدولية تقييم مدى صحة هذه الاتهامات، ولكن الطريقة التي تم بها القبض عليهم في 17 مارس/آذار و3 أبريل/نيسان و4 أبريل/نيسان ثم احتجازهم في مقار خاصة يمثل تطور يثير انزعاجاً شديداً. وقد جاء ما يلي على لسان مسؤول محلي، أقلقه هذا التطور، وذكره بالطريقة التي كان مسؤولو الأمن في عهد عيدي أمين يلقون بها بالاحتجزين المقيدين بالإصفاة الذين اعتقلوا في غولو من فوق طريق الجسر المقام على النيل في كاروما:

"إن ما حدث يشبه ما كان يحدث في عهد عيدي أمين إلى حد كبير. إذ لم تبق سوى خطوة صغيرة لنعود إلى الأيام التي كان فيها الناس يلقون في النيل عند شلالات كاروما".

إن احتجاز الأشخاص في أماكن غير رسمية انتهاك للمعايير الدولية كما أنه يزيد فرص استخدام التعذيب و"الاختفاء".

5. تطبيق العدالة ومعالجة الإفلات من العقاب

مازالت شرطة ومحاكم وسجون شمال أوغندا مستمرة في عملها وسط الخراب الذي سببته الحرب. ولكن بالرغم من الجهود التي يبذلها الكثيرون ممن يعملون في هذه المؤسسات، إلا أن الشرطة والمحاكم، على وجه الخصوص، لا تؤدي مهامها على خير وجه. ويخلق هذا الوضع مصاعب خطيرة في وجه الساعين لضمان احترام حقوق الإنسان هناك.

ومن أعراض قصور المؤسسات عن أدائها لدورها، تقاعسها عن التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان عند حدوثها، فضلاً عن انتهاكها هي نفسها لحقوق الإنسان. ومن النتائج الهامة التي ترتبت على الوضع السابق، ضعف ثقة أغلبية السكان في قدرة الشرطة والمحاكم على تطبيق العدالة. وكان من رأي الكثير ممن تحدثوا مع منظمة العفو الدولية أن عدم مساءلة منتهكي حقوق الإنسان أصبح من المسلمات. وذكر بعضهم أن هناك المزيد من الأدلة على عدم اكتراث الجهات الرسمية على مستوى الحكومة المركزية بحل المشكلات التي تسببت في الحرب. والعدالة، في رأي هؤلاء، حلم بعيد المنال لسكان الشمال وتطبيقها ليس أولوية من وجهة نظر أولي الأمر.

ومما لا شك فيه أن الحرب تخلق مشكلات تحول دون تطبيق العدالة على الوجه الصحيح. فالفوضى الاجتماعية وعدم الشعور بالأمان اللذان ينتجان عن الحرب عقبة تعترض أداء الشرطة لعملها وإجراء التحقيقات الجنائية. كما تنتشر المزاعم والاتهامات والمضادة المستندة إلى دوافع سياسية، فضلاً عن الصعوبات الجملة التي تعترض سبيل العثور على الشهود وحميتهم. فالشرطة مزودة بأسلحة خفيفة فقط كما أنها مستهدفة من جيش الرب للمقاومة، لذا هي بحاجة إلى حماية الجيش الأوغندي إذا كان تريد ممارسة وظائفها خارج المدن الرئيسية. وقد أغلق آخر مخفر شرطة في أرياف غولو (أوبيت) في بداية عام 1998.⁴⁸ كما أغلقت المحاكم الفرعية كلها. ويعترف كبار الموظفين القضائيين بأنهم عاجزون عن توفير العدالة للشعب. وكانت النتيجة، عجز المحاكم عن القيام بوظائفها خارج مدينتي غولو وكيغوم، وأصبح على من يبغى الإنصاف أن يسافر إلى إحدى المدن مع ما ينطوي عليه من مخاطر. وينطبق هذا الكلام على معظم المشكلات القانونية التي يود الناس عرضها على المحاكم. وينطبق أيضاً بشكل خاص على مزاعم انتهاك حقوق الإنسان ولا سيما إذا كان مرتكبوها المزعومون من الجنود.

وعلى أية حال، ليست كل المشكلات التي تواجه تطبيق العدالة نتيجة حتمية لاضطراب الأوضاع والزوح وعدم الشعور بالأمن. إذ يسهل استخدام العوامل السابقة في التعتيم على عوامل أخرى تستطيع السلطات، المحلية والوطنية، اتخاذ تدابير بشأنها.

1/5 محاسبة الجنود

يقول ضباط الجيش الأوغندي أنهم ردوا على النقد الذي وجه إلى الجيش في الماضي بشأن تقاعسه عن اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة انتهاك حقوق الإنسان.⁴⁹ وأفاد مسؤولون كبار بالقوات المسلحة الأوغندية لمنظمة العفو الدولية، أن الجيش قد تبين، بالرغم من عدم تسليمه بصحة هذا النقد، وجود قصور إجرائي في طريقة تقديم الجنود للعدالة من خلال مراجعة الإجراءات القائمة. ويقول ضباط جيش الدفاع الشعبي الأوغندي إن نظام التحقيق الداخلي والملاحقة القضائية كان يتسم في بعض الأحوال بالسرية والانغلاق، ومن ثم لم يدر المدنيون بأن العدل يأخذ مجراه. وقالوا أيضاً إن الرغبة في الإسراع بتطبيق العدالة على الملاء تعني في بعض الأحوال تجاهل حقوق الجنود الإنسانية.

⁴⁸ الرئيس سام إبودوي، قائد شرطة منطقة غولو، 19 مايو/أيار 1998.

⁴⁹ انظر على سبيل المثال، "أوغندا: التقاعس عن ضمان حقوق الإنسان"، وثيقة منظمة العفو الدولية رقم: (AFR 59/05/92)، سبتمبر/أيلول

وينطبق ذلك بشكل خاص على المحاكم العسكرية حيث كانت أحكام الإعدام تنفذ بسرعة بعد محاكمات مبتسرة جائرة لا تمنح المتهم حق الاستئناف.

وقد وصفت مجموعة من مسؤولي الجيش والسلطات المحلية والشرطة والمحاكم في لقاء مع منظمة العفو الدولية النظام المتبع في منطقتي غولو وكيغوم للتعامل مع البلاغات الخاصة بانتهاك حقوق الإنسان على يد الجنود.⁵⁰ ويقول الجيش إنه يتحرك بسرعة عند إبلاغه بشكوى لإلقاء القبض على الجنود الذين يزعم ارتكابهم الجريمة. ثم يسلم هؤلاء إلى الشرطة، الجهة المسؤولة عن إجراء كافة التحقيقات الجنائية. وتقوم الشرطة بتوجيه الاتهام الجنائي ثم تنظر القضية أمام محاكم مدنية. والهدف المعلن هو تحقيق العدالة على مرأى من المدنيين والعسكريين على حد سواء. وقال جميع المسؤولين الذين تحدثت معهم منظمة العفو الدولية إن هذا الأسلوب عامل هام في بناء الثقة بين القوات المسلحة والسكان المدنيين.

ولاشك أن مثل هذا النوع من التعاون بين الجيش ونظام القضاء المدني يلقي ترحيباً — من حيث المبدأ — طالما ساهم في المحافظة على احترام حقوق الإنسان. ومع ذلك، تنطوي عملية التعاون السابقة على عدة عناصر تفسد التطبيق كما يتضح من النمط الذي تتبعه الحوادث وعمليات الاعتقال.

ولقد اتضح من فحص منظمة العفو الدولية لسجلات الشرطة في غولو في مايو/أيار 1998، أن الشرطة أتمت 82 جندياً في الفترة الواقعة بين يناير/كانون الثاني 1996 وأبريل/نيسان 1998 بارتكاب عدة جرائم خطيرة ضد النفس، منها: 40 اتهاماً بالقتل، ست تم بالشرع في القتل، و16 تمهة بالاغتصاب، و12 تمهة لها علاقة بالاعتداء أو إلحاق الأذى الجسدي، وثلاث تم بالتهديد باستخدام العنف. وقد أتم خمسة جنود بانتهاك عرض فتيات قاصرات في ملابس عفيفة مما يوحي بأن التهمة كانت ستتحول إلى اغتصاب لو كانت أعمار الضحايا تزيد على ثمانية عشر عاماً.⁵¹ وقد صفنا عدداً كبيراً من هذه الحوادث في الفصل الرابع.

ومع ذلك، لم يقدم المتهمون إلى المحاكمة وتصدر عليهم أحكام إلا في ثلاث حالات،⁵² كان من ضمنهم جنديان أتمتا بالشرع في القتل في يوليو/تموز وأكتوبر/1997 على التوالي، وأربعة أفراد من الحرس الوطني أتموا بإحداث عاهات جسمانية في يوليو/تموز 1997. وقد تبين أن الجنود الذين يخلى سبيلهم بكفالة يعادون إلى وحداتهم بالرغم من إنكار الجيش الأوغندي لذلك. كما أن منظمة العفو الدولية جمعت أنباء عن وقوع حوادث قتل أخرى بلغ عددها 63، وما يزيد على 40 واقعة اغتصاب وعشرات من الاعتداءات لم يلق القبض فيها على أي جندي ناهيك عن إقامة الدعوى القضائية عليه.

⁵⁰ الملازم شعبان بنتازيرا، مدير مكتب إدارة العلاقات العامة التابع لجيش الدفاع الشعبي الأوغندي، 22 مايو/أيار 1997، العقيد (حالياً العميد) جيمس كازيني، قائد الفرقة الرابعة، 23 مايو/أيار 1997، السيد/أوكيلو أولانيان مساعد مفوض منطقة غولو المقيم، 27 مايو/أيار 1997، الرئيس سام أبودوي قائد شرطة غولو، 26 مايو/أيار و10 يوليو/تموز 1997، السيد/بيتر أودوك ووتشينغ، مفوض منطقة غولو المقيم، 10 يوليو/تموز 1997، الملازم خليل ماغارا، مسؤول العلاقات العامة بالجيش الأوغندي — غولو 18 مايو/أيار 1998، العميد إدوارد وامالا كاتومبا، قائد الفرقة الرابعة، 21 مايو/أيار 1998.

⁵¹ تفضل الشرطة استخدام مصطلح "التغريز بقاصر" (مباشرة جنسية غير مشروعة لفتاة يقل سنها عن 18 سنة) إذا كان سن الضحية يقل عن 18 عاماً لكي تفوت على الدفاع فرصة التذرع بالتراضي بين الطرفين.

⁵² حوكم المتهمون وأحلي سبيلهم في قضية واحدة، وهي قضية الجنود الثلاثة المتهمين بالاعتداء.

وبمعنى آخر، مازالت مشكلة إفلات الجنود الذين ينتهكون حقوق الإنسان من العقاب قائمة، بالرغم من التحركات التي قامت بها مؤسسات مختلفة في مراحل مختلفة. ولهذا الموضوع أسباب عديدة تعود للمؤسسات، من ضمنها العلاقة القائمة بين الجيش الأوغندي من جهة، ونظام القضاء الجنائي والشرطة والنيابة العامة من جهة أخرى.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن التقاعس عن علاج هذه المشكلات المؤسسية بصورة كافية في منطقة سياسية حساسة مثل شمال أوغندا، يشير إلى أن أعلى مستويات الحكومة لا تعتبر تطبيق العدالة في غولو وكيغوم ضمن أولوياتها. وعند أخذ تورط كبار ضباط الجيش الأوغندي في عمليات القتل في الاعتبار، سينتابنا شك خطير حول مدى حرص ديوان الرئيس الأوغندي على تقدم من يرتكبون الانتهاكات من الجنود في شمال البلاد للعدالة.

2/5 الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، والمساءلة عن الأفعال

إن أول أسباب الإفلات من العقوبة هو الصعوبة التي تواجه من يريدون الإبلاغ عن انتهاك حقوق الإنسان. وتوجد عدة قنونات للإبلاغ من الناحية النظرية، إلا إن الوصول إلى معظمها متعذر بالنسبة للضحايا المقيمين في الأماكن النائية، كما أن المسؤولين عن بعضها يخشون بأس جنود الجيش. ولا يوجد مسؤول أو شخصية قيادية في المجتمعات المحلية تقع على عاتقه مسؤولية رصد البلاغات الخاصة بانتهاك حقوق الإنسان.

وبالرغم من تصريح كبار العسكريين والمسؤولين المدنيين الواضح بشأن عدم تساهلهم مع الجنود الذين ينتهكون حقوق الإنسان، إلا إن الواقع يقول إن الكثير من الانتهاكات لا يُبلغ عنها، كما أن عدداً كبيراً من الحالات الأخرى لا يحظى إلا بمتابعة محدودة أو بتحقيق ضيق النطاق.

والخيارات المتاحة أمام سكان القرى للإبلاغ عن انتهاك حقوق الإنسان ولا سيما للمقيمين منهم في المناطق الريفية والمخيمات، محدودة للغاية. كما أن هجمات جيش الرب للمقاومة على الشرطة تحد من زيارة الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون للمخيمات بصورة غير منتظمة، لذلك يتعذر إبلاغ الشرطة بحالات انتهاك حقوق الإنسان.

وتتفاقم مشكلة اختيار الجهة التي تقدم إليها الشكوى بصورة خاصة إذا كان من ينتهكون حقوق الإنسان من الجنود، لأن المفاوز المحلية تملك نفوذاً فعلياً. لذلك يشعر سكان القرى أن مخاوفهم من التعرض للانتقام (الذي يتراوح بين الاعتداء على شخص الشاكي واتهامه بأنه من المتعاونين مع جيش الرب للمقاومة) ما يبررها، كما حدث بالنسبة لأسرة أوتو الذي توفي بعد تعذيبه في فبراير/شباط 1997 أو "ك.أ" التي اغتصبت في نوفمبر/تشرين الثاني 1996. وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد سكان القرى على المفاوز في حمايتهم من جيش الرب للمقاومة. ولا يستطيع الأهالي القيام بشيء في حالة تجاهل الضابط المعني لشكوى تخص جنوده ولا سيما إذا كان له ضلع في الأمر.

ويستجبه عدد كبير من الذين يريدون الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى عضو مجلسهم المحلي أو شيخ قبيلة أو إلى الأبرشية أو رئيس المقاطعة الفرعية.⁵³ وقد يتوسط عضو المجلس المحلي أو الرئيس أو شيوخ القبيلة مباشرة لدى قائد مفرزة الجيش الأوغندي المحلية (يقوم عضو المجلس المحلي عادة بهذه المهمة)، أو قد يبلغون مفوض المنطقة المقيم،

⁵³ يُنتخب أعضاء المجلس المحلي على مستوى القرية (عضو مجلس من المستوى الأول) أو على مستوى المقاطعة الفرعية (عضو مجلس من المستوى الثالث) أو على مستوى المنطقة (عضو مجلس من المستوى الخامس). ومن ضمن مهام عضو المجلس المحلي على كل مستوى تمثيل المجتمع المحلي عند التعامل مع السلطات المدنية والعسكرية. ويمارس شيوخ القبائل الذين يحظون باحترام الناس نفس الدور بصورة غير رسمية في أحيان كثيرة. أما رؤساء المجتمعات المحلية فهم موظفون حكوميون ويمثلو الإدارة على مستوى الأبرشية والمقاطعة الفرعية.

ممثل رئيس الدولة في المنطقة، الذي قد يثير الموضوع مع الجيش حسب طبيعة الشكوى. والقناة الأخرى التي يتبعها أعضاء المجلس المحلي، هي الاتصال المباشر بقائد الفرقة الرابعة في غولو، الذي يتم بصورة رسمية من خلال مسؤول العلاقات العامة في جيش الدفاع الشعبي الأوغندي.

ولكن الاتصال بمفوض المنطقة المقيم أو مسؤول العلاقات العامة أمر مرهون بالقدرة على الوصول إلى غولو بطبيعة الحال، الأمر الذي لا يتيسر في كل الحالات، ولا سيما بالنسبة لمن يعيشون في مناطق معزولة، كما أن بوسع سكان المدن أيضاً الاتصال مباشرة بالشرطة. ويتصل أحياناً سكان القرى وأعضاء المجالس المحلية الذين يصلون إلى بلدية غولو بالمنظمات غير الحكومية التي تهتم بقضايا حقوق الإنسان. وفي سنة 1996، تبنت ثلاث منظمات غير حكومية مقرها غولو القضايا الخاصة ببعض الضحايا المزعومين لانتهاكات حقوق الإنسان كأولوية من ضمن أنشطتها. وقد تقلص نشاط برنامج المساعدة القانونية الذي يعين سكان القرى على عرض قضاياهم على المحاكم في سنة 1996 بعد انتخاب المسؤول عنه عضواً في البرلمان. وقد أدت صعوبات تنظيمية في داخل صفوف مؤسسة "دعاة حقوق الإنسان في أوغندا" إلى إغلاق مؤسساتهم في سنة 1997. فأصبحت منظمة "بؤرة حقوق الإنسان" هي أنشط المنظمات غير الحكومية المتبقية في بداية 1999. وهي تتولى إبلاغ السلطات بانتهاكات حقوق الإنسان المزعومة نيابة عن الضحايا. ويرى الكثير من دعاة حقوق الإنسان وأعضاء المجالس المحلية أن إذاعة خبر التقدم بشكوى على نطاق واسع تدبير يقلل من مخاطر تعرضهم للانتقام على يد وحدات معينة من الجيش أو الجنود. لذلك، ينسخ أعضاء المجالس وشيوخ القبائل في معظم الأحيان الشكوي مرات ومرات لتوجيهها إلى أكبر عدد من المسؤولين، ويضمن هذا الأسلوب عدم إدعاء مسؤول واحد بأنه لم يتلق أية معلومات عن الحادث.

وجدير بالذكر، أن أعضاء المجالس شأهم شأن غيرهم من المدنيين معرضون للاعتداء على يد الجنود، الأمر الذي قد يمنعهم من التصدي لبعض القضايا ولا سيما في المناطق أو المخيمات النائية حيث يصعب نقل الأخبار إلى غولو أو كيتغوم. فأعضاء المجالس، مثل غيرهم، يعتمدون على المفاوز في حمايتهم من جيش الرب للمقاومة. ومن نافلة القول، إن سلطة الجنود في وضع من هذا النوع تغدو مطلقة. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن استهداف أعضاء المجالس المحلية لاعتداءات جيش الرب للمقاومة دفع معظمهم إلى الفرار إلى غولو، ومن ثم أصبح من المتعذر على الشاكين الوصول إليهم.

ولا يوجد في واقع الأمر مسؤول معين مختص بمتابعة أبناء انتهاك حقوق الإنسان والتأكد من اتخاذ تحرك بشأنها. فمفوض المنطقة المقيم على سبيل المثال يملك النفوذ ويحظى بالاحترام ولكن لديه مسؤوليات أخرى كثيرة تتطلب التعاون المباشر مع الجيش. وقد تتعارض هذه المسؤوليات مع إعطاء الأولوية لقضايا انتهاك حقوق الإنسان على يد الجيش الأوغندي.

يخضع أعضاء المجالس لمساءلة مجتمعاتهم المحلية لأنهم يرشحون أنفسهم لإعادة انتخابهم، ولكنهم في واقع الأمر وسطاء بلا سلطة. فالجتمتع بصفة عامة يود لفت الأنظار إلى بعض الحالات، وإبعادها عن حالات أخرى لتجنب استعداء الجنود. وهو وضع يمنع أعضاء المجالس من متابعة القضايا، على عكس رغبة أقارب الضحايا.

وقد صرح قادة الجيش الأوغندي بأنهم ملتزمون بالاحتفاظ بعلاقات طيبة مع المدنيين في إطار الاستراتيجية العامة الرامية إلى مكافحة التمرد، وأن هذا يقتضي درجة من المساءلة. ولكن هذا يظل قولاً بلا فعل. فمسؤول العلاقات

العامّة في للجيش لا يخضع للرقابة الشعبية بل لضباط أعلى منه رتبة. ويوحى نمط التحركات الرسمية المتبعة إزاء البلاغات الخاصة بانتهاك حقوق الإنسان بأن من المستبعد اتخاذ أي إجراء في حالة وقوع الانتهاك المزعوم في سياق عملية عسكرية. والمثال الصارخ لذلك إنكار القيادة العسكرية التام لواقعة قتل 30 طفلاً من أسرى جيش الرب للمقاومة في مارس/آذار 1998 على يد الجيش الأوغندي.

3/5 ثافت آليات التحقيق الجنائي

والجموعة الثانية من أسباب إفلات الجنود من العقاب، وهي ظاهرة حقيقية، تكمن في ثافت آليات التحقيق الجنائي. وهو ضعف يشوب جميع التحقيقات الجنائية، ولا سيما عند التحقيق مع الجنود الذين يُزعم أنهم انتهكوا حقوق الإنسان.

والوضع القانوني العام يتلخص فيما يلي: ينص القانون الأوغندي على ضرورة توجيه الاتهام الجنائي في بحر 48 ساعة من إلقاء القبض على المتهم. كما ينبغي أن تتضمن لائحة الاتهام تحديداً للفعل الجنائي المرتكب بالإضافة إلى "جميع التفاصيل اللازمة لتوفير معلومات معقولة حول طبيعة الفعل الذي يستند إليه قرار الاتهام".⁵⁴ ويعني ذلك، إجراء تحقيق كاف قبل توجيه الاتهام لتحديد تفاصيل الفعل الجنائي المزعوم.

ولكن ذلك لا يحدث في كل الأحيان. فكثيراً ما يقبض على الأشخاص وتوجه لهم شتى أنواع التهم بسبب قوة نفوذ الشاكي أو قدرته على إسماع صوته للمسؤولين. كما أنه يتوجب استمرار التحقيق وجمع الأدلة بعد توجيه الاتهام للمشتبه فيه. ولكن قلما يحدث هذا بسبب العراقيل وألوان المثبطات الأخرى.

الاعتقال على يد جنود الجيش أو ضباط الأمن

أدى إغلاق مخافر الشرطة النائية في منطقة غولو وتركيزها في مدينة غولو إلى كثرة قيام أفراد الجيش الأوغندي بعمليات الاعتقال ولا سيما فيما يتعلق بالمشتبه في قيامهم بجرائم سياسية أو في حالة الجنود المتورطين في انتهاك حقوق الإنسان. وتشارك في عمليات إلقاء القبض أحياناً ثلاث هيئات للاستخبارات: إدارة الاستخبارات العسكرية التابعة للجيش وجهاز الأمن الداخلي وشبكة الاستخبارات الشعبية. وبالرغم من أن إدارة الاستخبارات العسكرية وجهاز الأمن الداخلي هيئتان غير مدربتين على جمع الأدلة بطريقة تتيح إقامة الدعوى القضائية وغير مجهزتين لذلك وليست لهما السلطة الرسمية للقيام بهذا (ولا تملك شبكة الاستخبارات الشعبية أية صفة دستورية أو قانونية على الإطلاق)، إلا إن ذلك لم يمنع الهيئات المذكورة من القبض على من تشبه في قيامهم بأفعال جنائية. وكثيراً ما يؤدي أسلوبها في العمل إلى انتهاك حقوق الإنسان فضلاً عن الإخفاق في إقامة الدعوى بعد القبض على الجناة.

ويوجد بجهاز الشرطة العسكرية التابع للجيش الأوغندي إدارة متخصصة، تعرف باسم قسم التحقيقات الخاصة، وهي مدربة على إجراء التحقيقات الجنائية. وتستخدم هذه الإدارة في التحقيق في الجرائم التي ترتكب في داخل الجيش توطئة لتقديم مرتكبيها للمحاكمة أمام القضاء العسكري.⁵⁵ ولا يبدو أن هذه الإدارة تحصل على موارد كافية من الجيش. إذ يقول أحد كبار ضباط الشرطة في كمبالا: "إن عددهم قليل كما أنهم مطلوبون في كل مكان. إنهم يتنقلون بصورة مستمرة من وحدة إلى أخرى".⁵⁶ ويبدو أن قسم التحقيقات الخاصة لا يمارس نشاطه في غولو بالتعاون مع إدارة التحقيقات الجنائية التابعة للشرطة إلا نادراً.

وقد اتضح للشرطة من واقع التجربة العملية أن من الصعب إعداد لائحة اتهام صحيحة في حالة قيام الجنود أو ضباط الأمن بالقبض على المشتبه فيهم، بسبب نقص المعلومات الخاصة بالجريمة المزعومة التي يبلغون بها. وفي مايو/أيار

⁵⁴ البند 83، من قانون المحاكم، لسنة 1970؛ انظر أيضاً "دليل التحقيقات الجنائية في أوغندا"، ص: 49، للقاضي ب.ج.أودوكي.

⁵⁵ العميد إدوارد وامالا كاتومبا، قائد الفرقة الرابعة، 21 مايو 1998.

⁵⁶ السيد/غانياهانديري، مساعد مفوض الشرطة الجنائية، قيادة إدارة الشرطة الجنائية في كمبالا، 16 يوليو/تموز 1997.

1997، نهب أحد ضباط الشرطة منظمة العفو الدولية خفية إلى أوجه القصور الإجرائي في التحقيقات التي يقوم بها العسكريون. وقال ما يلي:

"إن الجيش يجري أحيانا تحقيقاتاً تمهيدياً عند فتح ملف قضية. ولكنهم يرسلون قضايا أخرى إلينا بدون ملفات. وفي حالة وجود ملف للقضية، يتضح أنهم استخدموا وسائل "مختلفة" في إجراء التحقيق. بل لا يبدو في بعض الأحيان ما إذا كانت الأمر يستوجب التحقيق. وفي أحيان أخرى نقوم بعملاء الثغرات حتى يتبين لنا ما إذا كان بالإمكان متابعة التحقيق في الأمر. إن العسكريين غير مدربين على إجراء التحقيق".

وتضيف الشرطة أن العسكريين لا يستطيعون (أو لا يريدون) أحياناً أن يذكروا سبب القبض على الأشخاص الذين يسلمونهم لها. كما يشعر صغار ضباط الشرطة بأنهم معرضون لضغوط شديدة من جانب العسكريين للاستمرار في احتجاز السجناء بدون توجيه اتهام لهم لمدة تفوق الشامي والأربعين ساعة التي حددها القانون. وهو ما وصفه أحد كبار المسؤولين القضائيين في حوار في مايو/أيار 1998 قائلاً: "إن نوعية الأدلة التي يقدمها العسكريون حافلة بالمشكلات".

وكان إدراك الشرطة والمحاكم والجيش لمشكلة رداءة الأدلة التي يجمعها العسكريون سبباً في تغيير الإجراءات المتبعة في سنة 1997. ويبدو أن هذا التغيير قد قلل من عدد الحالات — وإن لم يقض عليها تماماً — التي وجدت الشرطة أن الجيش قد ألصق اتهامات سياسية بالمشتبته فيهم دون أدلة كافية ومارس ضدهم انتهاكات لحقوق الإنسان. وتفيد الشرطة بأن اجتماعات تعقد الآن بصورة منتظمة بينها وبين الجيش لمناقشة جملة موضوعات من ضمنها أساليب التعامل مع المشتبه في ارتكابهم أفعالاً جنائية.⁵⁷ وقد أخطر جنود الجيش بأن عليهم عمل محاضر عند تسليم المشتبه فيهم إلى الشرطة، وأنه ينبغي إبلاغ مسؤول العلاقات العامة بالجيش في حالة تقاعسهم عن القيام بذلك.⁵⁸

كما أن استئثار الجيش بالسلطة يعني استمرار تخويف جنود الجيش لضباط الشرطة. وقد عثرت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان على عدد من المحتجزين في مخفر غولو في سنة 1997، الذين سلموا للشرطة للاشتباه في أنهم أعضاء في جيش الرب للمقاومة. وفيما يلي مقتطف من أقوال اللجنة:

"كان الجنود الذين قبضوا عليهم يغادرون المخفر بدون ترك أية بيانات أو عناوينهم. ويظل هؤلاء المقبوض عليهم قيد الاحتجاز في المخفر. وبالرغم من عدم اعتراف الشرطة بذلك صراحة، إلا إنها كانت تحتجزهم خشية إغضب جيش الدفاع الشعبي الأوغندي. في الوقت الذي في الوقت الذي لا يستطيع فيه تقديم المحتجزين للمحاكمة لعدم توفر حقائق يستند إليها الاتهام".

وكان من ضمن تلك الحالات، قضية أولوبو أوراتش الذي قبض عليه الجيش في 13 أبريل/نيسان 1997، والذي أحضر إلى مخفر شرطة غولو في 13 مايو/أيار 1997 للاشتباه في أنه من "المتمردين". وقد عثرت عليه اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان محتجزاً بدون تهمة⁵⁹ في زنزانة تابعة للشرطة في يونيو/حزيران. ولم تعثر منظمة العفو

⁵⁷ المفتش سام أبودوي، قائد شرطة منطقة غولو، 10 يوليو/تموز، 1998.

⁵⁸ من كلمة الملازم شعبان بانتازيرا، مدير مكتب العلاقات العامة بالجيش، أمام مؤتمر "تحديات المصالحة وحماية حقوق الإنسان" الذي انعقد في غولو في 8 يوليو/تموز 1997، ونظم بمبادرة من مؤسسة حقوق الإنسان.

⁵⁹ اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان، التقرير السنوي 1997، ص: 17-18.

الدولية على اسم المذكور أثناء فحصها ملفات الشرطة الخاصة بمن وجهت إليهم اتهامات، كما يبدو أن مصيره غير واضح أو معروف.

الاعتقال على يد ضباط الشرطة

بالرغم من دراية ضباط الشرطة بأساليب التحقيق الجنائي، لكنهم هم أنفسهم كثيراً ما يعتمدون إلى البدء بالقبض على المشتبه فيهم ثم يجرون التحقيق المبدئي المفترض في وقت لاحق. كما أن الجيش لا يتعاون مع الشرطة بصورة كافية على الدوام حتى تتمكن من إجراء التحقيقات على وجهها الصحيح. والشرطة تعتمد على الجيش في تزويدها بوسائل النقل والحماية فهي لا تملك في غولو سوى مركبة واحدة. لذلك، تحتاج إلى مساعدة الجيش عند ذهابها للتحقيق في الحوادث التي ترتكب خارج حدود البلدة. ولكن أولويات الجيش قد لا تتفق دائماً مع أولويات الشرطة، لذا ربما لا تحصل الشرطة على وسائل النقل والحماية عندما تحتاجها. وعندما تقوم الشرطة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان على يد جنود الجيش على وجه التحديد، يحول ولاء أفراد الوحدة العسكرية لزملائهم دون الحصول على المعلومات منهم، وفي حالة وقوع الحادث أثناء قيام الجنود بدورية، من المرجح أن يصبح الجنود شهود عيان أساسيين على الانتهاكات، لكن رفضهم الإدلاء بأقوالهم في هذه الحالات يجعل من المتعذر القبض على الجناة، ناهيك عن محاكمتهم.

وبالإضافة إلى ذلك، تفتقر إدارة التحقيق الجنائي إلى الموارد كما أن قدرتها على إجراء التحقيقات محدودة، بما في ذلك خدمات الطب الشرعي.⁶⁰ وقد أدى هذا القصور إلى إتباع طريقتين في معظم التحقيقات، الأولى تركز على العثور على شهود يعرفون المتهم أو يمكنهم التعرف عليه؛ والثانية هي الحصول على اعتراف من المتهم، والاعتماد على هذا المنهج يزيد من مخاطر استخدام التعذيب.

مزاعم ضد أفراد معروفين بأسمائهم

تبدأ تحقيقات كثيرة وتنتهي أيضاً، فيما يبدو، بمزاعم حول شخص معروف بالاسم. وقد سألت منظمة العفو الدولية في بعض الحالات المذكورة فيما سبق الأشخاص الذين حدثوا عن انتهاكات حقوق الإنسان عما إذا كانوا قد أبلغوا الشرطة أو الجيش بهذه الحوادث. وكان ردهم في بعض الحالات هو النفي. وكان السبب الذي أبدوه هو أنهم لا يعرفون اسم الجندي الذي ارتكب الجريمة. ولا يدل هذا التصرف على الجهل بالإجراءات التي تتبعها الشرطة بقدر ما يعني إدراكهم الفعلي لطبيعة تلك الإجراءات.

فمما يلفت النظر، أن ستة وخمسين جندياً فقط من الاثني والثمانين جندياً الذين اتهموا بارتكاب جرائم خطيرة ضد النفس بين يناير/1996 وأبريل/نيسان 1998، يحملون أسماء توحى بأنهم ينتمون إلى قبيلة الأتشيولي. وربما كان عدد كبير منهم من اللانغي (الذين تشبه أسماءهم أسماء الأتشيولي)، كما أن أربعين منهم كانوا من الحرس الوطني أو من وحدات الدفاع المحلي (أي أنه من المرجح أن يكونوا مجندين محليين نشرهم الجيش في مواقع قريبة من موطنهم). ومعظمهم فيما يبدو يعمل في المزارع وليس من الوحدات المحمولة. وهذا النوع من الأشخاص معروف

⁶⁰ لا تقتصر هذه المشكلة على شمال أوغندا فقط. ومن دراسة قامت بها إدارة التنمية الدولية التابعة لحكومة المملكة المتحدة لنظام التشريع الجنائي تبين أوجه قصور شديدة على المستوى الوطني تشوب جمع وتحليل الأدلة العملية (أوغندا — مراجعة لنظام القضاء الجنائي، التقرير النهائي، ص: 9-10، القسم الرابع، المجلد الأول، إدارة التنمية الدولية، ديسمبر/كانون الأول 1997).

لدى المجتمع المحلي الذي يتواجدون فيه. فإذا أضفنا العامل السابق إلى عزوف الجنود عن الإدلاء بشهادتهم ضد زملائهم، يتضح لنا أن التعرف على هوية الأفراد المجندين من الأهالي المحليين عند ارتكابهم جرائم خطيرة، أسهل من التعرف على الجنود الذين لا ينتمون أصلاً إلى شمال أوغندا أو الذين يرتكبون الجريمة أثناء اشتراكهم في دورية محمولة.

استخدام التعذيب على يد الشرطة

إن التركيز في التحقيق على انتزاع اعتراف الشخص المقبوض عليه فور القبض عليه، واعتبار ذلك ركناً أساسياً في التحقيق أحد العوامل التي تساعد على انتهاك الجنود لحقوق الإنسان، إلا أن تعدي ضباط الشرطة بالضرب على المجرمين المشتبه فيهم من الأمور الجارية. فعلى سبيل المثال، قبضت دورية شرطة على أونيك جاكسون في غولو في مايو/أيار 1996، وضرب بقسوة. وكان قد فقد وعيه عندما أحضر إلى مخفر شرطة غولو. فأمر الضابط المسؤول بنقله فوراً إلى المستشفى حيث توفي في اليوم التالي. وفي 17 مايو/أيار 1997، أُلقت وحدة من دوريات الشرطة المحمولة القبض على أولويدو أوغال جابال ليلاً في غولو. وأخذوه إلى ثكنات الشرطة المحمولة القريبة من مدرسة سجن غولو الابتدائية حيث ورد أنه ضرب أثناء استجوابه، ويقول أولويدو:

"أمروني بخلع قميصي، ثم ضربوني على ظهري وعجزي. وقد ضربوني بمضرب وركلوا ساقي... وتولى اثنان منهما على الأقل ضربي".

في يوليو/تموز 1997، قام مفوض من الجيش الأوغندي بزيارة مفاجئة لمخفر غولو حيث وجد عدة سجناء تعرضوا للضرب وهم محتجزون. وكان بعضهم محتجزاً منذ أيام وبجاجة إلى العلاج في المستشفى. وفي أول يوليو/تموز 1997، تعرض أتابي شارلز للضرب بعد القبض عليه عندما أحضر هو نفسه لصاً مشتبه فيه إلى مخفر غولو، وكُسِر ذراعه الأيسر. كما قبضت وحدة دوريات الشرطة المحمولة على أوكيللو روبرت، وهو لص مشتبه فيه، بتاريخ 5 يوليو/تموز 1997، وأخذته الدورية إلى ثكناتها، وورد أنها اعتدت عليه بالضرب وطعنته في كتفه أثناء استجوابه حول حيازته لسلاح ناري ادعت أنه كان يخفيه.⁶¹ وقبض على فرانسيس أوكيللو في 6 يوليو/تموز 1997 للاشتباه في قيامه بعملية سطو، وورد أن رجال الشرطة ضربوه بالأيدي والأقدام.

وفي 2 يوليو/تموز 1997، قبض على فيليدا أوكيللو، امرأة عجوز من كاياغوغا في مدينة غولو على يد ضباط من وحدة دوريات الشرطة المحمولة في سوق غولو بينما كانوا يبحثون عن ابنها الذي كانوا يشتبهون في حيازته غير المشروعة لسلاح ناري. فأعادوها إلى منزلها. ووصف الجيش الأوغندي لما حدث بعد ذلك، يستحق نقله بالكامل:

"أخذت الشرطة في حفر أرض كوخها بدعوى أن البنادق مدفونة تحته. ولم يعثروا على أية بندقية. وانمال عليها رجال الشرطة ضرباً لحملها على الاعتراف مكان ابنها والبنادق المزعومة. وكانت النتيجة إصابتها بكسر في الضلوع والمعصم. وعندما عثر عليها الجيش الأوغندي في مخفر غولو، كانت قد احتجزت بدون سند من القانون لمدة ثلاثة أيام ظلت خلالها بدون علاج. فأصر الجيش على نقلها إلى مستشفى غولو. وقد أطلق سراحها من هناك في وقت لاحق بدون أن يوجه إليها اتهام.

⁶¹ اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان، التقرير السنوي 1997، ص: 17.

تبين هذه الحالة استخدام الشرطة للتعذيب كوسيلة من وسائل التحقيق. وتلك وسيلة غير مشروعة ومعيبة في نفس الوقت. فقد كانت العجوز بريئة".⁶²

ويبدو أن الشرطة قد ابتدعت ثقافة جديدة تميز التعذيب وسوء المعاملة كوسائل معتادة للتحقيق. وهي حقيقة تتضح من التقاعس عن إلقاء القبض على ضباط الشرطة الذين يزعم أنهم يضربون الأشخاص الذين يحتجزونهم للاشتباه فيهم. فلم يقدم أي من رجال الشرطة الذين ضربوا أونيك جاكسون للعدالة. وفي يوليو/تموز 1997، أبلغ الجيش الأوغندي كبار ضباط شرطة غولو بواقعة ضرب أبيي شارلز، فوعد هؤلاء باتخاذ "إجراء تأديبي" ضد الشرطي المسؤول. ومع ذلك، لم تعثر منظمة العفو الدولية على أي سجل يثبت توجيه الاتهام الجنائي لأي ضابط من الضباط عند فحصها للملفات الشرطة في مايو/أيار 1998. ويحتمل أن تكون إجراءات تأديبية قد اتخذت بالفعل، ولكن التقاعس عن توجيه اتهام جنائي للمسؤولين يعطي الانطباع بأن المسألة برمتها قد أخذت باستخفاف.

وتشير ملفات الشرطة بالفعل إلى اتهام ثلاثة من ضباطها بارتكاب جرائم خطيرة ضد النفس في الفترة الواقعة بين يناير/كانون الثاني 1996 وأبريل/نيسان 1998. فقد اتهم أحدهم بقتل أوتوو سانتو في لالا أبارا في بوي في بداية عام 1996 بعد وصول شكوى من اثنين من هيئة الأمن الداخلي. وقد رفضت الدعوى فيما بعد لعدم توفر الأدلة. وفي يناير/كانون الثاني 1998، اتهم عريفان في الشرطة بالاعتصاب. وكان الرجلان محتجزين على ذمة التحقيق عندما زارت منظمة العفو الدولية غولو في مايو/أيار 1998. وفي نفس الفترة، وقعت عشرات الحوادث التي ضرب خلالها ضباط الشرطة أشخاص مشتبه فيهم جنائياً. ولكن لم يقدم ضابط واحد للعدالة.

إن التقاعس عن التحقيق مع من يمارسون التعذيب وملاحقتهم قضائياً انتهاكاً للالتزامات أوغندا بموجب "اتفاقية مناهضة التعذيب".

⁶² اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان، المرجع السابق، ص: 17.

4/5 التلكؤ في إقامة الدعاوى والمحاكمات

إن المجموعة الثالثة من أسباب ظاهرة إفلات الجنود الفعلي من العقاب تكمن في مرحلة إقامة الدعوى القضائية ومحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة، ومن بينها عدم وجود وكيل نيابة في غولو والصعوبات التي تعترض سبيل الاستماع إلى أقوال إلى جانب عوامل أخرى.

وقرار إقامة الدعوى في حالة الجرائم الخطيرة موكل إلى رئيس إدارة النيابة العامة. وتوافر الأدلة عامل واضح وهام في تحديد ما إذا كان الأمر يقتضي المضي قدماً في إقامة الدعوة. وإذا لم تكن الأدلة كافية، فله أن يأمر بإسقاط الاتهام أو تكليف الشرطة بجمع المزيد من الأدلة. ويوجد بالمنطقة مدع عام مقيم، وهو وكيل نيابة محترف، ويعتبر مسؤول الشؤون القانونية التابع للإدارة المذكورة.

ولكن منذ أن توفي آخر من شغلوا هذا المنصب في غولو في نهاية 1996، أصبح المنصب شاغراً في المنطقة. وقد أدى هذا النقص إلى تعطيل لا يستهان به في إقامة الدعاوى على الجنود المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة والمدنيين المتهمين بارتكاب جرائم سياسية.

ويعني عدم تواجد مدع عام مقيم في غولو تحويل ملفات القضايا من غولو إلى كمبالا. ولا تستغرق هذه العملية وقتاً فحسب بل تقلل من قدرة النيابة العامة على التأكد من قيام الشرطة بجمع أدلة كافية لدعم الادعاء، مما يسبب بدوره تأخيراً شديداً في إعداد القضايا، فضلاً عن التأخير الناتج عن المشكلات التي تواجه الشرطة أثناء جمع الأدلة. وبالإضافة إلى ذلك، يضطر المحتجزون بدون سند من القانون إلى البقاء في الحبس لفترات طويلة ريثما يتخذ قرار حول إقامة دعوى بشأنهم أو إطلاق سراحهم لعدم كفاية الأدلة.

وهذا المدعي العام مسؤول عن تولي الإدعاء في القضايا الخطيرة أمام المحكمة العليا والمحكمة الجزئية. ولكن قلة عدد العاملين في النيابة العامة تؤدي إلى قيام ضباط الشرطة (غير المؤهلين لإقامة الدعاوى في معظم الأحيان)⁶³ بدور الإدعاء في القضايا الأقل خطورة في المحاكم الجزئية الصغرى. وقد لا يتصرف ضباط الشرطة الذين يتولون الادعاء بأسلوب محايد إذا كانت القضية تمس زملائهم كمتهمين أو شهود أو شاكين. وتتلخص الحقيقة المريرة في أن عدم وجود مدع عام يحول دون محاكمة الجنود المتهمين بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان (مثل: الجنود المتهمين بالقتل أو الاغتصاب أو التفرير بقاصر)، أو المدنيين المتهمين بجرائم سياسية خطيرة (مثل: الخيانة وكتمان الخيانة وممارسة الإرهاب).⁶⁴

وإذا كان الحل البديهي لمشكلة عدم وجود مدع عام مقيم في غولو، هو تعيين من يشغل هذه الوظيفة، فإن النيابة العامة قد أبلغت منظمة العفو الدولية في مايو/أيار 1998 بتعذر تنفيذ تلك الخطوة نتيجة للحظر المفروض على تعيين الموظفين على مستوى الدولة الذي كان قائماً في ذلك الوقت.⁶⁵ وفي أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 1996، صدر الأمر بتكليف المدعي العام المقيم في ليرا بتولي مهام مدعي عام غولو بعد وفاته. ولكن، المركبة التي كان عائداً فيها

⁶³ تشير دراسة أجرتها حكومة المملكة المتحدة إلى أن 85% من الدعاوى الجنائية المنظورة في محاكم أوغندا يباشرها ضباط شرطة (أوغندا: مراجعة لنظام القضاء الجنائي — التقرير النهائي، ص: 13، القسم الرابع، المجلد الأول، إدارة التسمية الدولية، ديسمبر/كانون الأول، 1997).

⁶⁴ وينطبق نفس الشيء بطبيعة الحال على المدنيين المتهمين بارتكاب جرائم القتل أو الاغتصاب أو التفرير بالإناث القصر، الخ.

⁶⁵ ريتشارد بوتيرا، رئيس إدارة النيابة العامة، كمبالا، 28 مايو/أيار 1998.

إلى ليرا وقعت في كمين أعده مجهولون في يوليو/تموز 1997. ومنذ ذلك الوقت، يتردد مدع عام من كمبالا على غولو من حين إلى آخر. وتلك الخطوة لا تكفي لإنجاز كمية العمل المطلوبة.

إن أولى وأوخم عواقب عدم استمرار إقامة الدعاوى، هي تراكم القضايا الذي يتسبب بدوره في المزيد من التأخير في عرض القضايا الجديدة على المحاكم. والعاقبة الثانية، هي احتجاز مرتكبي الجرائم الخطيرة في السجون على ذمة التحقيق لمدد تتجاوز الفترات التي حددها القانون على أقل تقدير، فيتعذر منح الكفالة خلالها بموجب التفسير الحالي للدستور. وقد أدى ذلك إلى اكتناظ السجون بالمتحجزين على ذمة التحقيق. والعقبة الثالثة، هي صعوبة العثور على الشهود عند عرض القضية للمحاكمة لاحتمال رحيلهم أو وفاتهم في الفترة المذكورة، مما يؤدي إلى المزيد من التأخير.

غياب الشهود

تتخذ المشكلات الخاصة بالشهود طابعاً حاداً في منطقة العمليات العسكرية بشمال أوغندا. فبعد نزوح السكان من قراهم والفوضى التي بدأت تعم المنطقة منذ سنة 1996 بات من الصعب العثور الشهود الذين أدلوا بأقوالهم لاستدعائهم للمثول أمام المحكمة، مع ما يتضمنه استدعاؤهم من خطورة عليهم حتى بعد التمكن من الاستدلال على أماكنهم. وقد روى مسؤول قضائي كبير منظمة العفو الدولية كيف أن الشرطي الذي أرسله ذات مرة لاستدعاء أحد الشهود وقع في يد جيش الرب للمقاومة وقتله. وإذا كان الشاهد يقيم في مخيم أو مكان ناء، قد يضطر إلى السفر إلى غولو مع ما في ذلك من مخاطر قد يعرض الشاهد نفسه لها بدون فائدة في حالة غياب الشهود الآخرين أو تأجيل النظر في القضية. وكل هذه العوامل تدفع الشهود على عدم الترحيب بالاستدلال على أماكنهم لتسليمهم الاستدعاء.

كما أن الشهود من الجنود قد يرسلون في مهام عسكرية في مفرزة (موقع تابع للجيش) بعيدة، أو قد ينقلون إلى خارج شمال أوغندا. فقد جاء على لسان ضابط شرطة كبير في غولو في مايو/أيار 1998: "من المرجح أن عدداً كبيراً من الجنود الشهود في القضايا التي نظرت في عامي 1996 و1997 موجودون في الجبال في الوقت الحاضر" (أي غرب أوغندا حيث تحارب الحكومة أيضاً جماعة معارضة مسلحة أخرى).⁶⁶ وقد أفاد وزير الدولة لشؤون الشمال لمنظمة العفو الدولية، وهو محام متمرس سابق، أن الجيش الأوغندي لا يعتبر استدعاء الشهود للمحاكم من ضمن الأولويات في كل الأحوال.⁶⁷ كما أفاد محامون آخرون لمنظمة العفو الدولية أن سجلات الجيش الأوغندي التي تحدد أماكن توزيع أفرادهم محفوظة بصورة رديئة مما يجعل من الصعب على الجيش معرفة أماكن الجنود.

وقد تؤكد لمنظمة العفو صحة هذا التفسير لأوليات الجيش من حديثها مع بعض ضباطه في غولو، حيث اعترفوا بأن نقل الجنود إلى مواقع جديدة يربك نظر القضايا إذا كانوا شهوداً في قضايا تنظر أمام المحاكم. ومع ذلك، فهم لا يعتبرون أن تلك مشكلة تعنيهم، إذ قال قائد الفرقة الرابعة لمنظمة العفو الدولية: "إننا سننقلهم والحل في رأيي هو الإسراع في إجراء المحاكمات".⁶⁸ ومع تفهمنا لشعور الجيش بالإحباط من جراء بطء إجراءات المحاكم، إلا إن

⁶⁶ يستعمل أن يكون عدد كبير منهم حالياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ انتشار قوات الجيش الأوغندي في ذلك البلد لمساندة المعارضة الكونغولية المسلحة في أغسطس/آب 1998.

⁶⁷ السيد/ألفونس أوبيين دوللو، وزير الدولة لشؤون الشمال، كمبالا، 26 مايو/أيار 1998.

⁶⁸ العميد إدوارد وإمالا كاتومبا، قائد الكتيبة الرابعة، غولو، 21 مايو/أيار 1998.

مفهوم "المحاكمات السريعة" مفهوم لا يخلو من خطورة إذا كانت السرعة على حساب عدالة المحاكمة. وعلى أية حال، يبدو أن الوضع الراهن لا يساهم بصورة كبيرة في حماية حقوق الإنسان.

5/5 الإفلات من العقوبة

كانت نقطة البداية في هذا التحليل، هي الاستراتيجية التي يتبعها جيش الدفاع الأوغندي في تسليم الجنود المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان للنظام القضائي المدني حتى يدرك المدنيون أن الجنود قد حوسبوا على جرائمهم. غير أن الواقع يقول إن قلة من الجنود هي التي ينتهي بها الأمر إلى المثول أمام المحكمة، وذلك لسببين:

الأول منهما، كما جاء في هذا التقرير، هو ندرة القبض على من ينتهكون حقوق الإنسان في الأماكن النائية أو الأرياف. والثاني هو أن أوجه قصور نظام القضاء الجنائي في حد ذاته وضعف امتثال الجيش لهذا النظام أمران يتسببان في إضاعة الوقت بصورة خطيرة عند التعامل مع الجنود المقبوض عليهم.

فمن بين 82 جندياً أُلقي القبض عليهم بين يناير/كانون الثاني 1996 وأبريل/نيسان 1998 لاقامهم بجرائم لها علاقة بانتهاك حقوق الإنسان، لم يحاكم إلا الذين تسمح طبيعة اتهامهم بمحاكمتهم أمام محكمة جزئية. وفي فبراير/شباط 1997، أُخلي سبيل ثلاثة جنود متهمين بالاعتداء. كما حُكم على أربعة أفراد من الحرس الوطني في أكتوبر/تشرين الأول 1997 بدفع غرامة قيمتها 10 آلاف شلن أوغندي (10 دولارات أمريكية) لتعديهم بالضرب على 18 مدنياً في مفرزة بمخيم أور وأصابتهم بأضرار جسمانية. وقد أدين جنديان بالشروع في القتل وحكم عليهما بالسجن لمدة مختلفة.

وفي نهاية الأمر، يطلق سراح الجنود المحبوسين على ذمة القضايا بكفالة بموجب حقهم المعترف به دولياً. والنتيجة هي أن الأهالي يرون المشتبه في قيامهم بانتهاك حقوق الإنسان وهم أحرار طلقاء. ولكن إخلاء سبيل الجنود بكفالة ليس هو المشكلة، لأن المشكلة الفعلية هي قلة عدد من يقدمون للمحاكمة من الجنود.

وبالإضافة إلى ذلك، ينضم الجنود المخلى سبيلهم بكفالة إلى وحداتهم مرة أخرى ويرسلون للقيام بالخدمة العاملة بالرغم من إنكار الجيش لذلك بشدة. وعندما الفتت منظمة العفو الدولية أنظار الجيش إلى أن الجنود قد احتجزوا ثلاثة أشخاص وعذبوهم في احتجاز وتعذيب ثلاثة أشخاص في بايتشو في مايو/أيار 1997، استشهد مسؤول العلاقات العامة بهذه الواقعة كمثال يثبت سرعة تحرك الجيش الأوغندي إزاء المشكلات التي تبلغه بها منظمات حقوق الإنسان.⁶⁹ وقد رحبت منظمة العفو الدولية بالسرعة التي اتخذ بها الإجراء. وبالرغم من ذلك، عندما زار مندوبو منظمة العفو الدولية غولو في مايو/أيار 1998، وجدوا أن قائد المفرزة المعنية قد أعيد إلى وظيفته السابقة في مفرزة بايتشو، ولم يعثروا على ما يدل على تقديمه للمحاكمة.

وتوضح الأحداث التي تلت هذه الواقعة خطورة الإفلات من العقاب. ففي أواخر يونيو/حزيران 1998، أُلقي القبض على القائد المذكور مرة أخرى بسبب قبوله المزعم لرشوة نظير الإفراج عن شخص مشتبه في ارتكابه للخيانة. وبعد بضعة أسابيع، نشرت الصحافة الأوغندية خبر اتهام خمسة جنود من المفرزة بالقبض على ستة أشخاص دون وجه حق وتعذيبهم بعد تليفق قمة الخيانة لهم. وبالرغم من عدم تمكن منظمة العفو الدولية من التثبت

⁶⁹ الملازم شعبان بانتازيرا، نقلاً عن صحيفة "ذا مونيتور"، 28 مايو/أيار، 1997.

أن قائد المفزة كان من ضمنهم، إلا أن إفلاته من العقاب على ما ارتكبه في مايو/أيار 1997 يبين لرجاله أن عواقب القبض على من ينتهكون حقوق الإنسان بسيطة.

مشكلة المصادقية

لا تنفرد غولو وحدها بجميع المشكلات التي تناولناها في هذا الفصل. إذ تبلغ نسبة السجناء على ذمة التحقيق على المستوى الوطني 60% تقريباً، وعدد كبير منهم مازال محتجزاً لفترات محددة تتجاوز الفترات الإيجابية وفق التفسير المتبع حالياً. وكان متوسط المدة التي يمضيها السجناء في الاحتجاز على ذمة التحقيق سنتين ونصف في مايو/أيار 1998.⁷⁰ كما أن غولو ليست المنطقة الوحيدة في شمال أوغندا التي لا يوجد بها مدع عام مقيم. وتؤدي المصاعب المرتبطة بمنطقة العمليات العسكرية إلى تفاعل كل العوامل المذكورة بصورة حادة بحيث يواجه النظام القضائي مشكلة خطيرة فيما يتعلق بمصادقته.

وقد قامت محاكم غولو بعدة مبادرات لمحاولة سعيًا لمعالجة المشكلات التي تواجه تطبيق العدالة في الشمال. فأنشأت على سبيل المثال لجنة مستخدمى المحاكم المخترفين، وتضم هذه اللجنة ممثلين عن المحاكم والشرطة والسجون ورجال القانون، وفي بعض الأحيان ممثلين عن الجيش. وورد أنها تجتمع مرة في كل الشهر لمراجعة الممارسات المتبعة وتحديد أهداف التحقيق وإقامة الدعوى والمحاكمة. ومع ذلك، بلغ عدد القضايا المتراكمة في مايو/أيار 1998 في المنطقة حوالي 1600 قضية من كافة الأنواع يعود البعض منها إلى سنة 1993.

بذلت المحاكم في عامي 1996 و1997 جهوداً مضيئة لتخفيض عدد السجناء الذين تجاوز بقاؤهم المدة التي حددها القانون والتي لا يجوز إطلاق سراحهم خلالها بكفالة. وكانت النتيجة منح الكفالة لعدة أشخاص متهمين بارتكاب جرائم خطيرة. وبالرغم من ذلك، ظل عدد المحتجزين على ذمة التحقيق في سجن غولو في نهاية 1996 هو 389 سجيناً ومازال 313 منهم محتجزين، أي ما يعادل 80 في المائة.⁷¹ وعلاوة على ذلك، اتبع كبير القضاة خطأً متشددًا إزاء تقاعس الجيش عن استدعاء شهود الإثبات عند محاكمة السجناء المتهمين بجرائم سياسية، فرد خمس دعاوى، وأسقط اتهامات ثلاث أخرى عندما تكرر غياب المدعى العام عن حضور الجلسات.

لقد صدرت المبادرات السابقة من أشخاص يعملون داخل الإطار السياسي والمؤسسي الحالي. ولاشك أنها هامة وجديرة بالترحيب. ولكنها بالرغم من ذلك محدودة المجال ولن تؤثر إلا على بعض جوانب المشكلة العامة الخاصة بضمان حماية حقوق الإنسان في منطقة العمليات العسكرية.

6. النتائج والتوصيات — كيف نكسر دائرة انتهاك حقوق الإنسان

إن التحدي الذي تواجهه الحكومة الأوغندية وجيش الرب للمقاومة والمجتمع المدني في أوغندا هو الخروج من دائرة انتهاك حقوق الإنسان. كما أن التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي هو التوصل إلى طرق لتسهيل التحرك الإيجابي. ويهدف هذا التقرير إلى المساهمة في العثور على طريق يمضي بالجميع إلى الأمام.

⁷⁰ جوزيف إتيما، مفوض السجناء، كمبالا، 28 مايو 1998.

⁷¹ قائد سجون الإقليم، غولو، 26 مايو/أيار 1997، وألان أو كيللو، الضابط المسؤول عن سجن غولو، 27 مايو/أيار 1997. وتمثل الأرقام السابقة مجموع السجناء ولا تقتصر على الجنود أو المتهمين بجرائم سياسية.

وينبغي قراءة هذه النتائج والتوصيات التالية مع تلك التي تقدمنا بها في تقرير "عصيان أوامر الرب" الذي نشر في سبتمبر/أيلول 1997، الذي طرحت فيه منظمة العفو الدولية مقترحات لحماية حقوق الأطفال على الحكومة الأوغندية وجيش الرب للمقاومة والحكومة السودانية والمجتمع المدني في أوغندا والمجتمع الدولي. وما زال عدد كبير من هذه المقترحات صالحاً للتنفيذ حتى اليوم.

1/6 التحرك في الدوائر العليا

تحتاج الحكومة المركزية بصورة ملحة إلى الاعتراف بأن حماية حقوق الإنسان في شمال أوغندا أولوية وطنية. فقد أثبت هذا التقرير كيفية تداخل المشكلات المختلفة فيما بينها. وما لم تبذل الحكومة على أعلى مستوياتها جهوداً حاسمة متكاملة لمعالجة القضايا السياسية والمؤسسية التي تؤدي إلى إفلات مرتكبي الجرائم من العقوبة، لن يتسنى تحطيم دائرة انتهاك حقوق الإنسان في أي يوم من الأيام.

وتدعو منظمة العفو الدولية الرئيس يويري موزيفيني إلى أن يولي وضع حقوق الإنسان في شمال أوغندا اهتمامه العاجل والفوري، وبطريقة توحى بصورة واضحة للجيش الأوغندي والشرطة وإدارات الحكومة ومجتمع المدنين وشعب شمال أوغندا بضرورة أن يتحركوا لتدارك المشكلة.

وتناشد منظمة العفو الدولية الرئيس الأوغندي بشكل خاص، القيام بما يلي:

- التحرك الحاسم لإنشاء وتنفيذ برنامج منسق بين الجيش الأوغندي والشرطة ووزارة العدل والمحاكم للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها جنود الجيش والشرطة في شمال أوغندا؛ بما في ذلك اتخاذ الإجراءات الوقائية، ومعالجة الإخفاق المؤسسي في عمل الجهاز القضائي، وتوفير الموارد اللازمة لتطبيق برامج العمل؛
- التحرك بشأن الاستخبارات التي ترفع التقارير لموظفي مكتبه، وذلك عن طريق إصدار مراسيم فورية تمنع أجهزة الاستخبارات من اعتقال أو احتجاز الأشخاص؛
- الالتزام علناً بتقديم كافة منتهكي حقوق الإنسان للعدالة.
- دعوة الآليات المختلفة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة والمحددة أدناه إلى زيارة أوغندا للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وحماية تلك الحقوق.

2/6 أوغندا تطالب بالسلام مع العدل

إن أفضل طريقة لوضع حد لانتهاك حقوق الإنسان في نظر الكثيرين من أبناء أوغندا، تبيد المناخ الذي تتم فيه تلك الانتهاكات. وهم متفقون على اختلاف مشاربهم المعيشية ومشاربهم السياسية على أن السلام أفضل وسيلة تحقق تقدم البلاد، ويبدو أن دائرتهم آخذة في الاتساع. كما يطالب عدد كبير من سكان الشمال والكنائس والمنظمات غير الحكومية وغيرهم من المدنيين بإيجاد حل للحرب عن طريق التفاوض. وهو ما يطالب به أيضاً أفراد ومنظمات غير حكومية من مناطق أخرى في أوغندا بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان الموجودة في كمبالا. وقد أعرب الكثير من معارضي الحكومة المقيمين في الخارج عن تأييدهم لإيجاد حل سلمي عن طريق التفاوض في مؤتمر

"كاسوكي ماديت" الذي عقد في لندن في يوليو/تموز 1998. والسؤال الذي تطرحه كل تلك الأصوات على الحكومة وجيش الرب للمقاومة، هو "هل أنتم مستعدون للاستجابة"؟

أبدت الحكومة شيئاً من التراجع عن تشدها في موقفها العلن بالرفض القطعي للتفاوض مع جيش الرب للمقاومة في أواخر 1998. فأعلن ستيفن كافوما، وزير الدفاع، مثلاً، أثناء زيارة لكيتغوم في ديسمبر/كانون الأول 1998، أن الحكومة ستفتح الأبواب أمام أية مبادرة يقوم بها "أي شخص" تهدف لإجراء محادثات سلام مع جيش الرب للمقاومة. ومع ذلك، لم تبد الحكومة ما يشير إلى استعدادها لأن تكون هي البادئة بالدعوة إلى إقامة سلام عن طريق المفاوضات.

كما أن جيش الرب للمقاومة لم يبد من جانبه استعداداً للاستجابة. إذ مازالت تصريحاته تتسم بالعدوانية، فضلاً عما تتصف به عملياته العسكرية من انتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع.

ومكمن الخطر هو أن تنتهي الحكومة إلى أن مستوى الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان على يد قواتها "محتمل" بصورة أو بأخرى. أو بعبارة أخرى، أنه لا مانع من استمرار الوضع الحالي على ما هو عليه ما دامت الانتهاكات التي تجري على يد قوات الحكومة أقل نسبياً من تلك التي تصدر من جيش الرب للمقاومة.

وإذا كانت الحكومة قد توصلت إلى استنتاج من هذا النوع، فلا يسعنا إلا القول بأنه استنتاج فاسد. فإذا كانت حماية حقوق الإنسان غاية في حد ذاتها، فإن منظمة العفو الدولية تعتقد أيضاً أن حماية حقوق الإنسان جزء من هئية المناخ الملائم لقيام السلام، لأن كل انتهاك يقع يخلق المزيد من المرارة والريبة في النفوس. كما أن العلاقة بين السلطات وشعب الشمال للمزيد تدهور أكثر فأكثر كلما انتهكت القوات الحكومية حقوق الإنسان.

إن إعادة بناء صرح العدالة في شمال أوغندا جزء لا يتجزأ من عملية هئية المناخ الملائمة للسلام. ويعني ذلك بصورة جزئية إنشاء نظام قضائي جنائي يؤدي وظيفته على خير وجه، كما يعني أيضاً التوصل إلى اتفاق حول طريقة لتبديد المرارة التي خلفتها وراءها انتهاكات حقوق الإنسان، التي جرت في الماضي على يد كل الأطراف، حتى يتسنى للبلاد أن تنهض من عثرها. وتلك مسألة لا يجوز تركها لكي تعالج فيما بعد عمليات إعادة البناء بعد انتهاء الحرب لأنها عامل جوهري في إنهاء الحرب الحالية.

وتناشد منظمة العفو الدولية الحكومة العمل مع المجتمع المدني بشأن:

□ وضع خطة طويلة الأمد لحسم الصراع وإعادة بناء شمال أوغندا، على أن تشمل غرس احترام حقوق الإنسان وإزالة ما خلفه انتهاك تلك الحقوق في الماضي من آثار سلبية.

3/6 التصدي للإفلات من العقاب

يشمل التصدي للإفلات من العقاب الاعتراف العلني والرسمي بانتهاك حقوق الإنسان، والتحرك الرسمي لإدخال آليات إجرائية في المؤسسات القائمة لضمان عدم استمرار تلك الانتهاكات، والتحرك لمساءلة منتهكي حقوق الإنسان من الأفراد.

الاعتراف العلني بالانتهاكات وتصدي المؤسسات لها

كما جاء في تقرير منظمة العفو الدولية "عصيان أوامر الرب"، لن يتأتى العدل لسكان غولو وكيغوم والمناطق المجاورة، ما لم تعالج انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت بطريقة تضمن للضحايا اعترافاً عاماً ورسمياً بما تعرضوا له من تجارب مأساوي، فضلاً عن ضرورة تحديد الممارسات المؤسسية التي أدت إلى الانتهاكات واتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم استمرارها.

لذلك توصي منظمة العفو الدولية بإجراء تحقيق مستقل ومحايد بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي جرت علي يد جميع الأطراف منذ عام 1986 وحتى اليوم. على أن يكون للتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

□ تسهيل الاعتراف العلني والرسمي بالتجارب المأساوية التي مر بها ضحايا انتهاك حقوق الإنسان؛

□ تحديد الخطوات العملية التي يتطلبها تحسين احترام حقوق الإنسان؛

□ تعويض ضحايا الانتهاكات على النحو الملائم الذي تراه الأمة الأوغندية.

مسائلة الأفراد

تعترف الحكومة وسكان غولو وكيغوم على حد سواء بأن الأطفال المخطوفين قد ارتكبوا جرائم خطيرة. ويحال هؤلاء الأطفال عند أسرهم أو هروبهم من جيش الرب للمقاومة لتلقي العلاج النفسي الاجتماعي. وتتولى منظمات غير حكومية رعايتهم بهدف إعادة إدماجهم في المجتمع بصورة عامة. ومن ضمن الخطوات المتبعة في هذه العملية، مصارحتهم بشيء عن حقيقة الجرائم التي ارتكبوها. وتسعى المنظمات غير الحكومية التي تعمل مع الأطفال إلى إشراك المجتمع في نطاقه الواسع الذي يعيش فيه الطفل في هذه العملية بدور أكبر.

وعملية من هذا النوع، فيما يبدو، تحقق، ولو بصورة جزئية، هدف محاسبة الأفراد المخطوفين على الجرائم التي ارتكبوها بشأن حقوق الإنسان. وقد عبرت منظمة العفو الدولية عن تأييدها لمبدأ توفير علاج نفسي يتفق مع خلفية الأطفال المخطوفين الثقافية، حتى يتلقوا المساعدة اللازمة لمواجهة ما فعلوه.

ومن جهة أخرى، تختلف الآراء حول محاسبة من انتهكوا حقوق الإنسان من البالغين ولاسيما زعماء جيش الرب للمقاومة. ففي أواخر 1998، أعدت الحكومة مشروع قانون للعفو العام، وبدأت سلسلة من المشاورات على مستوى المقاطعات في سائر أنحاء أوغندا. ويهدف مشروع القانون إلى إسباغ طابع الرسمية والشرعية على وضع قائم حالياً حيث تعفو الحكومة عن الجرائم السياسية التي ارتكبتها من يحاربون الحكومة ويسلمون أنفسهم. وإن كان ذلك لا يحميهم من الملاحقة القضائية فيما يتعلق بجرائم إبادة الجنس أو القتل العمد أو الخطف بنية القتل أو الاغتصاب أو التغيرير بقاصر.

وقد اقترح بعض الأوغنديين إصدار عفو شامل لا يقتصر على محاربة الحكومة بل يشمل أيضاً انتهاك حقوق الإنسان. وقد عبر بعضهم عن اعتقاده بأن قيام مفاوضات سلمية تهدف لإنهاء الصراع يتطلب إشعار زعماء جيش الرب للمقاومة بأنهم لن يتعرضوا للملاحقة القضائية بسبب أفعالهم. وترى فئة أخرى أن حجم الفظائع التي يتحمل زعماء جيش الرب للمقاومة المسؤولية عن ارتكابها يجعل فكرة إفلاتهم من الملاحقة القضائية مرفوضة بصورة قاطعة.

وتؤمن منظمة العفو الدولية بضرورة محاسبة الأفراد الذين ينتهكون حقوق الإنسان. كما تؤمن بخطأ منح البالغين الذين ارتكبوا جرائم خطيرة تمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان عفواً قضائياً شاملاً. وربما كان العفو عن انتهاكات حقوق الإنسان مغرياً كهدف سياسي مرحلي قصير الأمد، لكنه لن يمنع جماعات مسلحة أخرى أو موظفي الحكومة من تحقيق أغراضهم عن طريق انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان على المدى البعيد.

وتحتاج الحكومة الأوغندية بالاشتراك ومؤسسات المجتمع المدني إلى الوصول إلى اتفاق يستند إلى المبادئ القانونية الدولية والوطنية بشأن آلية المحاسبة الصحيحة. كما عليهم الاتفاق حول صور العقوبة والعقاب التي ينبغي اتباعها شريطة تقيدها بالمبادئ الدولية لحقوق الإنسان.⁷²

كما تؤكد منظمة العفو الدولية أن المعضلة، التي تحير الكثيرين من أبناء أوغندا الذين يرون تعارضاً بين مساءلة منتهكي حقوق الإنسان والمفاوضات السياسية الرامية لإنهاء الحرب، لا يجب أن تحول دون اتخاذ خطوات فورية لمساءلة الجنود وغيرهم من موظفي الدولة عن انتهاكهم لحقوق الإنسان. ومع أننا نرحب بإلقاء القبض على الجنود الذين انتهكوا حقوق الإنسان، ولكن قلة من يقدمون منهم للمحاكمة تعني في واقع الأمر استمرار ظاهرة الإفلات من العقاب.

لذلك تناشد منظمة العفو الدولية الحكومة الأوغندية:

□ تشكيل قوة عمل تفرغ للتحقيق في حوادث انتهاك حقوق الإنسان المزعومة على يد جنود جيش الرب للمقاومة وضباط الشرطة في غولو وكيغوم والمناطق المجاورة التي أضيرت من الصراع مع جيش الرب للمقاومة. على أن يكون هدفها هو إعداد الدعاوى الجنائية ضد منتهكي حقوق الإنسان المزعومين. لذلك ينبغي أن تشمل كل العاملين المؤهلين لأداء تلك المهمة ممن تتوفر لديهم المهارات المطلوبة.

□ الحرص على أن تشمل صلاحيات قوة العمل التحقيق في الدور المزعوم الذي لعبه ضباط كبار الجيش الأوغندي في إعدام أربعة رجال بصورة غوغائية وخارج نطاق القانون في مدينة غولو في أغسطس/آب 1996، والدور المزعوم لمستشار الرئيس للشؤون السياسية في احتجاز أشخاص بدون سند من القانون للاشتباه في ارتكابهم جريمة الخيانة في مارس/آذار وأبريل/نيسان 1998؛

□ الحرص على أن يتخذ الجيش الأوغندي خطوات فورية لإيقاف منتهكي حقوق الإنسان المزعومين عن الخدمة.

□ الحرص على أن يتخذ الجيش الأوغندي الخطوات اللازمة لحضور الشهود من الجنود جلسات المحاكم عندما يطلب منهم ذلك؛

□ اتخاذ خطوات لتدعيم النظام القضائي الجنائي في الشمال واعتبار ذلك أولوية وطنية، للتخفيف من حدة مشكلة تأخير عرض القضايا على المحاكم. ويقتضي هذا تعزيز قدرة شرطة غولو وكيغوم على إجراء التحقيقات الجنائية (مثل تحسين إمكاناتهم الخاصة بالطب الشرعي)؛

⁷² فيعض البلدان مثلاً، وأشهرهم جنوب أفريقيا، تستعين بلجان الحقيقة التي لا تمنح العفو إلا في حالة اعتراف الشخص بصورة كاملة وعلمية بكل الجرائم المتعلقة بحقوق الإنسان التي يعتبر مسؤولاً عنها. ولكن بعض البلدان الأخرى تميل الملاحقة القضائية للجنة على الصعيدين الدولي والوطني.

□ اتخاذ خطوات فورية لتحسين قدرة النيابة العامة على إقامة الدعاوى بتعيين مدع عام مقيم خاص بمنطقة غولو أو نقل مدع عام من منطقة أخرى ليشغل تلك الوظيفة.

كما تناشد منظمة العفو الدولية الحكومة الأوغندية الآتي:

□ الحرص على توفير موارد كافية للجنة الأوغندية لحقوق الإنسان حتى يتسنى لها افتتاح مكتب تحقيقات فعال في غولو.

□ تسهيل ومساندة نشاط المنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون حقوق الإنسان في المناطق الشمالية في أوغندا التي أضررت من الحرب.

□ تنظيم حملة وطنية بشأن الاغتصاب والعنف الجنسي بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية المعنية وعناصر أخرى من مجتمع المدنيين.

إن الإعدام هو عقوبة إلزامية لمعظم الجرائم التي تشمل انتهاك حقوق الإنسان في أوغندا (مثل، القتل العمد والخطف بهدف القتل والاعتصاب). وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام من ناحية المبدأ، لذلك تناشد السلطات الأوغندية:

□ تقليل عدد الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام، وإبطال طابع عقوبة الإعدام الإلزامي كخطوة باتجاه إلغائها في المستقبل.

4/6 منح الكفالة وتفسير الدستور

لقد وصف هذا التقرير كيف أدى تفسير المادة 23 (6) من الدستور الأوغندي إلى خلق وضع يساء فيه استخدام الاتهامات الجنائية الخطيرة كطريقة مشروعة لاحتجاز الخصوم السياسيين المشتبه فيهم دون توفر أدلة كافية أو بدون أدلة. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن لدى المؤسسات التشريعية في أوغندا مجالاً للطعن في هذا التفسير.

5/6 الإبلاغ عن انتهاك حقوق الإنسان

ينبغي أن توفر للأهالي السبل التي تتيح لهم إبلاغ السلطات بانتهاكات حقوق الإنسان دونما خوف من التعرض للانتقام. ويصف هذا التقرير جوانب القصور التي تشوب آليات الإبلاغ المتاحة حالياً، ولا سيما في الريف والمناطق النائية، وهو يبرز أيضاً عدم وجود هيئة أو موظف معين مسؤول عن ضمان اتخاذ الإجراءات المطلوبة بشأن الانتهاكات المزعومة.

وتري منظمة العفو الدولية أن للجنة الأوغندية لحقوق الإنسان دوراً هاماً وقوياً في نفس الوقت بشأن حقوق الإنسان في شمال أوغندا. فاللجنة تستطيع القيام بدور الهيئة القوية المستقلة المنشودة التي تستطيع متابعة البلاغات الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان لضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها. وينبغي أن تتاح لها فرصة الاتصال بأهالي شمال أوغندا لتؤدي مهمتها بفعالية. وتكرر منظمة العفو توصياتها التي سبق لها التقدم بها في تقرير "عصيان أوامر الرب" بشأن ما يلي:

□ افتتاح مكتب للجنة الأوغندية لحقوق الإنسان في غولو وكيغوم.

وكما يتضح من التقرير لا تضمن هذه الخطوة الوصول إلى الأهالي المقيمين في الأجزاء النائية من منطقة العمليات العسكرية. لذلك تحتاج اللجنة إلى التماس طرق تمكن سكان المناطق الريفية من الاتصال بها.

وتعتمد فعالية تواجد اللجنة على توفر قدر كافٍ من التمويل وعلى ما تتلقاه من السلطات من مساندة وتعاون. كما أن وجودها لن يعفي الجيش الأوغندي والشرطة والسلطات المدنية من مسؤولية إجراء التحقيقات والتدخل في حالات انتهاك حقوق الإنسان. فتواجد اللجنة في المنطقة إجراء دستوري مكمل لوسائل الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان القائمة حالياً، أي إنها مؤسسة تكميلية تملك صلاحيات لرصد التحركات الرسمية والمطالبة باتخاذ إجراءات إذا لزم الأمر.

6/6 معالجة مشكلة النزوح

اتسم النزوح القسري الذي تعرض له مئات الألوف من سكان شمال أوغندا بانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وترى منظمة العفو الدولية أنه لا محل للتساؤل حول مدى جدوى وجود مخيمات في غولو وكيغوم، بسبب أعمال العنف المروعة التي يمارسها جيش الرب للمقاومة والعقبات الخطيرة التي تعترض توفير حماية فاعلة للقرى. فمن حق الأهالي توقع الحماية من حكومتهم، إذ تلزم المادة 13 من البروتوكول الثاني الإضافي لاتفاقيات جنيف السلطات بتوفير تلك الحماية. ولعل المخيمات ليست أفضل سبل توفيرها.

ومع ذلك، لا تشعر منظمة العفو الدولية بالافتناع بأن السلطات قد اتخذت خطوات كافية للحد من النزوح في منطقة غولو، أو أنها تتعامل بأسلوب وافٍ مع قضية الأمن (بما في ذلك الأمن الغذائي) داخل المخيمات. كذلك، لا المنظمة أن الحكومة تتخذ خطوات إيجابية لإنهاء الوضع الذي أدى إلى نزوح السكان من ديارهم من قبل. وعلى ضوء ما سبق، خلصت منظمة العفو الدولية إلى وجود شكوك خطيرة حول مدى اتفاق الإجراءات المتبعة لإجبار السكان على ترك المناطق الريفية مع أحكام القانون الإنساني الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان من جراء إنشاء المخيمات في غولو أن اتجه جيش الرب للمقاومة إلى ممارسة العنف ضد المدنيين في مناطق أخرى مجاورة. أي أنه عند النظر إلى حماية المدنيين في شمال أوغندا بصفة عامة، سوف يبدو لنا أن الاستعانة بالمخيمات في مكان معين يؤدي إلى زيادة التعرض للانتهاكات في أماكن أخرى. ولا يعفي ذلك جيش الرب للمقاومة بطبيعة الحال من مسؤوليته المباشرة عن انتهاك حقوق الإنسان.

وتوصي منظمة العفو الدولية بما يلي:

□ إجراء استقصاء عاجل لتحديد مدى جدوى إقامة المخيمات في شمال أوغندا في حماية السكان من العنف، على أن تتولى هذا الاستقصاء هيئة مستقلة مثل اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان، مع دعمها بمساندة فنية ملائمة.

ومع أن السلطات ملزمة بتوفير الحماية، إلا أنه لا يجوز لها أن تفرضها على السكان إذا كان هؤلاء لا يريدون الاستفادة منها. كما أن القانون الدولي الإنساني لا يبيح تحت أي ظروف الاعتداء على المدنيين العزل أو ارتكاب انتهاكات أخرى من أجل حملهم على الرحيل:

□ لا ينبغي منع السكان الذي يريدون العودة إلى المناطق الزراعية لفلاحة أرضهم من القيام بذلك، ولا ينبغي للجيش الأوغندي أن يعتدي عليهم أو يتحرش بهم.

□ تلتزم السلطات بموجب القانون الإنساني الدولي بضمان مستوى مقبول من المعيشة في المخيمات. ويعني ذلك:

□ التأكد من أن إمدادات المواد الغذائية تلي احتياجات سكان المخيم، ومن توفر المياه النقية والمرافق الصحية الكافية، والمنشآت الصحية.

ويلاحظ أن من مطالب سكان المخيمات الرئيسية السماح لهم بفلاحة الأرض، لذلك ينبغي للسلطات القيام بالآتي:

□ تحري طرق تيسر الزراعة مع ضمان الأمن واحترام حقوق الملكية الزراعية في المجتمعات المحلية.

كما أن جيلاً من أطفال شمال أوغندا لم تتح له فرصة التعليم بصورة كاملة، لذلك ينبغي للسلطات أن تقوم بالآتي:

□ البحث عن طرق لتلبية احتياجات الأطفال من التعليم، مع الأخذ في الاعتبار الكامل أن جيش الرب للمقاومة الذي يسعى إلى خطف الأطفال يستهدف المدارس في هجماته.

7/6 تحركات مطلوبة من جانب جيش الرب للمقاومة

تأشد منظمة العفو الدولية جيش الرب للمقاومة القيام بالآتي:

□ الكف عن اختطاف الأطفال القسري بكل صوره وإطلاق سراح الأطفال الأسرى والأطفال المجندين في صفوفه حالياً.

□ الكف عن ممارسة الاغتصاب والتحرش الجنسي وكافة ضروب التعذيب وسوء المعاملة.

□ الكف عن استخدام العقوبات القاسية أو المهينة.

□ الكف عن القتل العمد والتعسفي.

□ الالتزام علناً بالتقيد بأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدها الأمم المتحدة.

□ السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بدخول الأماكن التي يحتجز فيها الأطفال وغيرهم من المخطوفين.

8/6 التحرك المطلوب على المستوى الدولي

إن الحرب الدائرة في أوغندا لم تعد خفية أو "منسية". وقد ازداد الوعي على المستوى الدولي منذ سنة 1997 بالصراع الجاري في شمال أوغندا وجنوح جيش الرب للمقاومة إلى استخدام القسوة مع الأطفال.

فعلى سبيل المثال، تستطيع منظمتا "وورلد فيجين" و"غاسكو" غير الحكوميتين، اللتان تزودان الأطفال الفارين من جيش الرب للمقاومة بالإرشاد النفسي و"مأوى مؤقتة" قبل عودتهم إلى بيوتهم، وكذلك الصندوق الدولي

للطفولة التابع للأمم المتحدة، أن يدلوا بشهادتيهما أمام جمهور الصحفيين الغفيرة الذين تدفقوا على غولو لإطلاع العالم على حقيقة ما يحدث للأطفال هناك. وقد اتخذت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة خطوة غير مسبقة على المستوى السياسي في أبريل/نيسان 1998، بإصدارها لقرار محدد بشأن خطف الأطفال على يد جيش الرب للمقاومة. وكانت تلك أول مرة في التاريخ تصدر فيها الأمم المتحدة قراراً مخصصاً بأكمله لسلوك جماعة معارضة مسلحة معينة. ويعبر القرار بصورة لا تحتمل التأويل عن الاشمئزاز الدولي من الأساليب التي يستخدمها جيش الرب للمقاومة في عملياته. وفي ديسمبر/كانون أول 1998، فازت أبلجينا آتشنغ آيتم، عضو رابطة الآباء المهمومين، بجائزة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وتتكون تلك الرابطة من المواطنين الأوغنديين الذين خطف جيش الرب للمقاومة أطفالهم. وهي تشن حملات على الصعيدين الوطني والدولي للمطالبة بإطلاق سراحهم، وللفت الأنظار إلى المحنة التي يمر بها سائر الأطفال في أوغندا ممن تطعنهم الحرب الضروس الدائرة هناك.

وقد تعرضت حكومة السودان لضغوط من الحكومات ومسؤولي الأمم المتحدة حتى تتخذ إجراء بشأن انتهاك حقوق الإنسان على يد جيش الرب للمقاومة. وذلك عن طريق التوقف عن تزويده بالأسلحة والإمدادات والقواعد العسكرية طالما استمر في انتهاك حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، أثار أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بشؤون الأطفال والصراعات المسلحة، وموطنه الأصلي هو نفسه شمال أوغندا، موضوع محنة الأطفال المخطوفين أثناء زيارته للسودان.

وفي سنة 1998، تعاونت الحكومة السودانية مع الأمم المتحدة في مناسبتين لتسهيل عودة عدد صغير من الأطفال الأوغنديين الذين فروا من جيش الرب للمقاومة إلى بيوتهم. وهي خطوة حديرة بالترحيب والتشجيع. ومع ذلك، لم يظهر أي تحرك له وزنه من قبل السودانين. ولا يجوز أن تحول عودة تلك المجموعة الصغيرة من الأطفال إلى أوغندا الأنظار عن استمرار حكومة السودان في تسليم جيش الرب للمقاومة وتزويده بالقواعد. فالجيش المذكور يملك بسيوتا في جوبا، أكبر مدن جنوب السودان. وكما جاء في تقرير "عصيان أوامر الرب"، تستخدم السلطات السودانية جيش الرب للمقاومة كميليشيا في حربها ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان. ومن ذلك مثلاً أن القوات السودانية خاضت معركة في منتصف سبتمبر/أيلول 1998 قاتل فيها جنودها جنباً إلى جنب مع الأطفال، الذين اختطفهم جيش الرب للمقاومة وضمهم إلى صفوفه، داخل السودان لحماية مداخل جوبا وطريق توريت — جوبا من هجوم الجيش الشعبي لتحرير السودان (الذي يدعمه الجيش الأوغندي). إن تورط حكومة السودان بصورة نشطة مع جيش الرب للمقاومة، يعني أن من الممكن مساءلتها عن خطف الأطفال وغيره من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تمارسها تلك الجماعة المسلحة.⁷³

وقد أثار بعض الحكومات قضية منع انتهاكات حقوق الإنسان في شمال أوغندا مع الحكومة الأوغندية. كما عبرت جهات مختلفة في مراحل مختلفة عن قلقها على الوضع في المخيمات ومناطق غولو وكيتغوم الريفية. وقد تم تزويد تلك المخيمات بالمساعدات اللازمة في صورة برامج للإغاثة الإنسانية. ويبدو أن اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان على وشك تلقي مساعدات من بعض الحكومات المانحة لتوسيع نطاق جهودها في مناطق أوغندا الريفية. وقد نشرت اللجنة في أغسطس/آب 1998 تقريراً سنوياً رفيع المستوى حول وضع حقوق الإنسان في أوغندا خلال

⁷³ انظر ص: 7-9 من تقرير "عصيان أوامر الرب: سحق براءة الطفولة على يد جيش الرب للمقاومة" الوثيقة رقم: (AFR 59/01/97).

سنة 1997.⁷⁴ كذلك تتعاون بعض الحكومات الأوروبية على نطاق أوسع مع وزارات مختلفة على تطبيق خطة متكاملة طويلة الأجل لدعم نظام القضاء الجنائي على المستوى الوطني. وفي حالة تحقق أهداف الخطة المذكورة بصورة كاملة، فسوف تعالج على المدى الطويل جانباً من جوانب القصور المؤسسي في مجال تطبيق العدالة في الشمال الذي سبق لنا وصفه.

ويبدو أن هول نطاق العنف الذي يمارسه جيش الرب للمقاومة قد كبح القلق الذي تستشعره الحكومات الأجنبية بشأن تقاعس الحكومة الأوغندية الشديد عن حماية حقوق الإنسان في منطقة العمليات العسكرية. والحق إن الكثير من جوانب هذا التقاعس لا تتبدى للجهات الخارجية. ولم يحدث أي تفاهم هام مع الحكومة الأوغندية حول الأولوية التي يجب أن تمنحها للبحث عن حلول لانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة.

تحركات

تستطيع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية القيام بدور هام في التأثير على الجهات المختلفة المسؤولة عن انتهاك حقوق الإنسان.

وتناشد منظمة العفو الدولية حكومة السودان:

□ الوفاء بالتزاماتها التي تملئها عليها أحكام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان بما في ذلك "اتفاقية حقوق الطفل"، و"الاتفاقية الخاصة بالرق". وذلك باتخاذ التدابير اللازمة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك الخطف القسري للأطفال.

□ التأكيد من تقيد جميع الكيانات غير الحكومية المتواجدة داخل حدود السودان والتي تسيطر الحكومة السودانية عليها، ومن ضمنها جيش الرب للمقاومة، بالمادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع بصورة كاملة.

□ السماح للجنة الدولية التابعة للصليب الأحمر بدخول السودان بما في ذلك دخول معسكرات جيش الرب للمقاومة الموجودة في داخل أراضيها.

□ الكف عن تزويد جيش الرب للمقاومة بالأسلحة والإمدادات والقواعد إلى أن يتوقف عن انتهاك حقوق الإنسان.

□ التوقف عن العمليات العسكرية المشتركة مع جيش الرب للمقاومة التي تشمل الأطفال الجنود.

□ التعاون الكامل مع الجهود الدولية الرامية إلى تحرير الأطفال المخطوفين.

وعلى المجتمع الدولي أن يوضح لحكومة السودان رأيه بشأن تلك القضايا، وأن يعرب للحكومة الأوغندية عن انزعاجه الشديد بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في شمال أوغندا على يد أفراد الجيش الأوغندي، وعدم

⁷⁴ أسست لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة منذ يناير/كانون ثاني 1999، استعدادها لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان على يد كبار المسؤولين الرسميين مما يشجع مجتمع المنظمات الأوغندية غير الحكومية على معالجة هذه القضية بالمثل.

توفير الحماية الكافية للنازحين، وقصور نظام القضاء الجنائي بشكل عام في شمال البلاد. كما يتعين على المجتمع الدولي المطالبة بإجراء تحقيق في المزارع الخاصة بانتهاك الجنود لحقوق الإنسان.

وتناشد منظمة العفو الدولية الحكومات أن تساند الآتي:

- اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان في حالة افتتاحها لمكتب لها في غولو.
- المبادرات الأوغندية الأخرى، مثل إجراء تحقيق علني محايد ومستقل لمعالجة الآثار المتخلفة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي جرت منذ سنة 1986 والتصدي لها علانية.
- تشكيل قوة عمل لإقامة الدعوى الجنائية على الجنود الذين يزعم أنهم انتهكوا حقوق الإنسان.
- التدابير الرامية إلى زيادة حماية الأطفال من الأذى أثناء الصراعات المسلحة ومن ضمنها تعزيز مشروع البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل الذي يهدف إلى رفع الحد الأدنى لسن التجنيد إلى الثامنة عشرة.
- المبادرات التي تهدف إلى حسم الصراع وإعادة تعمير شمال أوغندا، والتي تعنى بشكل خاص بتوفير احترام حقوق الإنسان وتبديد الآثار المتخلفة عن الانتهاكات التي تعرضت لها على يد جميع الأطراف.
- وعلى المجتمع الدولي إشعار جيش الرب للمقاومة بأن خطف الأطفال والمذابح التي يقتل فيها المدنيون العزل دون وجه حق جريمتان من جرائم الحرب. وعلى الحكومات بشكل خاص أن تقوم بالآتي:
- التحري عن الأشخاص الذين يدعون أن لهم علاقة بجيش الرب للمقاومة، لاسيما من يدعون الانتماء لكوادره القيادية، لاستقصاء مدى تورطهم المباشر في انتهاكات حقوق الإنسان، وتحديد ما إذا كانت هناك أسباب تستدعي تقديمهم للعدالة في خارج أوغندا.
- إن آليات حقوق الإنسان المختلفة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان قد تلعب دوراً هاماً من ناحيتها. فهي تستطيع بادئ ذي بدء توفير المزيد من التعليقات الموضوعية حول وضع حقوق الإنسان. كما أنها تستطيع من ناحية ثانية المساهمة في تنبيه المجتمع الدولي إلى مشكلة حقوق الإنسان التي مازالت مستمرة. كما تستطيع ثالثاً، تقديم التوصيات لكافة الأطراف حول التحرك المطلوب منهم اتخاذ لضمان تحسين سبل الحماية. وترى منظمة العفو الدولية، أن تعاون هذه الآليات على معالجة قضايا حقوق الإنسان بأسلوب متكامل قائم على التخطيط سيزيد من فعالية جهودها.
- تجدد منظمة العفو الدولية مناشدتها للجنة حقوق الطفل، وهي الهيئة التي تتولى رصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، إجراء تحقيق حول تأثير الحرب على حقوق الإنسان الخاصة بالأطفال، وحول ما أحرزته الحكومة الأوغندية من تقدم فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتها الإيجابية التي تملئها عليها اتفاقية حقوق الطفل بشأن حماية حقوق الأطفال من الناحية العملية. وينبغي للجنة أن تطرح مقترحات عملية لضمان حماية حقوق الأطفال.
- وترى منظمة العفو الدولية أن على الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بشؤون الأطفال والصراعات المسلحة العمل مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة ولجنة حقوق الطفل، فيما يتعلق بوضع الأطفال.

فهو في وضع يسمح بمخاطبة حكومة السودان وحكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة للمطالبة بإطلاق سراح الأطفال الذين اختطفهم جيش الرب للمقاومة.

□ سوف ترفع منظمة العفو الدولية هذا التقرير لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان الذي يتعين عليه أن يلتمس السبل الكفيلة بمعالجة مسؤولية الحكومة السودانية صوب اتخاذ إجراء بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة، بما في ذلك إطلاق سراح الأطفال ووقف إمدادات السلاح وغيرها من وسائل الدعم المادي طالما ظل جيش الرب للمقاومة ينتهك حقوق الإنسان.

□ ستتقدم منظمة العفو الدولية بهذا التقرير لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بقضية العنف ضد النساء. إذ ينبغي أن يكون من ضمن الأولويات تمكين النساء والفتيات الصغار من أن يعيشوا حياة تخلو من العنف الفعلي أو التهديد به، بما في ذلك العنف الجنسي. وتناشد المنظمة المقرر استقصاء الوضع في أوغندا بهدف تحديد توصيات عملية لتنفيذ ما سبق.

□ تعتقد منظمة العفو الدولية أن على مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بعمليات الإعدام بدون محاكمة والإعدام التعسفي، زيارة أوغندا للتحقيق في عمليات القتل التي ارتكبها الجيش الأوغندي. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن على المقرر التحقيق بشكل خاص في عملية الإعدام الغوغائية التي كان ضحاياها أربعة رجال في منطقة غولو في أغسطس/آب 1996، و كذلك قتل 30 طفلاً بالقرب من وول في منطقة كيتغوم في مارس/آذار 1998 بدون سند من القانون فيما يبدو.

□ وتعتقد منظمة العفو الدولية أن على ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بشؤون النازحين داخل أوطانهم إجراء تحقيق في عملية التزوج الداخلي التي جرت في شمال أوغندا وحماية النازحين من انتهاكات حقوق الإنسان.